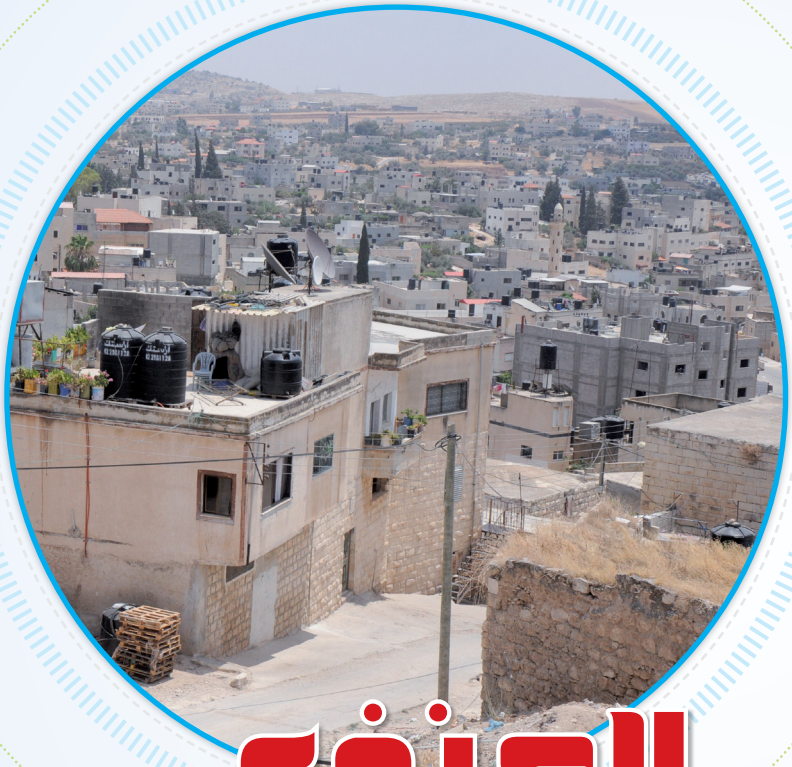

العنف
والخدمات المقدمة للنساء لمعنفات في محافظة طوباس

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
Women's Center for Legal Aid and Counselling

دراسة مسحية

أيلول ٢٠١٣

العنف
والخدمات المقدمة للنساء لمعنفات
في محافظة طوباس

دراسة مسحية

أيلول ٢٠١٣

المحتويات:

الفصل الاول ٩

المقدمة ٩

أهداف الدراسة ١٠

منهجية الدراسة ١١

دراسات سابقة حول العنف ضد النساء ١١

اطار نظري ومفاهيمي ١٦

تعريف العنف ضد المرأة ١٧

العنف ظاهرة متعدية للحدود ١٨

العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني ١٩

الاحتلال مصدر للعنف ٢٠

الشرعة الدولية لحقوق الانسان والعنف ضد المرأة ٢٠

القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ ..... ٢١

إعلان مناهج بيجين ٢٢

التشريعات السارية في الاراضي الفلسطينية ٢٤

الجهود المجتمعية لمناهضة العنف ضد النساء في فلسطين ٢٧

الخطة الوطنية لمناهضة العنف ٢٨

الفصل الثاني ٢٩

محافظة طوباس ٢٩

التجمعات السكانية في المحافظة ٢٩

عدد السكان ٢٩

القوى العاملة ٢٩
التعليم في المحافظة ٣٠
الاوضاع الاقتصادية ٣٠
المحور الاول ٣١
العنف ضد النساء ٣١
العنف السياسي ٣١
العنف المجتمعي ٣٣
العنف الأسري ٣٤
أسباب التمنع وعدم الإفصاح ٣٥
أشكال العنف ٣٦
أي أنواع العنف يتم الافصاح عنها ٣٦
أسباب العنف ٣٨
القوى المجتمعية والعنف ضد النساء ٣٩
لجان الاصلاح والمخاتير ٤٠
دور فصائل العمل الوطني ٤١
دور المؤسسات النسوية ٤٢
تقديم الخدمات للنساء المعنفات ٤٣
العنف هل هو بتصاعد أم بتراجع ٤٥
المؤسسات التي تقدم الخدمات ٤٧
المحور الثاني ٥٠
الخدمات والأولويات للنساء في المحافظة ٥٠
الخدمات العامة للنساء ٥٠

الخدمات التمكينية وهي من نوعين ٥٠
الخدمات الصحية ٥٣
الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات في المحافظة ٥٤
الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية ٥٤
الخدمات الارشادية ٥٥
الخدمات القانونية ٥٥
خدمات الحماية ٥٦
بروتوكول التحويل للبيت الآمن ٥٧
هل الخدمات نوعية أم عامة ؟ ٥٨
قياس مدى الرضا ٥٨
آلية تلقي الشكاوي على الخدمات ٦٠
التشبيك المجتمعي لمواجهة العنف ٦٠
التوعية مجتمعية أم نسوية؟ ٦٣
أولويات النساء في المحافظة ٦٤
القوانين السارية ٦٧
التدخلات ٦٨
الاستنتاجات والتوصيات ٧١
المراجع ٧٦
المقابلات ٧٧

نبذة عن الباحث

الباحث زياد عثمان، باحث وكاتب وعضو الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، متخصص في دراسات الشرق الاوسط والعلوم السياسية ، عضو مؤسس للمنتدى الاعلامي لنصرة قضايا المرأة في فلسطين، شغل مواقع عديدة في رئاسة تحرير منشورات ومجلات ودوريات، وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية سواء بتقديم اوراق عمل او ادارة جلسات، من أهم دراساته المنشورة، دراسة نقدية حول مشاركة المرأة الفلسطينية ، ساهم بالشراكة مع اخرين في اعداد كتاب بعنوان" الاعلام الالعوبة والخطاب الدموي" ، أعد كتاب المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني "ظلال الماضي تحاصر المستقبل" ، وكتاب بعنوان الانتخابات الفلسطينية :اعادة تقييم، والعديد من الدراسات الاثرائية للمجتمع الفلسطيني.

شكر وتقدير على الجهود في انجاح الدراسة

يتقدم مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي بعميق الشـكر والتقدير لكل الجهود التي بذلت لتخرج هـذه الدراسـة الى حيـز النور ، ولتكون بوصـلة للعديد من المؤسسـات الاهلية والرسـمية في خط برامج تستهدف العمل على الحد من العنف ونقص الخدمات في محافظة طوباس، وهنا نخص بالشكر:

١. **الباحث زيـاد عثمـان:** علـى جهده المتميـز في اعداد هـذه الدراسـة وتقديم تحليـل معمق لكل مخرجات الدراسـة، وربط المنهجيات والاطار النظري بالواقع والسـياق المجتمعي لتخرج الدراسـة في بشكلها النهائي.

٢. **فريق الاشراف والمتابعة للدراسة :**

أ. **فاتن نبهان:** على جهدها المتميز الاشراف واثراء محتويات الدراسة وتوفير كافة سبل الدعم الاداري والتنسيقي لتسهيل عمل الباحث .

ب. **لمياء شلالدة:** على جهدها المتميز في مراجعة محتويات الدارسة واثرائها.

ج. **عبـد الرازق غزال:** على جهده المتميز مراجعة محتويات الدراسـة، و المسـاهمة في متابعة تصميمها وطباعتها.

٤. **طاقـم جمعية طوبـاس الخيرية :** ونخص بالذكر مها دراغمة وايمان مبسـلط وغادة شـديد على جهدهن المتميز في متابعة وتوفير الدعم الفني واللوجستي للباحث والتنسيق للمقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية.

٥. **العامـلات والعاملـين في المؤسسـات الاهليـة والحكوميـة في محافظـة طوباس:** نخص بالذكر كل من اعطى من وقته وجهده لتقديم المعلومات سواء من خلال المقابلات المعمقة او المجموعة البؤرية ،والتي كان لها أثر كبير في اثراء الدارسة.

٦. **المشـاركات في المجموعات البؤرية :** اللواتي شـاركننا بتجاربهن الشخصـية ، وزودننا بصـورة أولية حول العنف والخدمات المقدمة للنساء في محافظة طوباس والتي كان لها صدى مهم في تعميق التحليل في الدارسة.

٧. **السيد محمود عيد:** على جهده المتميز في مراجعة وتدقيق الدارسة لغويا.

الفصل الاول

مقدمة

واجهت المرأة الفلسطينية وضعا استثنائيا ليس له مثيل في العالم الراهن، فهي منذ ما يزيد عن قرن ونيف من الزمن وهي تخوض نضالا مركبا وطنيا واجتماعيا وثقافيا، وهو ما ترك بصماته الثقيلة على المرأة بزيادة الأعباء والتحديات التي تواجهها.

والاستثنائية في وضع المرأة الفلسطينية نجمت عن تعقيدات الوضع الفلسطيني العام الناشئة أصلا عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية والإجلائية، التي كانت وما تزال تحول دون وصول الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال السياسي وإدارة شؤونه باستقلالية ووفق إرادته الحرة بعيدا عن تأثيرات الاحتلال، التي كانت على الدوام تأثيرات سلبية لأنها تعكس منهجية الإلحاق والتدمير للمجتمع الفلسطيني من خلال سياسة احتجاز تطور المجتمع بشكل مدروس وممنهج.

وبملامسة أولية لتاريخ فلسطين الاجتماعي والسياسي يمكن الاستنتاج أن وضع المجتمع الفلسطيني كان وضعا مرتبكا، وعانى من هزات عديدة وعميقة بسبب تعاقب الاحتلالات عليه وما ترتب عنها من سياسات وأنظمة وتشريعات وقوانين غريبة، بل ومسقطة بحكم الواقع السياسي على المجتمع بشكل قهري، وهذه السياسات والتشريعات لم يقتصر أثرها السلبي على المرأة الفلسطينية فحسب؛ بل طال عموم المجتمع وامتد أثرها إلى يومنا الحاضر، لكن المرأة الفلسطينية كانت الضحية الأكبر لها لأنها روجت لقيم ثقافية واجتماعية وتشريعات كرست دونية المرأة ورسَت التمييز ضدها بشكل سافر.

وغني عن البيان أن إشكالية البحث في موضوع المرأة بشكل عام وأسباب العنف ومسبباته تجاه المرأة الفلسطينية بوجه خاص يفتح على إشكالية اكبر وأكثر عمقا، تتمثل تلك الإشكالية في بنى المجتمع الثقافية والاجتماعية والمدنية، والتي تبدو بمجملها بنى تنتابها العديد من الإشكاليات وتعتريها مثالب جوهرية. فالمؤسسة التعليمية وبحكم النظام التعليمي القائم لم تنتج فكرا اجتماعيا يرقى إلى مستوى التأثير في منظومة القيم باتجاهات ايجابية تتناغم مع المنظور الدولي والإنساني العام في موضوع المرأة، مثلما لم تنتج مؤسسات المجتمع المدني ولا سيما الأحزاب السياسية فكرا وثقافة تتجاوز المفهوم القبلي والعشائري باتجاه ثقافة مدنية، تقوم على أساس العقلانية والعلمانية والطوعية وحرية الاعتقاد والاختيار والتفكير وحق الاختلاف، عدا عن أنها لم تتعامل مع قضية المرأة وحقوقها بطريقة تتفق ومفاهيم الحداثة والمعاصرة، بدليل إن كافة التنظيمات السياسية لا يوجد لديها أية دائرة أو وحدة تعنى بالنوع الاجتماعي وتنمية المشاركة السياسية والعامة للمرأة، عدا عن ضعف وجود المرأة في الهيئات القيادية.

إن إشكالية مجتمعات الشرق ومثقفيها تكمن في اتخاذهم موقفا دفاعيا من قضية المرأة وإنصافها ومساواتها في الحقوق، وهذا الموقف الملتبس أو المرتبك لطبقة الانتلجسيا العربية يفسح بالمجال للفكر الشعبوي والسلفي والتقليدي المحافظ لكي يتمدد وينتشر في أوساط الرأي العام، وهو ما يعيق بالمحصلة التحول المطلوب ثقافيا وفكريا على مستوى تلك المجتمعات، وتاليا يقف عائقا أمام تقدم حركة التغيير

والتنمية فيها، لان التنمية المستدامة لا يمكن لها التقدم دون أن تكون المرأة شريكا فعليا في تلك التنمية، وليست موضوعا فحسب باعتبارها نصف المجتمع.

وحتى لا يبقى الحديث في العموميات وكأننا ندور في حلقة مفرغة، فان أي حديث جاد عن وضع سياسات وتوجهات تعمل على إنصاف المرأة وحمايتها من العنف يتطلب وضوحا في أمرين اثنين:

الأمر الأول يتعلق بالمرجعيات التي تحكم القوانين والتشريعات والمنظور العام للتعليم؛ حيث يشكل الاستمرار في توليف خليط غير متجانس من قوانين وتشريعات مستمدة من مرجعيات مدنية وأخرى دينيه إعادة إنتاج للقديم بحلة جديدة، لان مثل هذا المنهج في التفكير يعني التعامل بانتقائية في موضوع يحتاج إلى الوضوح والاتساق والانسجام والتناغم الداخلي، وبالتالي فان هذا المنهج الترقيعي سيقود حتما إلى المأزق ذاته الذي يعيق تقدم المرأة وتقدم المجتمع ككل.

والأمر الثاني يتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني ومساحة الحريات المتوفرة للمواطن، فكلما اقترب النظام السياسي الفلسطيني من المنهج الديمقراطي، كلما ساهم بشكل واضح في دفع قضية المرأة نحو الأمام، على اعتبار أن الخيار الديمقراطي القائم على حرية الاعتقاد والتعددية الفكرية والثقافية وفصل السلطات وفصل الدين عن السياسة، يشكل موضوعيا خيارا داعما ومساندا لحقوق المرأة على أساس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

لماذا هذه الدراسة في طوباس؟

أسباب واعتبارات عدة تجعل من هذه الدراسة ذ أهمية، إذ تتميز دراسة العنف ضد النساء في محافظة طوباس بأنها الدراسة الأولى التي تستهدف النساء في المحافظة، حيث تبدو المرأة بعيدة نسبيا عن الحراك الثقافي والمجتمعي الحاصل في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي كانت الدراسة بمثابة اختراق عملي لجدار التهميش المضروب على المناطق النائية والبعيدة عن المركز مثل محافظة طوباس وعلى النساء أيضا في تلك المناطق.

تتمثلا لميزة الثانية للدراسة في كونها لا تقتصر على موضوع العنف ضد النساء في المحافظة فحسب، بل أنها تذهب إلى فحص طبيعة الخدمات المقدمة للنساء عموما، وأشكال الدعم التي تتلقاها النساء المعنفات في المحافظة بشكل خاص، وهذا بطبيعة الحال يفتح المجال للاستفادة متعددة المستويات من الدراسة سواء من قبل النساء أو المؤسسات القاعدية الموجودة في المحافظة.

كما أن الدراسة هي حاجة مجتمعية حيث تبدو محافظة طوباس اقرب إلى الأرض البكر التي تحتاج إلى جهود كبيرة من أجل التعرف على حقيقتها الساكنة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قراءة وتشخيص واقع المرأة في محافظة طوباس من حيث العنف الممارس ضدها.
- إبراز أهمية وضع طوباس ضمن دائرة البحث والدراسة؛ حيث تبين للباحث من خلال مسح قام به حول الدراسات المتعلقة بالمرأة أن الدراسات التي تمت في مختلف محافظات الوطن لم تشمل محافظة

طوباس وهو ما يعني أن إجحافا ظاهرا قد أصاب هذه المحافظة عموما والنساء فيها على وجه خاص.

- رصد الخدمات القانونية والاجتماعية والصحية والتمكينية المقدمة للنساء في محافظة طوباس.
- توفير معطيات وبيانات للمؤسسات القاعدية الشريكة حول الاحتياجات والأولويات بما يساعدها على تطوير برامجها وأنشطتها.
- دعم المؤسسات القاعدية من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال البحث الكيفي استنادا إلى مقابلات معمقة ومناقشات بؤرية مع ممثلي مؤسسات نسوية ومجتمعية، بهدف الاستقصاء والبحث بشكل مفتوح وشامل في واقع العنف ضد النساء في محافظة طوباس، من حيث الأسباب والآثار والأشكال والتجليات، وما ظهر وما بطن من هذا العنف، والأسباب والمعيقات التي تواجه المؤسسات الناشطة في مواجهة العنف، وفحص مدى قدرة النساء على المجاهرة بتعرضها للعنف، وكما ذهبت الدراسة وضمن منهج تحليلي إلى فحص البيئة المحلية وهل هي بيئة حاضنة للعنف أم بيئة غير مواتية له.

دراسات سابقة حول العنف ضد النساء

تناولت العديد من الدراسات موضوع العنف ضد النساء من زوايا مختلفة، وفي هذا الملخص أسوق ما توفر من هذه الدراسات التي تمت في العقد الأخير من القرن الجاري وهي على النحو التالي:

تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الأراضي الفلسطينية المحتلة، التقرير هو عبارة بحث مترجم من اللغة الانجليزية إلى العربية، وهو تقرير إقليمي صدر في العام ٢٠١٠، بدعم وتمويل من برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الاورومتوسطية (٢٠٠٨-٢٠١١). وتم إعداد التقرير في نطاق الهدف الأول لبرنامج تعزيز المساواة على أساس النوع، وأجرى تحليلا للوضع في ثماني دول مشاركة هي: الجزائر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، والأراضي الفلسطينية، وسوريا، وتونس، بقصد دعم الديناميكيات الحالية وتقوية قدرات الفاعلين المؤهلين من اجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

الهدف العام للتقرير هو تحليل ودراسة وضع حقوق المرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، بالتركيز على الصلاحيات التشريعية فضلا عن مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة العامة والخاصة، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

قامت منهجية العمل على أساس مراجعة نصوص الاتفاقيات الدولية والوثائق خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، ونتائج مؤتمر اسطنبول الوزاري. كما قامت على أساس مراجعة النصوص المحلية بما فيها القوانين والتشريعات الفلسطينية، والتقارير والمستندات والوثائق التي تلقي الضوء على وضع المرأة خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في صنع القرار، كما اعتمدت على إجراء مقابلات معمقة مع المعنيين الرئيسيين من فاعلين حكوميين ومنظمات حكومية وغير حكومية وجهات مانحة.

النساء ومسودة دستور فلسطين، دراسة من إعداد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠٩ وقد تم إعدادها بناء على تقرير النساء ومسودة دستور فلسطين «لهالي لودسين» ٢٠٠٧، حيث قامت الباحثة بمهمة مراجعة نقدية تحليلية نسوية لمسودة الدستور واعتمدت منهجية عملها على مراجعة مكثفة للأبحاث والأدبيات القانونية، وعدد من الاتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة؛ الدراسة عرضت أيضا تجربة عدد من الدول كمصر وجنوب إفريقيا وسوريا وكولومبيا ورواندا وألبانيا وأفغانستان كما قامت بعقد مقابلات مع عدد من الباحثين والخبراء القانونيين.

استنتجت الدراسة أن مشروع الدستور بصيغته الثالثة يقدم دعما للنساء ولكنه يحمي حقوق المرأة إلى الحد الذي لا يتعارض مع قانون الأسرة ذي الأساس الديني أو – يهدد السلطة الأبوية، وهو الأمر الذي يختلف كثيرا عن متطلبات ضمان المواطنة المتكافئة للنساء. وخلصت الدراسة إلى نتيجة ضرورة الإبقاء على القانون الأساسي ساري المفعول طالما أن الشعب الفلسطيني لم يستكمل تحرره بعد، وان استكمال العملية الدستورية في ظل الظروف الراهنة غير ضروري وغير حكيم.

تقرير «نساء بلا أسماء» أعدته كل من حنان أبو غوش وميسون سمور، وهو من إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ويتناول التقرير الذي صدر في العام ٢٠١٠ قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة في المجتمع الفلسطيني، وسلط التقرير الضوء على حالات قتل الإناث في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠، وقد وثق التقرير خلال الفترة المبينة ٢٩ حالة قتل وتسع حالات انتحار.

اعتمدت منهجية التقرير على تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بقتل النساء والتي جمعها المركز في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠، ومن خلال اللقاءات المعمقة مع الباحثات اللواتي يوثقن حالات القتل، إضافة إلى عقد لقائين مع مجموعتين بؤريتين من العاملات في مجال مناهضة العنف ضد النساء من أجل التعرف على المعيقات التي تواجه الناشطين والناشطات من أجل الحد من الظاهرة.

ومن ابرز النتائج التي توصل إليها التقرير انه ورغم الجهود الكبيرة والجدية التي تبذل من كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية القضاء على ظاهرة القتل إلا أن الظاهرة لا زالت قائمة وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن معظم الحالات قتلن للادعاء بأسباب تتعلق بجنسوية النساء بحجة أنهن أسأن إلى العائلة.وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها استمرار العمل من اجل توفير حماية للنساء واستمرار التوعية والعمل الحد من قتل النساء وتعديل القوانين.

تقرير التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات الفلسطيني، وهو عبارة عن مساهمات صحفية بأقلام صحفيين وصحفيات تقدموا بها إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والتي قدمت في العام ٢٠٠٥، وتوزعت ما بين التقرير، والمقال، والقصة الصحفية، والهدف منها المساهمة في تغيير ثقافة المجتمع الذكورية تجاه المرأة كمقدمة للحد من العنف الممارس ضدها بما فيها عنف القوانين التمييزية.

أما دراسة **واقع النساء في محافظة طولكرم**، الخدمات الأساسية ووسائل الدعم من وجهة نظر النساء والمؤسسات القاعدية، والتي أنجزها فريق من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في العام ٢٠٠٩ في محافظة طولكرم، فقد اعتمدت منهجية البحث الكمي من خلال استبانتين تم توزيعهما، واحدة على النساء والأخرى على المؤسسات العاملة في المحافظة، وهدفت الدراسة إلى ملامسة احتياجات

النســاء في المنطقة والتعرف على أبرز الأولويات التي تدفع باتجاه تمكين المرأة في المجتمع، وتوفير قاعدة بيانات للمؤسســات القاعدية الشــريكة. وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أبرزها ضرورة وجود تعريــف واضــح للعنف لكي تعرفه النســاء وأهمية وجود برامــج مجتمعية للتدخل والعمــل على الحد من العنف.

العنف ضــد المــرأة في محافظة طولكرم وهي الدراســة الثانيــة التي وتناولت نفس الموضــوع، وهي مــن إصــدار جمعية المرأة العاملــة، أعدتها عفــاف الزبدة ما بين عامــي ٢٠٠٤ -٢٠٠٥، والدراســة هي دراســة نوعية تناولت التفاصــيل لآليات التمييز ضــد المرأة والتي تعمل على تحديد خياراتها وفرصها في الحيــاة وتؤدي في النهاية إلى زيادة العنف ضــدها، وقد تميزت الدراســة في دراســتها للعنف السياســي وأثره على العنف الاجتماعي، حيث أفرزت الانتفاضــة الثانية أنواعا جديدة من العنف الجماعي المتمثلة في الاعتقالات، وبناء جدار الفصــل العنصــري، والاغتيالات، والمداهمات، وقلة فرص العمل، وكان لهذا العنف أثره على الأسرة وعلى المرأة.

اســتخدمت الدراســة منهجية «الحالات الدراســية» حيث وثقت ١٩ حالة من أجل الوصــول إلى تفاصيل تخدم هدف التعرف على آليات العنف، وتم التركيز في دراسة الحالة على الجانب الديمغرافي للمبحوثة، وأنواع العنف، وأســباب العنف، وفحص آليات مواجهة العنف، والتعرف على المؤسســات التي توجهت لها المبحوثة.

وخلصــت الدراســة إلى أن العنف السياســي المتولد من الاحتلال هو المســؤول عن العنف ضد المرأة لأنه يخلق أســرة عنيفة، وان التغيير في ادوار المرأة لم يرافقه تغيير في نظرة المجتمع لها، فهي لا تزال تخشــى مــن اتخــاذ القرارات أو لا تســتطيع بســبب الخــوف، أو لأنها لم تعتد علــى اتخاذ القرار وتــرى الباحثة أن الخيــارات أمام المــرأة محدودة في مواجهة العنف لاعتبارات لها علاقة بالنســاء أنفســهن، والقانون الساري، وثقافة المجتمع وغياب الخدمات.

ومن الدراسات التي تعرضت للعنف ضد النساء **دراسة جرائم قتل النساء في فلسطين في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦**، نفذت هذه الدراســة من قبل منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضــد المرأة في العام ٢٠٠٧، وقد هدفت الدراســة إلى إجراء مراجعة لمفهوم القتل على خلفية الشــرف في الأدبيات المتوفرة، وتوثيق حالات القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة التي ارتكبت في الأعوام الثلاثة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وتحليل الأســباب وتقديم توصيات للمساعدة على تغيير الوضع الراهن للنساء، بما يوفر لهن الحماية من العنف والقتل.

اعتمدت الدراسة منهجية البحث الكيفي كأساس، لكنها أيضا استعانت بالنهج الإحصائي بالاعتماد على عدد من الباحثات في الضفة وقطاع غزة، حللت الدراسة الأبعاد والخلفيات التي تحكم عمليات القتل على خلفية الشرف وخلصت إلى نتيجة أن عملية قتل النساء في تصاعد، وان هناك ثلاثة عوامل تتيح استدامة قتل النســاء باســم الشرف وهي: غياب القوانين الرادعة لحماية النســاء من كافة أشكال العنف، وغياب القوانين التي تعاقب المعتدين والجناة. وغياب سيادة القانون.

وتطالــب الدراســة اعتبار القتل على خلفية الشــرف جريمــة، واعتبار الجاني مجرما يتحمل المســؤولية

القانونيــة عــن جريمته، وهذا يتطلب ســن قوانــين جديدة لحماية النســاء، كما طالبت الدراســة بتغيير الخطاب من القتل على خلفية الشرف إلى جرائم قتل النساء، وأوصت بتوسيع حملات الضغط والمناصرة والوصول إلى كل القطاعات وأن يشمل الرجال والنساء.

ومن التقارير التي تناولت العنف السياسي ضد النساء تقرير «**أصوات النساء في ظل المستوطنات**» من إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ٢٠١٠، والتقرير قام برصد العنف الاحتلالي ضد النساء في القدس والأراضي الفلسطينية وما وراء الجدار وتعديات المستوطنين على النساء.

وتقــوم منهجيــة التقرير علــى التوثيق النوعي من خلال جمع إفادات من نســاء يعشــن في مختلف أنحاء الضــفة الغربية تضــررن من الاحتلال بطريقة أو أخرى، والتقرير يمكن تصــنيفه ضــمن تقارير العنف السياسي باعتبار أن اعتداءات المستوطنين هي عنف سياسي بامتياز.

تقريــر وضــعية المــرأة الفلســطينية بالاســتناد إلى اتفاقيــة القضــاء على كافة أشــكال التمييز ضد المرأة، أصدره مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام ٢٠٠١ الذي يتناول في أحد فصــوله الحق في الحماية من العنف للباحثة رندا ســنيورة، والذي يتضمن تعريفا للعنف، والعنف المبني على أســاس الجنس، ودور مؤسســات الضبط الاجتماعي في معالجة قضــايا العنف ضد النساء، ومن ثم ينتقل إلى دور المؤسسات الرسمية والأهلية في مناهضة العنف.

دراسة وضعية المرأة الفلسطينية في ظل قانون مشروع قانون العقوبات جاءت فكرة الدراسة نتيجة لتطور ســير التشــريعات الفلســطينية في المرحلة الحالية، وفي ظل وجود تركيــز مكثف على قانون العقوبات التي يمثل الركيزة الأساســية لتنظيم العلاقات الاجتماعيــة للأفراد في المجتمع، والتي بدورها تحدد الأدوار الاجتماعية المكتســبة للأفراد، والمبنية على قيم ومعايير مجتمعية تميل لصــالح الذكور. إن المعضــلة الأساسية في مسودة قانون العقوبات الفلســطيني هي التناقض في المرجعيات المعتمدة في عملية تطوير المواد المختلفة في القانون، ما ســاهم في نشــوء فجوة وأحيانا تناقض مرده عدم الوضــوح في بعض الأحيــان، والتناقض بين المواد داخل القانــون في أحيان أخرى، وكمحصــلة لهذه القضــايا العالقة كلها ارتــأى مركز المرأة للإرشــاد القانوني والاجتماعــي فحص توجهات المجتمع حول بعض قضــايا جوهرية بهدف تحديد القضــايا ذات الأولوية التي يجب أن يعالجها القانون لحماية النســاء من العنف، والتي تم تحديدها بالتحرش الجنسي، والاغتصاب داخل الأسرة، والاغتصاب من قبل غريب، وضرب الزوجات، واغتصاب الزوجات.

اعتمدت الدراســة منهجيــة المجموعات البؤرية كوســيلة فاعلة مــن أجل التعرف إلــى توجهات المجتمع الفلســطيني حيال قضــايا حساســة لا يمكن الحديث عنها من خلال الأســئلة المغلقة، ومن أجل تحقيق ذلك تم اختيار عينة من جميع محافظات فلسطين وشملت المخيمات، والمدن، والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن التقارير التي رصدت العنف السياسي ضد المرأة تقرير إخلاء المساكن بالإكراه وهو عبارة عن تقرير يرصد اثر إخلاء المساكن على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، التقرير من إصدار مركز المرأة للإرشــاد القانوني والاجتماعي ٢٠١٠، وقد حلل الأثر الذي يسببه الإخلاء والتهجير بالإكراه على النساء

في القدس في المديين القريب والمتوسط.

دراسة لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن؟ وهي من إصدار مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، وتستعرض الدراسة النتائج التي تم التوصل لها من خلال اللقاءات والمقابلات التي أجراها المركز مع النساء في العام ٢٠٠٩، للوقوف على المفاهيم التي تحملها هؤلاء النساء ووجهة نظرهن حول القضايا المتعلقة بأمنهن وجمعها في تقرير شامل لعل صاحب القرار الفلسطيني يدرج وجهات نظر النساء في النقاشات التي تدور حول الأمن القومي. استخدمت الدراسة منهجية المقابلات المعمقة والنقاشات البؤرية، ومن التوصيات التي طرحتها النساء ضرورة إطلاق حملات لرفع مستوى الوعي في المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه بمن فيه الرجال، وتوفير التدريب للأفراد العاملين في المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المرأة وأفراد الشرطة والمستشفيات، وتعزيز التعاون ما بين مختلف المؤسسات التي تتولى تقديم الخدمات لهن وإصلاح النظام القانوني.

تقرير وضع النساء في محافظة نابلس، تقرير أعده بيت الخبرة للدراسات والاستشارات في كانون أول ٢٠٠٩، لصالح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح.»

سلط التقرير الضوء على وضع المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس وذلك ضمن مشروع مكافحة العنف ضد المرأة من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المحلي، والتقرير بمثابة قرع جرس الإنذار بأشد ما يمكن، لمواجهة استفحال ظاهرة العنف بشكل عام واستمرار اشد أشكالها بشاعة، أي القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، إذا تشير التقارير أن ١٢ امرأة قد قتلت على هذه الخلفية منذ بداية العام الحالي ٢٠٠٩، ويترافق هذا العنف مع عنف الاحتلال.

يستعرض التقرير العنف في محافظة نابلس من حيث الأسباب، والأشكال، والمستويات، ويخلص إلى وجود عنف في محافظة نابلس بكافة أشكاله، لكنه لم يستطع رصد العنف، ورسم صورة دقيقة له، وأوصى التقرير بضرورة البدء ببرامج لمواجهة العنف ضد المرأة في المحافظة، والقيام بمزيد من الدراسات للتعرف على الظاهرة بشكل دقيق.

دراسة تحليل الأحكام القضائية الصادرة بحق مرتكبي جرائم قتل النساء، من إعداد المحامية غادة شديد والمحامي إياد حلايقة، وإصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ٢٠١١. وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف، وعلى بواعثها الحقيقية لدى صناع القرار لكي لا تهدر دماء ضحايا أخريات، كما وتحلل الدراسة الأحكام القضائية المتعلقة بقتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف في الضفة الغربية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠، وإبراز النتائج المستخلصة من تحليل الأحكام لدى صناع القرار ومقرري السياسات التشريعية، والضغط عليهم لتغيير أو تعديل القوانين السارية المتضمنة نصوصا تمنح عذرا محلا أو عقابا مخففا لمن يقدم على قتل النساء، لتنسجم مع المقررات الدولية.

منهجية الدراسة، استخدم في هذه الدراسة الأسلوب التحليلي لمعالجة وتحليل أحكام قضائية قطعية صادرة عن محاكم البداية المختصة بصفتها الجنائية.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن الدراسات السابقة التي تمحور عناوينها حول العنف ضد النساء بشتى

أشـكاله وتجلياتـه وأبعاده، أظهرت أن العنف ضـد النسـاء في المجتمع الفلسـطيني لا زال يسـير باتجاه تصاعدي، وتكاد مختلف الدراسات والتقارير تجزم أن السبب الرئيسي في استشراء هذا العنف هو عجز القوانين والتشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية وهو ما يتطلب إبقاء موضوع تحديث وعصرنة تلك التشريعات وإقرار تشريعات جديدة تشكل شبكة أمان أكثر ضمانة مما هو قائم راهنا.

كما يمكن الاسـتنتاج أيضا أن ثقافة المجتمع السـائدة لا زالت تشكل المناخ الأكثر خصوبة لمظاهر العنف ضد المرأة ولا سيما العنف الأسري.

وفيما يتعلق بالعنف السياسـي فقد بينت الدراسات والتقارير الواردة في الدراسات السابقة أن الاحتلال كان ولا زال يشـكل أحد أهم عوامل العنف ضـد المجتمع الفلسـطيني وضـد المرأة الفلسطينية من خلال سياساته البربرية التي تطال حياة النساء والأطفال وتسبب في إيذاء مشاعرهم وتعنيفهم دون ذنب.

إطار نظري مفاهيمي

ليس بخاف أن منهج العنف قد نشأ بالمفهوم التاريخي ارتباطا بمرحلة تاريخية ضاربة بالقدم كانت فيها البشـرية تعيش في مرحلة تبـدو فيها اقرب إلى القطيـع منها إلى المجتمع، ومرد هـذا العنف هو التنازع للسـيطرة على الثروة ومصـادر القوة، ورغم انتقال البشـرية إلى نظام المجتمع والدولة بما يفرضه هذا الانتقال من تقيد بقوانين وتشـريعات ونظم تحكم حياة المجتمع وتهذب من سـلوكه، إلا أن الصـراع على النفوذ والسلطة بقي قائما بغض النظر عن الأشكال والتجليات التي اتخذها، وبالتالي بقي منهج السيطرة بالقوة سائدا ولا سيما ضد الفئات الأضعف في المجتمع ومنها المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.

صـحيح أن القيـم الإنسـانية المتراكمة سـواء تلك التي نـادت بها الأديـان أو التي جاءت بها الفلسـفات الاجتماعيـة، أو تلـك المبـادئ والقيم التي راكمتها البشـرية نتيجـة العنف والصـراعات كمبادئ حقوق الإنسـان، سـاهمت في الحد من العنف وحققت شكلا من أشكال الحماية للبشر ولا سيما المبادئ التي تم بلورتها وإنتاجها بمبادرة من هيئة الأمم المتحدة على خلفية الحروب الطاحنة التي دارت في العالم، وذهب ضحيتها ملايين الأبرياء من البشر، والتي كانت بداياتها الأولى بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره أول وثيقة أممية تصدرها الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، وتلتها وثائق عديدة شكلت بمجملها ما بات يعرف بالشـرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي كان لها الفضل في الحد من العنف وحماية الإنسانية من مخاطره، وإيجاد آليات أممية من مواجهة العنف بكل أشـكاله واسـتبداله بمنهج الحوار وحل النزاعات بطرق سلمية.

ومن الجدير ذكره أن المنظومة الأممية التي أنتجتها هيئة الأمم المتحدة على صعيد حقوق الإنسان شكلت منهجا شـاملا في يد البشـرية عموما والنسـاء على وجه الخصـوص من أجل الدفاع عن حقوقهن، ورفع كل أشـكال الظلم والتمييز الذي تواجهه المرأة، وصـولا إلى تبني إعلانات أممية خاصة بالمرأة ومناهضة كافة أشـكال التمييز ضـدها، وليس انتهاء بإصدار إعلان مناهضـة العنف ضد المرأة وتحديد يوم عالمي من أجل مناهضة العنف ضدها.

تعريف العنف ضد المرأة

اعتقد أننا لا نضيف جديدا بالقول أن هناك العديد من التعريفات للعنف ضد المرأة وهي بالجوهر لا تختلف كثيرا، لكن بعضها يضيف تفاصيلا أوسع للمفهوم اعتقادا منها أنها بذلك تضيف أبعادا جديدة أكثر شمولية. وهنا فيما يلي أسوق عددا من التعريفات للعنف ضد المرأة وسأبدأ بالتعريفات الأممية للعنف.

فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة العنف ضد المرأة في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، ١٩٩٣، انه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة ضد المرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة». (مادة ١، إعلان بشان القضاء على العنف ضد المرأة).

وفي المادة ٢ من نفس الإعلان تم تقديم شرح إضافي للعنف ضد المرأة بمختلف أبعاده سواء الأسري أو المجتمعي أو السياسي بالقول «يفهم بالعنف ضد المرأة انه يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيرة من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة والعنف غير الزوجي المرتبط بالاستغلال.

ب. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب، والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع.

وهناك تعريفات أخرى للعنف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي طرح عام ١٩٨٨ تعريفا للعنف على أساس النوع الاجتماعي فيما يلي نصه:

"العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيين وينتج عن علاقات عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل ويكون العنف موجها مباشرة ضد المرأة كونها امرأة أو يمس المرأة بصفة متفاوتة، ويتضمن فيما يتضمن الممارسات النفسية والجسمية والجنسية (التهديد والتعذيب والاغتصاب والحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها). وقد يتضمن أيضا الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية." (بيضون، ٢٠١٠، صفحة ٢).

تعريفات أخرى للعنف

المؤسسات الفلسطينية التي أعطت اهتمامها بموضوع العنف ضد النساء أوجدت أكثر من تعريف فلسطيني للعنف ضد المرأة نذكر منها : تعريف لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والذي تبنى تعريفا خاصا للعنف ضد المرأة منذ العام ٢٠٠٠ ينص على أن «العنف هو أي فعل أو قول أو سلوك مقصود أو غير مقصود يمارس ضد الأنثى على أساس جنسها يؤدي إلى معاناة نفسية و/أو جنسية و/أو جسدية

مباشـرة أو غير مباشـرة من خلال الإهمال و/أو التهميش و/أو والإهانة و/أو الخداع و/أو الإيذاء و/أو التهديد و/والاسـتغلال و/أو الإكراه و/أو الإجبار و/أو التمييز سـواء في الحياة العامة أو الخاصـة وقد يؤدي إلى انتهاك حقوقها وحريتها وامتهان كرامتها الإنسانية وإنكارها لشخصها والتقليل من احترامها لذاتها أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسـدية ويأخذ العنف ضد المرأة أشكالا متعددة تتراوح ما بين والإهانة اللفظية وحتى القتل. (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١؛ ٢٨)

وتبنت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف في فلسطين تعريفا للعنف ضد النساء وينص على أن: «العنف هو سـلوك أو تصرف موجه ضد النساء بجميع أشكاله: الجسدية والنفسية والجنسية واللفظية والحرمان الاجتماعي والاقتصـادي والتهديد بهذه الأعمال والإكراه وسـائر أشـكال الحرمان من الحرية وسـواء بشـكل مباشـر أو غير مباشـر وذلك لكونها أنثى ما يؤدي إلى إلحاق ضـرر أو الم جسـدي أو نفسي أو جنسـي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصـادي بها سـواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصـة « (عودة وبيضون، ٢٠١٠).

كما تبنت اللجنة الوطنية تعريفا للعنف الأسـري ينص على أن «العنف الأسـري هو كل فعل أو امتناع عن فعل يقوم به أفراد الأسـرة تجاه أي فرد آخر منها وينطوي على إيذاء جسـدي أو جنسـي أو نفسي أو على تهديد بإيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو يولد تخوفا كما ويشمل الحرمان من الحقوق الأساسية كالمأوى والمـأكل والمشـرب والملبس والتعليم وحرية الحركة وتقرير المصـير وفقدان الأمان علـى النفس.» (عودة وبيضون، ٢٠١٠).

العنف ظاهرة متعدية للحدود

بات من المعلوم أن العنف الممارس ضد المرأة لا يقتصر على مجتمع بعينه أو بلد أو دين بعينه، بل هو ظاهرة متعدية للحدود الوطنية وتفرض نفسـها في مختلف المجتمعات والبلدان فقيرها وغنيها، وخلصت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في بلدان متعدّدة إلى أنّ ١٥٪ إلى ٧١٪ من النساء أبلغن عن تعرّضهن، في مرحلة ما من حياتهن، لعنف جسدي و/أو جنسي مارسه ضدهن الأشخاص الذين يعاشرونهن (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١)

وقد خلصت الدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في عشرة بلدان، معظمها من البلدان النامية، بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي إلى أنّ من أصل النساء من الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة:

- أبلغـت ١٥٪ منهـن في اليابان و٧٠٪ منهن في إثيوبيا وبيرو عن تعرّضـهن لعنف جسـدي و/أو عنف جنسي مارسه ضدهن عشراؤهن.
- أبلغت ٠,٣٪ إلى ١١,٥٪ من النسـاء عن تعرّضـهن لعنف جنسـي مارسـه ضـدهن أشـخاص غير عشرائهن.
- تفيد كثير من النساء بأنّ أوّل تجربة جنسية عرفنها لم تتم بموافقتهن (٢٤٪ في المناطق الريفية من بيرو و٢٨٪ في تنزانيا و٣٠٪ في المناطق الريفية من بنغلاديش و٤٠٪ في جنوب أفريقيا).

والرجال هم المسـئولون بالدرجة الأولى عن العنف الممارس ضد المرأة من قبل شريكها المعاشر أو العنف

الجنسي الممارس ضدها. غير أنّ العنف الجنسي الممارس ضد الصبيان من الأمور الشائعة أيضاً. فالدراسات الدولية تبيّن أنّ نحو ٢٠٪ من النساء و٥٪ إلى ١٠٪ من الرجال يبلّغون عن تعرّضهم للعنف الجنسي في مرحلة الطفولة. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١).

أما المعطيات التالية فتشير إلى العنف الذي تواجهه المرأة ليس مقصورا على بلد بعينه بل هو ممتد ومنتشر في العديد من بلدان العالم بما فيها البلدان التي توصف بالديمقراطية «ففي فرنسا، ٩٥٪ من ضحايا العنف هن من النساء، ٥١٪ منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن. في كندا، ٦٠٪ من الرجال يمارسون العنف. في الهند، ٨ نساء من بين كل ١٠ نساء هن ضحايا للعنف، سواء العنف الأسري أو القتل. في البيرو، ٧٠٪ من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. زهاء ٦٠٪ من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو والإهانة أو الإذلال، على أيدي رجال من داخل أسرهن، سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج)! وأشارت الدراسة إلى أن (٥٠٪) من النسبة الآنفة يتعرضن للضرب بشكل مستمر، وأن (٤٠٪) منهن يرجعن السبب في ذلك لظروف اقتصادية وتناول الكحوليات وأن (٢٥٪) فقط من أولئك النساء اللاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد على العنف بعنف مماثل، في حين أن (١٠٪) فقط منهن يتركن المنزل احتجاجاً على العنف الذي يتعرضن له. وفي الولايات المتحدة: يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي في الإصابات البليغة للنساء.» (جبر، ٢٠٠٨).

العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني

بفعل النضال والجهد المتراكم من قبل الحركة النسوية والمجتمعية المؤمنة بحق المرأة في المساواة أضحى هناك العديد من الجهات والمراكز النسوية والمجتمعية التي تعطي اهتماما لالنوع الاجتماعي، وبالتالي أعطت اهتماما لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال المرأة وحقوقها ولا سيما العنف ضد المرأة، ويعد الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني الجهة الأكثر موثوقية من الناحية المهنية في الرصد والتوثيق وتنظيم مسوحات وطنية واسعة تغطي مواضيع مختلفة، وبهذا الصدد فقد اصدر مركز الإحصاء الفلسطيني تقريرا حول العنف ضد المرأة في العام ٢٠١١ وهو المسح الوطني الثاني للعنف ضد المرأة الفلسطينية بعد المسح الأول الذي أجراه الجهاز في العام ٢٠٠٥ وجاء فيه :»٣٧٪من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن عام ٢٠١١، وبلغت أعلى نسبة عنف موجه من الأزواج ضد زوجاتهم في محافظة أريحا والأغوار في الضفة الغربية؛ ٣, ٤٧٪، وأدناها في محافظة رام الله والبيرة؛ ٢, ١٤٪، أما في قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة عنف في محافظة غزة؛ ١, ٥٨٪، وأدناها في محافظة رفح ١, ٢٣٪.»

وأضاف التقرير «من جهة أخرى هناك حوالي ٥٪ من النساء تعرضن للعنف النفسي في الشارع و٣, ١٪ تعرضن لتحرشات جنسية و ٦٪ تعرضن لعنف جسدي في نفس المكان، بالمقابل فإن ٤٠٪ من النساء تعرضن لعنف نفسي من قبل مقدمي الخدمات في أماكن تقديم الخدمات العامة.»

الاحتلال مصدرً للعنف:

«تعرضت ٣,٣٪ من النساء لعنف نفسي على حواجز الاحتلال من قبل جنود الاحتلال و٦,٠٪ تعرضن لعنف جسدي و٢,٠٪ تعرضن لتحرشات جنسية عام ٢٠١١.» ولكن هذه الإحصاءات لا تعكس بالضرورة حقيقة العنف الذي يولده الاحتلال ضد النساء لان الإحصائية لا تتحدث عن شهداء ولا أسرى ولا مناطق أغلقت بالكامل ولم تتوقف أمام اجتياحات وتوغلات لا تعد ولا تحصى في عموم الأراضي الفلسطينية منذ الانتفاضة الثانية وكل تلك الإجراءات والسياسات تنطوي بدون أدنى مناقشة على عنف ضد المجتمع عموما وضد النساء والأطفال بشكل خاص.

الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والعنف ضد المرأة

ليس جديدا القول أن الأمم المتحدة ومنذ أن بدأت في صياغة ميثاقها الأساس أولت اهتماما ملحوظا بحقوق المرأة ومساواتها نظرا للظلم الذي كان واقعا عليها في مختلف المجتمعات والبلدان، ونظرا لهذا الاهتمام والرعاية فقد شاع في أوساط النساء مفهوم أن «حقوق المرأة هي حقوق إنسان».

ومن المعلوم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان أول وثيقة تصدرها الأمم المتحدة ضمن منظومة حقوق الإنسان الدولية، وقد دشن الإعلان العالمي الذي صدر عام ١٩٤٨ عهدا جديدا في حياة الشعوب والمجتمعات قاطبة، وكان من الطبيعي أن تستفيد المرأة من هذا الإعلان الذي نص في مادته الأولى بشكل واضح على أن «يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

بينما أكدت المادة ٢ من الإعلان أن «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.»

وفي المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء منطوق المادة ليؤكد على الحقوق المتساوية «لرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. "

وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدر في العام ١٩٦٦ عن هيئة الأمم المتحدة فقد جاء في المادة ٣ ما يلي : «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد».

وفي المادة ١٠ منه أقرت الدول الأعضاء على "١.وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصا لتكوين هذه الأسرة وطوال نهوضها بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه."

كما تم التأكيد على حقوق المرأة ومساواتها في **العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية** حيث نصت المادة ٣ على «تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.»

وفي المادة ٦ تم التأكيد على "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا." أما المادة ٧ فمنعت العنف والتعذيب بالقول "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر".

القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩

وفي سياق الدعم والمساندة لحقوق المرأة فقد أصدرت الأمم المتحدة وبشكل مبكر عدة اتفاقيات وإعلانات خاصة بالمرأة، حيث منها اتفاقية بشان الحقوق السياسية للمرأة التي أصدرتها الأمم المتحدة في العام ١٩٥٢ وأكدت على الحقوق السياسية والمدنية للمرأة على أساس المواطنة ورفض التمييز ضدها، وتصاعد هذا الاهتمام في اتفاقية القضاء على التمييز ،التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام ١٩٦٧ حيث طالبت في المادة ٨ اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية لمنع الاتجار بالمرأة، وهو ما أكدته بشكل واضح فيما بعد المادة «٦» من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام١٩٧٩ وأصبحت نافذة في العام ١٩٨١ والتي جاء فيها «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة."

ولم تتوقف الشرعة الدولية عند ما ذكر أعلاه بخصوص مساندة حقوق المرأة ورفض التمييز والعنف الممارس ضدها إذ أكد إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤» تعتبر أعمالا إجرامية جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رميا بالرصاص والاعتقال بالجملة والعقاب الجماعي وتدمير المساكن والطرد قسرا، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة.»

وعملا بهدي الإعلانات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق ومبادئ الإنسان فقد أقر بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان ٢٠٠٣ في مادته الرابعة ما يلي :١- «لكل امرأة الحق في احترام حياتها وأمانها الشخصي. ويتعين حظر جميع أشكال الاستغلال والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ٢- على الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة للقيام بما يلي:

أ. سن قوانين تمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الممارسة الجنسية غير المرغوب فيها والإجبارية سواء كان هذا العنف يحدث سرا أو علنا، وتضع هذه القوانين موضع التطبيق الفعلي .

ب. اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى الضرورية لضمان منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والمعاقبة بشأنها والقضاء عليها.

ج. تحديد أسباب وآثار العنف ضد المرأة واتخاذ التدابير المناسبة لمنعه والقضاء عليه؛ (د) التعزيز

الفعـال لتعليم السـلام مـن خلال المناهج الدراسـية والاتصـال الاجتماعي من أجل القضـاء على جوانب المعتقدات والممارسات والأنماط الثابتة التقليدية والثقافية التي تضفي مشروعية على العنف ضـد المرأة وتؤدي إلى تفاقم اسـتمراره والسماح به؛ (هـ) معاقبة مقترفي العنف ضد المرأة، وتنفيذ برامج إعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء؛

مما سـبق يتضـح أن الميثـاق الإفريقي حرص مـن خلال النصـوص أو من خلال الإجـراءات الحكومية والسياسـات إلى الارتقاء إلى مسـتوى من حيث التوجهات والمضـمون منظومة حقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة وبما يؤسس لثقافة مساواة فعلية.

إعلان منهاج بيجين

وفي إعـلان ومنهـاج عمل بيجين الذي صـدر عن الملتقى الدولي الرابـع للمرأة في بيجين في العام ١٩٩٥، فقد افرد الإعلان حيزا واسـعا لموضـوع العنف ضد النساء وهنا نقتطف أبرز المبادئ والنقاط التي وردت في المنهاج المذكور وهي:

- البند ١١٢: "يمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم. والعنف ضد المرأة ينتهك وينال على حد سـواء من تمتع المرأة بحقوق الإنسـان والحريات الأساسـية أو يبطلها. ويمثل الإخفاق الطويل الأمد في حماية تلك الحقوق والحريات وتعزيزها في حالة حدوث عنف ضـد المرأة مسألة تثير قلق جميع الدول وينبغي معالجتها. وقد اتسع نطاق المعرفة بمسبباته وآثاره، ومدى انتشـاره والتدابير الرامية إلى مكافحته، اتسـاعاً كبيراً منذ مؤتمـر نيروبي. وفي جميع المجتمعات، تتعرض النساء والبنات بدرجات متفاوتة لإيذاء بدني وجنسي ونفسي يتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة. وتدني المركز الاجتماعي والاقتصـادي للمرأة يمكن أن يكون سـببا ونتيجة على حد سواء لأعمال العنف ضد المرأة.
- وجاء في البند ١١٤: "وتشـمل أعمال العنف الأخرى ضـد المرأة انتهاكات حقوق الإنسـان للمرأة في حالات النزاع المسلح، وبخاصة أعمال القتل، والاغتصاب المنظم، والرق الجنسي والحمل القسري."
- أما في البند ١١٥ فتم التطرق إلى "كما تشمل أعمال العنف ضد المرأة التعقيم القسري والإجهاض القسـري، والاستخدام الإكراهي/القسري لوسائل منع الحمل، والانتقاء الجنسي قبل الولادة، ووأد الإناث."
- وتوضح المادة ١١٧ من الإعلان خطورة التهديد بالعنف بالقول "وأعمال العنف أو التهديد باستعماله، سـواء حدثت داخل البيت، أو في المجتمع المحلي، أو اقترفتها الدولة أو تغاضـت عنها، تغرس الخوف والشـعور بانعدام الأمن في نفس المرأة وتشـكل عقبة أمام تحقيق المسـاواة وأمام التنمية والسـلم. ويمثـل الخوف مـن العنف، بما في ذلك التحرش، معوقاً دائما أمام قـدرة المرأة على التحرك ويحد من إمكانية حصولها على الموارد ومزاولتها للأنشطة الأساسية. وترتبط تكاليف اجتماعية وصحية واقتصـادية مرتفعة بالنسبة للفرد والمجتمع بأعمال العنف ضد المرأة. ويمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التي ترغم المرأة على أن تشـغل مرتبة أدنى بالمقارنة بالرجل. وفي كثير من الحالات، يحدث العنف ضـد النسـاء والبنات في الأسرة أو داخل البيت، حيث يتغاضى عن

أعمال العنف في كثير من الأحيان. وكثيرا ما يجري إهمال البنات الصغيرات والنساء، والاعتداء عليهن بدنياً وجنسياً، واغتصابهن من جانب أفراد الأسرة والأفراد الآخرين في الأسرة المعيشية.

- ويشير البند ١١٨ من إعلان بيجين أن "العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة، مما أدى إلى سيطرة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها والحيلولة دون نهوض المرأة بالكامل. والعنف ضد المرأة طوال أطوار حياتها نابع أساساً من الأنماط الثقافية، وبخاصة الآثار الضارة المترتبة على عادات أو تقاليد معينة وجميع أعمال التطرف المرتبطة بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين التي تديم تدني المركز الممنوح للمرأة في الأسرة ومكان العمل والمجتمع."
- فيما يؤكد بند ١٢٠ من إعلان بيجين على الأهمية الخاصة لقاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة ووضعها. ويشدد البند ١٢٢ على ملاحقة الاتجار بالنساء.
- ويقترح منهاج بيجين اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه سواء من جانب الحكومات بما في ذلك هيئات الحكم المحلي والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والقطاعان العام والخاص، ولا سيما المؤسسات ووسائط الإعلام، من جانب الحكومات وأرباب العمل والنقابات والمنظمات المجتمعية والشبابية والمنظمات غير الحكومية. إضافة إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها من الأمين العام للأمم المتحدة.
- كما وأكد منهاج بيجين في البنود :١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ على ما جاء في إعلانات دولية حول حماية الأطفال والنساء في النزاعات المسلحة وما تضمنته اتفاقية جنيف بحماية المدنيين وقت الحرب ولا سيما أن النساء خلال النزاعات المسلحة يتعرضن لعنف جسدي وجنسي واغتصاب واعتداءات يضطرهن في أحيان كثيرة إلى الهجرة وإلى البلدان المجاورة ولهذا نجد أن ٨٠ من المهاجرين هم من النساء والأطفال. (إعلان منهاج بيجين ١٩٩٥، ١٩٩٥)

وفي سياق الدعم المتواصل للمرأة والبحث في المزيد من الإجراءات القانونية والتشريعية التي تحميها من العنف فقد تقدمت السيدة راديكا كوماراسوامي المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٨٥. وثيقة بعنوان «إطار لتشريع نموذجي بشأن العنف المنزلي»، وقد تضمن المشروع تعريفا للعنف المنزلي، يعني «العنف المنزلي» جميع أشكال إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الجنسية القائمة على أساس الجنس والتي ترتكب من أحد أفراد الأسرة ضد النساء في الأسرة من مجرد الاعتداء إلى الضرب البدني المشدد، والاختطاف، والتهديد، والتخويف، والإكراه، والقذف، والسب، ودخولا لأماكن بالقوة أو بوجه مخالف للقانون، والحريق العمد، وتخريب الممتلكات، والعنف الجنسي، واغتصاب الزوجة، والعنف المتصل بالبائنة أو بالمهر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف المتصل بالاستغلال الجنسي عن طريق البغاء، والعنف ضد الخادمات المنزليات، والشروع في ارتكاب مثل هذه الأفعال.»

وفي الأهداف بينت أن هناك هدفا رئيسيا من وراء التشريع المقترح وهو الامتثال للمعايير الدولية التي

تحكم العنف المنزلي والتي تتضمن تحديدا للانتهاكات المنزلية التي تندرج في إطار العنف المنزلي إضافة إلى الإجراءات المطلوبة من أجل الحماية على المستوى القضائي والتشريعي والإجرائي والآليات لتقديم الشكاوى.

التشريعات السارية في الأراضي الفلسطينية

بملامسة أولية لواقع القوانين السارية والمتعلقة بالمرأة الفلسطينية يتضح أن هناك إجماعا في أوساط مختلف المؤسسات والمراكز والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، على أن القوانين والتشريعات السارية والتي تخص المرأة الفلسطينية هي تشريعات متقادمة وخارج الزمن الراهن، وهو ما يعني أنها قاصرة عن حماية النساء عدا عن أنها بطبيعتها تصنف ضمن التشريعات التمييزية ضد المرأة، وهو ما يتطلب جهدا نسويا ومجتمعيا من أجل تحديثها وتعديلها بما يرتقي بها إلى مستوى الحماية للنساء من العنف والتمييز.

صحيح أن موضوع الدراسة ليس القوانين والتشريعات في الأراضي الفلسطينية، ولكن الصحيح أيضا انه ليس من المنطقي أو الطبيعي أن تجرى دراسة حول واقع العنف ضد النساء في إحدى محافظات الوطن، ولا يتم التطرق للجانب القانوني ولو من خلال استعراض مكثف للبنية التشريعية القائمة وما استجد عليها وما تم اقتراحه من مشاريع قوانين وتشريعات لان البيئة التشريعية على صلة مباشرة بموضوع العنف ضد النساء، فإما أن تكون بيئة مانعة وحامية للنساء أو على العكس تماما بيئة مواتية ومشجعة للعنف لأنها تقوم على أساس تمييزي ضد النساء.

وبشكل عام أفادت تقارير (الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ١٩٩٣) أن طريقة فهم تعامل المؤسسات مع مسألة العنف المنزلي، تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، بحسب تطور منظومة التشريع فيه، وكذلك درجة رقي المجتمع (سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا، اجتماعيا)، كما دعت العديد من المنظمات النسوية ومنظمات الخدمة في العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى التعاطي مع مسألة العنف ضد المرأة كموضوع من موضوعات حقوق الإنسان (الطلاع، صفحة ٦).

وعلى المستوى الفلسطيني «فإن نظام العدالة الجنائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ذو طابع أبوي وتمييزي فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق النساء أو من قبل نساء، فقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والساري في الضفة الغربية على سبيل المثال يتغاضى عن قتل النساء، ويعرف الاغتصاب بشكل ضيق جدا، ويعامل الرجال والنساء بشكل مختلف في تعريفه للجرائم، وتتقبل نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني حق الزوج في أن يؤدب زوجته والذي يبدو أنه يعني الضرب الخفيف، كما أن مؤسسات الدولة الموكل إليها مهمة حماية النساء لا تعالج قضية العنف ضد المرأة ولا يعتبر اغتصاب الزوجة جريمة في الأرض الفلسطينية.» (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٤).

ولا يتوقف الأمر على تقادم القوانين فحسب بل أن الأسوأ من ذلك أن يحكم المجتمع الواحد قانونان بمرجعيات متباينة حيث يطبق قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ في الضفة حتى يومنا هذا وقانون العقوبات البريطاني لسنة ١٩٣٦ يطبق في قطاع غزة، وينتقد ناشطو حقوق الإنسان والمنظمات طبيعة هذه القوانين التي مر عليها الزمن، وتكرس التفرقة في المعايير القانونية بين الضفة الغربية وقطاع

غـزة، كما أن تعدد المصـادر القانونيـة وقدمها له تأثير خطـير على المرأة ويعتبر تحـد في وجه مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. (تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة الاورومتوسطية ٢٠٠٨-٢٠١١، ٢٠١٠، صفحة ٢١).

وبعد قيام السـلطة الوطنية الفلسـطينية سنت قوانين فلسـطينية لكنها لم تكن كافية لحماية المرأة حيث تم إصـدار القانون الأساسـي، وقانون العمل والخدمة المدنية والتي كفلت المساواة بين الرجل والمرأة، بما يؤسس لحماية المرأة من التمييز والعنف الواقع ضدها بسبب الجنس، لكن هذه القوانين ظلت شكلية ولم يتم تفعيل مراقبة تنفيذها، مع عدم توفر اللوائح التنفيذية اللازمة لاستكمال جدوى العملية التشريعية، هذا بالإضـافة إلى أن قانون العقوبات الفلسـطيني المطبق في قطاع غزة رقم «٧٤» لسـنة ١٩٣٦، لا يوفر عقوبـات كافيـة ورادعة لمرتكبي جرائم الإيذاء حيـث أن العقوبة بالحبس والغرامـة متدنية». (الغنيمي، ٢٠٠٧، ٤).

وفي ذات السياق لم تر النصوص ومشاريع القوانين الفلسطينية البديلة للقوانين المتقادمة كقانون الأحوال الشخصـية وقانون العقوبات النور فحتى الآن لم يصـدر المجلس التشـريعي قانون الأسرة الفلسطيني أو قانون العقوبات الفلسطيني، ولذا لا يزال يجري تطبيق قانون الاحوال الشخصية الأردني للعام ١٩٦٠ في الضفة الغربية وقانون حقوق العائلة المصري في قطاع غزة، في حين أن القوانين السارية لا تكفل المساواة بين الجنسـين بل أن القوانين السـارية تضـع النسـاء في مكانة أدنى وتميز ضـدهن. (كفركيان، ٢٠٠١، صفحة ١١).

وما يجب التنويه له انه ونتيجة غياب كيانية فلسـطينية بسبب تعاقب الاحتلالات على الشعب الفلسطيني منذ الدولة العثمانية حتى وقتنا الراهن حيث توجد سـلطة وطنية لكنها تحت الاحتلال الإسـرائيلي، فقد نجم عن هذه الوضـعية إشكالية قانونية تتمثل بوجود خليط عجائبي من القوانين والتشريعات المتناقضة «وهي مسـتمدة بالأسـاس من: القانون الأساسـي الفلسـطيني، القانون العسـكري والمدني الإسرائيلي، القانون العثماني، قانون الانتداب البريطاني، القانون الأردني، القانون المصـري، الشـريعة الإسـلامية، القانـون الدولي. وتخلق هذه المصـادر المتعددة والمتضـاربة غالبا جوا قانونيا غير مسـتقر وغير امن مع تفاوت كبير بين الضفة الغربية حيث تطبق القوانين الأردنية (الأسرة و العقوبات) وقطاع غزة حيث تطبق القوانين المصـرية، ويكمن التحدي الأكبر في الأراضـي المحتلة في غياب التشـريعات الفعالة والإشـراف القضـائي الأمر الذي يصـعب البت فيه، ولضعف القانون تأثيرات خطيرة على المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة خاصـة ما يتعلق بالعنف الأسـري وقانون الأسـرة.» (تعزيز المسـاواة بين المرأة والرجل في المنطقة الاورومتوسطية ٢٠٠٨-٢٠١١، ٢٠١٠، صفحة ١٩).

كما الحق غياب المجلس التشـريعي الفلسـطيني عن الانعقاد وممارسة دوره المفترض في سن التشريعات التي تعتبر ضـرورية وحيوية للمجتمع الفلسـطيني كمشـروع قانون العقوبات الفلسطيني وقانون الأحوال الشخصـية الفلسـطيني، الضـرر بالمرأة وحقوقها من حيث التمادي في اسـتخدام العنف ضـدها لغياب الحماية القانونية المطلوبة، عدا عن أن غياب مثل هذه التشـريعات يعرض أمن المجتمع الفلسـطيني ككل إلى الخطر لأنه لا يعقل أن يبقى المجتمع محكوما بقوانين تشكل ثقالات تعمل على شده إلى الماضي وتعيق تقدمـه نحـو الأمام، عوضـا عن أنها تعمل علـى خلق أكثر من نسـق داخل المجتمع الواحـد وهو ما يعني

وجود تفاوت بين مجتمع الضفة ومجتمع غزة، وتاليا تكريس وضع غير صحي بالنسبة للنسيج الاجتماعي الموحد، بسبب وجود أكثر من قانون ومرجعية قانونية ولسنوات طويلة.

بطبيعة الحال بقاء الوضع عالقا دون تجاه واضح للحل يفضي إلى إعادة تفعيل دور السلطة التشريعية وممارسة المجلس التشريعي لدوره الرئيس، فتح النقاش في أوساط المجتمع الفلسطيني عموما والمؤسسات النسوية والمجتمعية بشكل خاص حول ما العمل في ظل هكذا وضعية؟ وإلى متى سيبقى الصمت والتردد هو سيد الموقف؟ وبالنتيجة برزت مواقف متباينة من حيث التوجهات الراهنة حتى وان كانت متوافقة بالهدف العام المتمثل في إيجاد قانون عصري يحمي المرأة من العنف، حيث طالب اتجاه نسوي باعتماد قانون العقوبات الفلسطيني لسنة ٢٠١٠ من خلال مرسوم رئاسي، بينما رأى اتجاه آخر ضرورة إحداث تعديلات على قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية من خلال اختيار عدد من المواد التي يشكل وجودها مدخلا للعنف ضد النساء وقتلهن على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف، مستفيدين من النصوص التي تعطيهم عذرا للقتل.

وعلى ما يبدو أن الحياة وطبيعة التحديات التي واجهت صانع القرار دفعت بوجهة النظر الداعية إلى تعديل بعض المواد أو تجميد العمل بها في قانون العقوبات الأردني النافذ في الضفة الغربية، حيث قوبل قرار الرئيس محمود عباس بإلغاء بند وتعديل بند ثان ردود فعل ايجابية في أوساط الحركة النسوية والرأي العام الفلسطيني بوجه عام، وقد أصدرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بيانا ثمن فيه إصدار الرئيس محمود عباس قراراً بإلغاء نص المادة ٢٤٠ بفقرتيها من قانون العقوبات رقم ١٦ والمعمول به في المحافظات الشمالية»، ‹كذلك تعديل القرار نص المادة ١٨ من القانون رقم ٧٤ وذلك من خلال إضافة عبارة ‹يستثنى من ذلك قتل النساء على خلفية ما يعرف بشرف العائلة، وذلك من أجل أن لا يترك المجال للاجتهاد الخاطئ، وبالتالي يفلت الجاني من العقاب»، واعتبرت الجمعية في بيان لها هذا القرار خطوة ايجابية بالاتجاه الصحيح نحو تفعيل القانون وسيادته بما يتناسب مع روح العصر وحماية حقوق المرأة، ومقدمة لإقرار قوانين حماية الأسرة، وقانون العقوبات الفلسطيني وقانون الأحوال الشخصية.»

وأضافت الجمعية أن التعديلات على قانون العقوبات الفلسطيني جاءت استجابة لمطالب وجهود الحركة النسوية والمؤسسات الحقوقية المختلفة في هذا الإطار، حيث كانت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية قد طالبت ضمن حملتها السنوية لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة العام الماضي بإجراء تعديلات على قانون العقوبات الساري المفعول في الأراضي الفلسطينية من خلال مذكرة وجهت للسيد الرئيس لاتخاذ إجراءات تستدعي إلغاء المواد المتعلقة بالعذر المحل والعذر المخفف وإصدار قانون عقوبات فلسطيني يتلاءم واحتياجات المجتمع، وقد وقع على هذه العريضة أكثر من ثمانية آلاف مواطن/ة بينهم شخصيات سياسية وأكاديمية ومؤسسات مجتمعية.

وفي ذات السياق أي الترحيب بأي توجه يدعو إلى وقف التعامل بقانون العقوبات الأردني الساري المفعول أجرى معهد «أرواد « استطلاعا للرأي مطلع العام الجاري واظهر»أن هناك اتفاق واسع بين الشباب الفلسطيني على ضرورة إلغاء ووقف العمل بأحكام قانون العقوبات التي تحمي الرجل في حال قتله لقريبة له تم اتهامها (بتلويث شرف العائلة) . واستعرض د. نادر سعيد مدير مركز «أوراد» نتائج الاستطلاع

لآراء الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك ما بين ١٧ -١٩ كانون ثاني ٢٠١٢، خلال مؤتمر صحفي عقده في مركز وطن للإعلام والتي أظهرت أن (٧٧٪) من الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية، و (٧١٪) في غزة يؤيدون إلغاء البند القانوني المتعلق بالعذر المحل، أو المخفف للقتل على خلفية (الشرف).

وأشارت نتائج الاستطلاع إلى أن (٨٢٪) من النساء، و(٦٧٪) من الرجال يؤيدون إلغاء البند القانوني، وأن سكان المخيمات الفلسطينية هم أكثر تأييدا (٨٣٪) بالمقارنة مع سكان المدن (٧٣٪) والقرى (٧١٪، كما وأظهر الاستطلاع أن أصحاب الدخل المرتفع يبدون تأييدا أكبر لإلغاء هذه الأحكام بنسبة (٨١٪)، ويشاركهم في ذلك (٧٥٪) من متوسطي الدخل و(٦٧٪) من المبحوثين منخفضي الدخل. وأشار الاستطلاع إلى أن طلاب الجامعات هم الأكثر تأييدا لإلغاء هذه البنود بنسبة (٧٨٪)، يليهم الشبان الذين انهوا درجة من التعليم الثانوي (٩-١٢ عاما) بنسبة (٧٥٪) وتتشابه نسبة التأييد بين الأقل تعليما أقل من ٩ سنوات دراسية) والأكثر تعليما (من أنهى درجة البكالوريوس) وتصل نسبة التأييد بينهم (٧١٪).

وأظهرت نتائج الاستطلاع انه لا يوجد اختلافات في وجهات النظر حول القانون الذي يسمح بالقتل على خلفية (الشرف). حيث تبين بأن التأييد لإلغاء هذا البند من القانون متساو لدى مؤيدي فتح وحماس واليساريين بنسبة (٧٤٪). وترتفع النسبة بشكل بسيط لدى المستقلين (٧٧ ٪).

الجهود المجتمعية لمناهضة العنف ضد النساء في فلسطين

بما أن العنف يشكل ظاهرة كونية فان مواجهته تحتاج إلى آليات واستراتيجيات على المستوى العالمي، وانسجاما مع التوجهات العالمية الهادفة إلى العمل على إنهاء العنف ضد النساء وتحقيق أقصى شكل من أشكال الحماية لهن من خلال القوانين والتشريعات والإجراءات الوطنية المتوافقة مع المنظور الذي أقرته الصكوك الدولية لمبادئ حقوق الإنسان ولا سيما مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان مناهضة العنف ضد المرأة. وبالعودة إلى الأدبيات والوثائق المتوفرة على المستوى الفلسطيني، فإن النشاط المجتمعي لمناهضة العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية انطلق منذ العام ٢٠٠٠ بمبادرة من المنظمات الأهلية الفلسطينية من خلال تشكيلها منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة والذي تم تشكيله في سنة ٢٠٠٠ بمبادرة من مجموعة منظمات فلسطينية غير حكومية تعمل على تمكين المرأة عامة ومكافحة العنف ضد المرأة خاصة وتحددت أهداف المنتدى كالتالي: الترويج للتعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بموضوع مكافحة العنف ضد المرأة ودفعه قدما، التأثير على القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، رفع مستوى الوعي عند الشعب حول تأثير ومخاطر العنف ضد المرأة، ودور ذلك في إضعاف وتهميش مشاركة المرأة في الحياة العامة وتنشيط المناقشة والحوار حول هذه المواضيع (تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة الاورومتوسطية ٢٠٠٨-٢٠١١، ٢٠١٠، صفحة ٤١)

على المستوى الرسمي فقد تطور الاهتمام الحكومي بموضوع العنف ضد المرأة بشكل متدرج وصولا إلى قرار الحكومة الثالثة عشرة بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة حيث «اصدر مجلس

الوزراء الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ قرار جاء بموجبه تشكيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة برئاسة وزيرة شؤون المرأة ووزير الشؤون الاجتماعية نائبا للرئيس وبمشاركة ١٢ وزارة وممثل عن مكتب الرئيس وممثل عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وممثل عن منتدى المنظمات الأهلية (المنسق). (تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في مناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠١٠)

وقد حددت للجنة مهام عامة وأهداف يجب انجازها إضافة إلى كونها المرجعية الوطنية لمختلف الأنشطة والفعاليات والتوجهات الهادفة إلى مناهضة العنف الموجه ضد النساء، «وتهدف هذه اللجنة حسب المادة ٤ من القرار على تحقيق الغايات والأهداف التي من شانها الحد من ظاهرة العنف الموجه للمرأة بكافة أشكاله ولها في سبيل ذلك أن تعمل على تحديث وتعديل القوانين الخاصة بحماية المرأة ووضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وإنشاء قاعدة بيانات على المستوى الوطني حول العنف ضد المرأة ونشرها وتنفيذ ما ورد في الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة.» (تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في مناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠١٠)

أهم ما في الخطة الوطنية لمناهضة العنف

لا من شك أن الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة التي تم إقرارها من قبل اللجنة الوطنية العليا شكلت بصمة واضحة في تجربة المؤسسات الفلسطينية في مواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي حيث بلورت إستراتيجية عمل متكاملة على مختلف المستويات لكن أهميتها بنظري تكمن في السياسات التي تم إقرارها والتي في حال تحقيقها بنجاح سيتم نقل المرأة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر إشراقا وهذه السياسات هي:

تعزيز الحماية الدولية للنساء، تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف، تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنفات، تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء، تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية، تحسين مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الاستراتيجي للمؤسسات العاملة في حماية حقوق الإنسان، المراقبة والتقييم ومتابعة العمل على الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء.

الفصل الثاني

محافظة طوباس: معلومات عامة

«تقع مدينة طوباس إلى الجنوب الشرقي من جنين على بعد ٢١ كم والى الشمال الشرقي من مدينة نابلس وتبعد عنها حوالي ٢٢ كم. وتبتعد عن نهر الأردن ٤٥ كم. ترتفع عن سطح البحر حوالي ٣٣٠م. تبلغ مساحة المحافظة ٤٠٢ كم» (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٠)

«وتقع طوباس حاليا على أنقاض بلدة كنعانية قديمة تدعى تاباص بمعنى ضياء أو بهاء. أما في العهد الروماني فذكرت البلدة باسم ثيبس وكانت تقع على الطريق العام بين نابلس وبيسان. فتح طوباس المسلمون العرب وأطلقوا عليها اسمها الحالي، تعرضت البلدة إلى زلزال مدمر عام ١٢٥٢هـ. وفي عام ١٩٦٥ أصبحت طوباس مركزا لقضاء باسمها في الضفة الغربية. صادرت سلطات الاحتلال جزءا من أراضيها لصالح مستعمرة (حمدات) التي أنشئت عام ١٩٨٢ومستعمرة (معاليه شاي) ومستعمرة (ماخولا). في العام ١٩٩٦ تولت السلطة الفلسطينية زمام الأمور في طوباس، وسيطرت بدورها على كافة المواقع التي انسحبت منها قوات الاحتلال عقب اتفاق أوسلو الذي وقع في العام ١٩٩٣.» (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٠)

التجمعات السكانية في المحافظة

تضم محافظة طوباس ٢١ تجمعاً هي: (بَرْدَلَة، عيْن البَيْضَا، كَرْدَلَة، إبْزيق، سَلْحَب، عَقَّابَه، تَياسير، الفَارسية، العَقَبَة، الثَغْرَة، المالح، طُوبَاس، كَشْدَة، خِرْبة يَرْزَة، رَاس ا لفارْعة، مخيم ا لفارعة، خِرْبة الرَاس الأحْمَر، وادي الفارِعَة، طَمون، خِرْبة عَاطُوف، خِرْبة حمصة). (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٠)

عدد السكان

«بلغ عدد السكان المقدر في محافظة طوباس ٥٦،٦٤٢ نسمة في منتصف عام ٢٠١١، ويشكلون ما نسبته ٢,٢٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية، منهم ٢٨،٧٧٤ ذكور، و٢٧،٨٦٨ إناث، هذا وقد شهد عدد السكان زيادة بما نسبته ٠,٦٣٪ من إجمالي عدد سكان المحافظة في عام ١٩٩٧. وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في محافظة طوباس ١٥,٦٪ من مجموع سكان المحافظة نهاية عام ٢٠٠٧، مع العلم أن نسبة اللاجئين في الضفة الغربية ٢٧,٤٪ من مجموع السكان المقيمين في الضفة الغربية نهاية عام ٢٠٠٧. وبلغت الكثافة السكانية منتصف عام ٢٠١١ في المحافظة ١٤٠فرد/كم» (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نيسان ٢٠١١، صفحة ٣٣)

القوى العاملة

أشارت نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠١٠ إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة (للأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر) في محافظة طوباس قد بلغت ٤٦,٣٪ من إجمالي القوى البشرية في المحافظة.

وتعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث وصلت إلى ٦ , ٢٤٪ مقابل ٣ , ٦٩٪ للرجال، وقد وصلت نسبة العاملين من كلا الجنسين في محافظة طوباس إلى ٢ , ٨٨٪ من إجمالي المشاركين في القوى العاملة منهم ١ , ٩٪ عمالة محدودة. وكما تشير النتائج إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة بلغت ٨ , ١١٪، ووصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى ٨ , ١٢٪ مقابل ٥ , ١١٪ بين الرجال. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نيسان ٢٠١١، صفحة ٣٧)

التعليم في المحافظة

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ في محافظة طوباس ٤٠ مدرسة، منها ٣٥ مدرسة حكومية (٢٢ مدرسة أساسية و١٣ مدرسة ثانوية) و٣ مدارس تابعة إلى وكالة الغوث (جميعها أساسية) ومدرستان خاصتان (جميعها أساسية).

أما على مستوى الطلبة، فقد بلغ عدد الطلبة في مدارس محافظة طوباس ١٤،٥٩٢ طالباً، وذلك في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ منهم ٧،٢٤٣ ذكر و٧،٣٤٩ أنثى.

وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي فقد بلغت نسبة الأفراد (١٥ سنة فأكثر) عام ٢٠١٠ الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى ٧ , ٩٪، أما بالنسبة للأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فبلغت ٥ , ١٤٪. أظهرت هذه البيانات أن نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي (بكالوريوس فأعلى) قد بلغت ٤ , ١٠٪ وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى ١ , ٩٪. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور ١ , ٩٪ مقارنة مع ٩ , ١٩٪ للإناث. وقد بلغت نسبة الأمية ٤ , ٧٪ بين الأفراد (١٥ سنة فأكثر)، حيث تتوزع بواقع ٨ , ٢٪ للذكور و٠ , ١٢٪ لدى الإناث. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نيسان ٢٠١١، صفحة ٤١)

الأوضاع الاقتصادية

١. الزراعة: كانت الغالبية العظمى من أهالي طوباس تعمل في الزراعة حيث يملك أهالي طوباس مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في محيط مدينة طوباس. ومن أهم المحاصيل التي زرعت في أراضي طوباس: الخضروات، البصل، الزيتون، اللوزيات. وقد تطورت طرق الزراعة الآن بحيث زادت إنتاجية الوحدة الزراعية الواحدة إلى أكثر من الضعفين. وما زالت طوباس تعتبر سلة خبز فلسطين.

٢. التجارة: كانت التجارة في طوباس بسيطة وتعتمد على تجارة المواد الاستهلاكية لسكان المدينة وسكان القرى المجاورة. أما الآن فقد ازدهرت التجارة في طوباس خاصة بعد تسميتها مركزا لمحافظة طوباس: حيث نجد الآن تجارة الإلكترونيات والسيارات والمفروشات والأدوات المنزلية والملابس والمواد الاستهلاكية.

٣. الصناعة: ما زالت الصناعة في طوباس قليلة حيث تجدها مركزة في مواد البناء والمواد الغذائية. " (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٠).

المحور الأول

العنف ضد النساء

لم يكن البحث والتنقيب وجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالعنف ضد النساء في محافظة طوباس أمرا هينا، ليس لسبب بعينه، بل لطبيعة الدراسة من جهة ولطبيعة المجتمع في طوباس من جهة ثانية، والذي يبدو فيه من غير الاعتيادي أو الطبيعي أن تفصح النساء عن العنف الذي يتعرضن له، ولان المجتمع المحلي في طوباس له من الخصوصيات ما جعل البحث عن العنف وأسبابه وأشكاله أمرا في غاية التعقيد، لكنه ليس مستحيلا بطبيعة الحال، حيث وجدنا ممن التقيناهم ما يقرب لنا المسافات ويجعل الأمر أكثر يسرا ووضوحا وسلاسة.

كان من الطبيعي أن نفترض أن هناك عنفا ضد النساء في محافظة طوباس لأنها ليست استثناء عن المحافظات الفلسطينية الأخرى، ولان الافتراض بوجود عنف ضد النساء بغض النظر عن درجته ونسبته، ليس افتراضا اعتباطيا بطبيعة الحال ولا مزاجيا، بل كان افتراضا مبنيا على تحليل وقراءة مسبقة لمجمل المجتمع الفلسطيني ولمختلف المجتمعات البشرية، والتي تبين بنتيجتها أنها تمارس عنفا من نوع ما ضد النساء، وان كان هذا العنف يختلف نسبيا من مجتمع إلى آخر تبعا لظروف وخصوصية كل مجتمع من تلك المجتمعات.

بكلام آخر لم يكن لدينا أدنى شك أن عنفا قد طال ولا زال يطال النساء في محافظة طوباس لكن ما كانت تهدف له الدراسة هو تحديد معالم وحدود هذه الظاهرة بشكل علمي ووفق معطيات مدققة، وهل العنف في تراجع أم تصاعد؟ وهل هناك شكل معين من العنف أكثر انتشارا من الأشكال الأخرى؟ وما هي الأسباب التي تولد العنف ضد النساء في محافظة طوباس؟ وهل الخدمات التي تتلقاها النساء من المؤسسات النسوية أو سواها كافية وتشكل حماية للنساء المعنفات؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت بمثابة الكشاف الذي يمهد الطريق نحو الحقيقة التي نبحث عنها.

العنف السياسي:

محافظة طوباس شأنها شأن محافظات الوطن كافة لم تكن بمنأى يوما عن سياسات الاحتلال، ومن الخطورة بمكان الحديث عن العنف في طوباس أو أي محافظة من محافظات الوطن دون التوقف أمام العنف السياسي المتأتي من الاحتلال الإسرائيلي، حيث يشكل وجود هذا الاحتلال -مجرد وجود - عنفا تجاه الشعب الفلسطيني، لأنه يتحكم في مختلف مناحي الحياة ويصادر حرية المجتمع الفلسطيني، ويمارس سلوكا يتناقض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ومع القانون الإنساني الدولي الذي بجوهره ينص على حماية المدنيين وقت الحرب. عدا عن ذلك فان الاحتلال يمارس سياسات عنصرية تسببت ولا زالت في تعنيف مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، سواء سياسات الاعتقال أو القتل أو الأسر أو تخريب الممتلكات وهدم البيوت وإخراج المواطنين عنوة من أراضيهم وبيوتهم، ومنعهم من التحرك الحر والوصول إلى أماكن العمل وتلقي العلاج، وقد تصاعدت السياسات العدوانية الاحتلالية ضد المواطنين في مختلف المحافظات بش كل لم يسبق له مثيل في الانتفاضة الثانية، «خلال الانتفاضة الثانية كان العنف

السياسي للاحتلال الأبرز حيث كان العقاب الجماعي والاغلاقات الطويلة والقتل.»[1]

وبالنسبة لدور الاحتلال وعنفه ضد النساء في طوباس فيتمثل في سياسات القمع والملاحقة التي مورست بشكل مكثف في الانتفاضة الثانية، إضافة إلى إقامة العديد من الحواجز العسكرية التي كان يتم من خلالها ممارسة الإذلال والعنف الاحتلالي ضد النساء وخصوصا اللواتي يعملن في مناطق متاخمة للمستوطنات.

وبهذا الصدد فقد شرح الحاج سامي صادق من قرية عقابا في محافظة طوباس تلك السياسات الاحتلالية بالقول «الاحتلال الإسرائيلي هو أكبر منتج للعنف في القرية والمنطقة، حيث تقوم قوات الاحتلال بعمليات مداهمة لبيوت المواطنين ليلا وهذا أمر دائم الحصول وليس مصادفة، وهو ما يسبب الرعب للنساء والأطفال عدا عن أنه عنف موجه ضدهم، كما أن قوات الاحتلال تهدم المنازل في القرية بذرائع واهية لا أساس لها وهذا عنف أيضا ضد الأسر التي غالبيتها هُجِّرت من القرية، حيث هاجر ما يزيد عن ٧٠٠ مواطن إلى القرى المجاورة. ويضيف الحاج سامي «عنف الاحتلال له نتائج كبيرة على الأطفال والنساء ويعاني أطفال القرية من سلاسة بول بسبب التفجيرات الإسرائيلية التي ترهب الأطفال وبالتالي نحن بحاجة إلى مرشدة اجتماعية ونفسية لكي تساعد الأطفال والنساء المعنفين من قبل الاحتلال.»[2]

العنف السياسي الداخلي

من الناحية النظرية فالعنف السياسي يشمل عنف أجهزة الدولة والأحزاب السياسية والسلطة الاجتماعية. وعلى مستوى طوباس لم يشر أحد ممن التقيناهم وقابلناهم إلى وجود عنف سياسي من خلال أجهزة الحكم، لكن جرى حديث عن عنف سياسي يمارس على النساء من خلال العائلة أو العشيرة أو الحزب السياسي.

فالمشاركة السياسية للمرأة هي حق سياسي وهي من الحقوق الأساسية التي نص عليها النظام الأساسي الفلسطيني، وحق الترشح والانتخاب هو تجسيد لهذا الحق. لكن في طوباس يخضع هذا الحق على ما يبدو لاعتبارات أخرى منها «منع الترشح للنساء إلا بموافقة الأخ أو الزوج أو العشيرة رغم أنها كفؤة، بينما لا يخضع الرجل إلى أي من هذه المعايير.»[3] وهذا التمييز بطبيعة الحال هو عنف سياسي ضد المرأة في طوباس يمارس عن طريق السلطة الأبوية المهيمنة في المجتمع.

ويؤكد مسئول في حزب الشعب الفلسطيني ظاهرة التدخل العشائري بطريقة تنتهك فيها حقوق المرأة المدنية والسياسية بشكل واضح لا لبس فيه، «ففي الانتخابات التشريعية الثانية كانت النساء يتبعن الرجال في التصويت وهن مرغمات على هذا التصرف، وهذا السلوك يدخل أيضا ضمن العنف السياسي، لان المرأة وتحت الضغط الاجتماعي تتنازل عن قناعاتها في حق الاختيار الحر لمن تعتقد انه يمثلها في الانتخابات.»[4]

ويرى ممثل أحد الفصائل السياسية في طوباس أن هناك عنفا سياسيا يمارس ضد النساء من قبل

١ مقابلة مع خالد منصور، عضو مكتب سياسي في حزب الشعب، مقيم في مخيم الفارعة.

٢ مقابلة مع ا لحاج سامي، رئيس جمعية عقابة الخيرية النسوية، رئيس المجلس القروي لقرية عقابا.

٣ مقابلة جماعية مع ربحية بني عودة وسلوى سعيد، ونادية قصراوي، ونهيل صوافطة، ناشطات نسويات بطوباس.

٤ مقابلة مع خالد منصور، مصدر سبق ذكره.

الأحـزاب والعائـلات على حد سـواء «يتجلى العنف السياسـي لدينا في نظام الكوتـا واختيار النساء في الكتـل الانتخابية من قبـل الأحزاب بناء على مزاج معين وأحيانا على مـزاج العائلة»[٥]، والمقصود بمزاج معـين أن عملية الاختيار للترشيح في قوائم الأحزاب لا تخضع لمعايير الكفاءة بقدر خضوعها لاعتبارات شخصية ومصلحية.

العنف المجتمعي

في محافظـة طوباس قالت الأغلبيـة انه لا وجود لعنف مجتمعي ضد النسـاء، وقلائل هم الذين قالوا أن هنـاك عنفـا مجتمعيا، وهذا التوصيف للوهلة الأولى قد يبدو ملتبسـا وغريبا بعض الشيء، أو يتبادر إلى الذهـن أن التشخيـص غير دقيق ويحتاج إلى مناقشة، لكن الغرابة تـزول عندما نسمع تفسير المنظمات القاعديـة النسويـة والنخب المجتمعية والسياسية في طوباس، الأمـر ببساطة أن طوباس كمجتمع يوصف بأنـه مجتمـع عشائـري ويغلب عليـه النمط الفلاحي مـن حيث نمط الحيـاة والثقافة السائـدة ومركب العلاقـات الاجتماعية «العنف المجتمعي غير موجود لان المجتمع تحكمه النظرة العشائرية والعائلية وهي التـي تطغـى على مـا سواها، وهذه التركيبـة تحد من العنف المجتمعـي لان تبعاته كبـيرة على الشخص الممارس لـه وبسبب الحساسيـة للسمعة في المحيـط الاجتماعي والخوف من الفضيحـة»[٦] وهذا ما يشير لـه أيضـا احد الصحافيين الشبـاب في طوباس الذي يرى في العشائرية سياجـا حاميا للمرأة من العنف المجتمعي بسبب التشابك العائلي الفريد من نوعه ويصفه «بالوجه الايجابي للعشائرية.»[٧]

وتدعيمـا لـذات الموضـوع أي ندرة وجـود عنف مجتمعـي في محافظة طوباس تقول إحـدى الناشطات المجتمعيات في مخيم الفارعة ويتفق معها سكرتير اللجنة الشعبية في المخيم أيضا «سكان مخيم الفارعة معظمهم جاء من منطقة جغرافية واحدة وهذا ساهم في الحد من العنف المجتمعي، لان العادات والتقاليد بقيت قوية والروابط الأسرية بقيت قوية أيضا.»[٨]

بدورهـم رجـال الإصـلاح في محافظـة طوباس أكـدوا أن "البنيـة أو التركيبـة الاجتماعيـة التي تتسم بالعشائرية، تفرض نمطا محددا من السلوك الاجتماعي لأبناء المحافظة، لا تسمح باعتقادهم بوجود أي تحرش أو عنف مجتمعي من أي نوع كان ضد النساء، لان من يثبت تورطه في أي سلوك عنفي تجاه المرأة سيضع نفسه في ورطة كبيرة وستقتص منه العشائر لان سلوكه يعد بنظرها سلوكا شائنا لا يمكن تبريره أو التستر عليه في حال انكشافه".[٩]

ومما تقدم يمكـن الاستنتاج أن النسـاء في محافظة طوباس لا يعانين من العنـف المجتمعي بالمعنى المتعـارف عليه وتحديدا التحرش والمعاكسات المسيئة، وهذا مرده إلى علاقـات قربى الدم المتشابكة في المحافظـة، ولان ثقافـة المجتمع السائدة تعتبر مثل هذا السلوك سلوكا مدانا ومرفوضا عرفيا. لكن هـذا لا يفسـر كل شيء وهو ما يعنـي أن هناك أسبابا أخـرى تقف وراء محدوديـة أو هامشية العنف

---

٥ مقابلة مع موفق دراغمة، مسئول جبهة النضال الشعبي بطوباس.

٦ مقابلة مع عائد صبيح عضو قيادة إقليم حركة فتح بطوباس.

٧ مقابلة مع جميل ضبابات، كاتب وإعلامي مقيم بطوباس.

٨ مقابلة مع عاصم أبو حسن سكرتير اللجنة الشعبية لمخيم الفارعة.

٩ مقابلة مع عادل أبو محسن وآخرين من رجال الإصلاح في مدينة طوباس.

المجتمعي، أبرزها أن المرأة في محافظة طوباس هي حديثة العهد بالعمل العام والمجتمعي وبالتالي حداثة انفتاح المرأة على الحياة العامة وخروجها من المنزل ساهم بشكل أو بآخر في الحد من ظاهرة العنف المجتمعي، والتوقع انه كلما ازدادت مساحة المشاركة للمرأة في الحياة العامة سيرتفع معها منسوب ونسبة مظاهر العنف المجتمعي.

العنف الأسري

لا يوجد شك لدى مختلف الفئات في المجتمع المحلي بطوباس أن المرأة في المحافظة تعاني من مظاهر العنف الأسري بمختلف أشكاله سواء العنف اللفظي أو البدني أو النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن ومع هذا الإقرار يوجد لديهم التباس حول المفهوم ويحتمل الموضوع بالنسبة لهم الجدل والنقاش حول المفهوم ذاته ونسبته، ومن هي الجهات التي تتولى متابعته، ولمن تتوجه النساء المعنفات بداية، وطبيعة التدخلات المؤسساتية تجاه النساء المعنفات، وأسباب هذا العنف.

الالتباس الحاصل في مفهوم العنف ضد النساء له أسباب بالطبع من أهمها تباين المفهوم لدى النساء في طوباس «حيث أن ٩٠٪ من النساء في محافظة طوباس لا يدركن معنى العنف بشكل دقيق ولا يميزن ما يمارس عليهن من عنف»[١٠] كما تقول إحدى الناشطات النسويات، وهذا يعني أن النساء تعتبر بعض السلوكيات والتعبيرات العنيفة شيئا عاديا بينما تصنف ضمن التشريعات المدنية والمعايير الحقوقية والإنسانية الواردة في المواثيق الدولية عنفا ضد المرأة، وهذا التباين في المفهوم بدون شك يضفي على البحث في موضوع العنف ضد المرأة بطوباس تعقيدات إضافية، مثلما يرتب على المؤسسات القاعدية التي تعمل مع النساء في المحافظة إشكالات كبيرة، أهمها أن تلك المؤسسات تخشى رسميا من تبني قضية العنف ضد النساء والمجاهرة بها لأنهن سيواجهن «برد فعل اجتماعي عنيف قد يصل إلى حد إطلاق دعوات حرمان اجتماعي ومقاطعة على تلك الجمعيات ومنع النساء من الذهاب إليها بحجة التحريض على الرجال»، وبرأي رئيسة مؤسسة نسوية في إحدى قرى محافظة طوباس فيبدو أن النساء في القرية والمنطقة «يعتبرن التصريح حول العنف أمرا حساسا وبالتالي تتم مراجعة مسئولة المركز من قبل النساء بشكل شخصي وبدون توثيق وبدون تبن رسمي من المركز وعلى أساس إرشادي عام وطلب نصيحة ليس أكثر.»[١١]

وامتدادا لذات الإشكالية فإن ضعفا ملحوظا في الإحصائيات الخاصة بالعنف ضد النساء في محافظة طوباس قد ظهرت نتيجة البحث، وهذا له أسباب عدة أبرزها حداثة المؤسسات التي تعنى بقضايا العنف ضد النساء، أو أن المؤسسات الناشطة في مجال مناهضة العنف ضد النساء سواء أكانت مؤسسات رسمية أو أهلية لا تعير اهتماما للتوثيق والعمل الإحصائي. يضاف إلى ما سبق من أسباب للضعف التكتم من قبل النساء في المحافظة على العنف الممارس ضدهن، والإصرار على التعامل معه خارج القنوات التي يفترض أن يسير بها وفقا للمعايير المدنية والحقوقية، حيث تفضل المرأة المعنفة التوجه بداية إلى عائلتها، وإذا ما فشلت المحاولات لإصلاح ذات البين تلجأ إلى العشيرة، ومن ثم إلى لجان الإصلاح أو المؤسسات النسوية لطلب النصح والإرشاد ولا تلجأ إلى الشرطة إلا في نهاية المطاف وبعد تفاقم وضعها،

١٠ مقابلة مع المحامية غادة شديد، مستشارة قانونية في جمعية طوباس الخيرية.

١١ مقابلة مع فائدة الديك، رئيسة جمعية تياسير النسائية الخيرية.

وقلائل من النساء هن اللواتي تصل قضاياهن إلى الشرطة حيث سجلت الشرطة خلال العام ٢٠١١ أكثر مـن ٧٠ حالـة عنف في عموم المحافظة، وهذا العدد بالتأكيد لا يعكس واقع العنف في محافظة طوباس، لا بـل أن مختلـف الأطراف التي تعمل مع النساء ترى أن ما هو مصـرح به من عنف لا يشكل أكثر من ١٠٪ وهنـاك من اعتـبر النسبة أعلى قليلا، أي أن المسألة هي في إطار التكهنـات والتقديرات وليست في إطار اليقين العلمي.

أسباب التمنع وعدم الإفصاح

بعـد التدقيـق والبحث والتقصي يمكن القول أن هناك أسباب كثـيرة لسكوت النساء وعدم الإفصاح عن العنف الممارس ضدهن، سواء للشرطة أو لأي مؤسسة رسمية أو غير رسمية، وهذه الوضعية غير الصحية بـدون أدنـى ريب تلعب محدودية وعي النسـاء فيها الدور الأساس، حيث تعتـبر غالبية النساء في منطقة طوباس أن العنف الذي يمارسه الزوج أو الأب أو الأخ أو الجد أمر عادي وممكن الحدوث بحكم العادات والتقاليـد السائدة، وبالتـالي فهن لا يعتبرن العنف الأسـري بأنواعه ممارسة مرفوضـة ومدانة قانونيا وثقافيـا وفق المعايير الحقوقية المعاصرة، وبرأي إحدى الناشطات في إحدى قرى محافظة طوباس «نحن لدينـا مشكلـة في تحديد من هي المرأة المعنفة، لا أحد يستطيع تحديد نسبة النساء المعنفات بشكل دقيق، فشتـم الـزوج لزوجته لا يعـد عنفا، وتكسير المطبخ ليس عنفـا، وبالتالي المرأة بحاجـة إلى معرفة ما هو العنـف من خلال ورش عمـل توعوية تقوم بها وتنظمها المؤسسات التي تعنـى بقضايا العنف ضد النساء ومختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى لان الكثير من السيدات اللواتي يعنَّفن لا يدركن أنهن معنفات»[١٢].

السبـب الثـاني الذي يحول دون النساء مـن التصريح بما يتعرضن له من عنف هـو غياب الدعم الكافي لهـن «على المستوى الأسري يوجد عنف ولكن غير مصـرح به، ويشكل غياب الدعم الكافي للنساء أساسا لخوف النساء وتكتمهن.»[١٣]

والدعـم الكافي يعني توفر عدة عناصر أهمها: وجود قوانين وتشريعات قادرة على حماية النساء بخلاف القوانـين السارية التـي تعد قوانين تمييزية ضد النسـاء يشكل وجودها حماية للمعنفـين (بكسر النون) على حساب المرأة. أما العنصر الثاني فيتمثل في غياب الدعم الكافي من القوى المجتمعية ونخب المجتمع للمـرأة حيث تبـدو «الشرعية العشائرية أقوى من القانـون وأقوى من النساء ولان العشـيرة أو العائلة أو الحمولـة تلعـب دورا رئيسيا في تشكيل العقليـة لدى الشباب أو الصبية وبالتـالي فإنها تعيد إنتاج النمط التقليـدي الأبـوي المحافظ. وبرأي الكاتب والإعلامـي جميل ضبابات «فطوباس تعـد حالة استثنائية في قياس العنف لا ينطبق على سواها بسبب قرابـة الدم والتشابك العائلي المذهل، حيث يبدو باب الشرطة ليس قريبا لتعدد المستويات العائلية والعشائرية.»[١٤]

السبـب الثالـث في تكتم النساء وسكوتهـن على العنف الممارس ضدهن يتمثـل في اهتزاز الثقة بالأجهزة الحكومية وغيرها من المؤسسات التي تتلقى شكاوى النساء، لاعتقاد النساء أن سرية المعلومات لا تحترم، بسبب ضعف المهنية والثرثرة التي يقوم بها بعض الأفراد في تلك المؤسسات حتى وان كانت تلك المؤسسات

١٢ مقابلة مع سلوى سعيد وأخريات من ممثلات المنظمات القاعدية النسوية، مصدر سبق ذكره

١٣ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق

١٤ مقابلة مع جميل ضبابات مصدر سبق ذكره.

في سياساتها وتوجهاتها العامة مساندة لحقوق المرأة، «النساء لا يلجأن إلى المؤسسات الرسمية ابتداء ويترددن كثيرا في التقدم بشكوى لذا فهن يتوجهن بداية إلى الأهل والعشيرة ومن لم تجد حلا تتوجه إلى الشرطة أو أي جهة رسمية.»[١٥] ولدى المناقشة والحديث أكثر مع ممثلي الجهات الرسمية والأهلية على حد سواء حول حقيقة الأمر وموضوع الشك القائم هل له أساس في الواقع أم لا؟ كانت الإجابات أن هناك ما يسند موقف النساء ولا سيما في بداية تشكل المؤسسات الحكومية ووجود موظفين غير مهنيين، لكن في الوضع الراهن فان الأمور قد تغيرت نحو الأفضل وعلى ما يبدو أن الفكرة القديمة هي التي بقيت عالقة في ذهن النساء ووعيهن وهو ما يتطلب جهدا من قبل المؤسسات من أجل شرح وتوضيح حقيقة التغيرات التي تمت واهتمام المؤسسات بالتعامل مع النساء وحمايتهن وفق معايير مهنية عالية الجودة.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن التردد من قبل النساء المعنفات في التوجه إلى الشرطة سببه الخشية من الفضيحة الاجتماعية، فمجرد تواجد أي امرأة في مركز الشرطة أو حتى الشؤون الاجتماعية وان كانت بشكل اقل، فهذا يعني أن المدينة كلها أصبحت تعلم بأمرها، لذا فان ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية، وشرطة طوباس، ومحافظة طوباس، ووزارة الشؤون الاجتماعية، يرون أن الحل يكمن في فصل مقر وحدة شؤون الأسرة والطفل في الشرطة عن مركز الشرطة الرسمي وإقامة مقر خاص بشكاوى النساء المعنفات.

أشكال العنف

كما هو معروف فأشكال العنف الأسري متعددة وتتراوح ما بين العنف الجسدي أو البدني أو اللفظي أو النفسي أو الجنسي أو الاقتصادي، وفي محافظة طوباس قمنا بالبحث والتنقيب من خلال لقاءات معمقة مع عينات تمثيلية متنوعة تعكس مختلف القطاعات في المجتمع المحلي وقد استنتجنا بعد كل اللقاءات والمقابلات أن هناك عنفا ضد النساء بالأشكال المشار لها أعلاه.

وإذا كان هذا الاستنتاج أقرب إلى البديهيات فإن المثير في الأمر أن أي جهة من الجهات الحكومية أو غير الحكومية لم يكن بمقدورها أن تحدد نسبة العنف ضد النساء، وبالتالي كان الحديث يدور عن تقديرات بعضها يبدو منطقيا بينما بعضها الآخر لا يبدو كذلك على الإطلاق، خصوصا ذلك الذي يعتبر أن العنف الأسري أمر شكلي وثانوي جدا ولا داعي لايلائه أية أهمية.

أي أنواع العنف يتم الإفصاح عنها؟

«العنف موجود ولكن غير معلن ويتم التعامل معه كالمرض النفسي ولهذا فان الإحصائيات المتعلقة بالعنف ضد النساء هي الأضعف، لأنها تعتمد على الشؤون والشرطة والمؤسسات النسوية المختصة وهذه المؤسسات تقدم ما وصلها من معلومات، علما بان هناك من يرفض من النساء تسجيل أو توثيق أي شيء يتعلق بها كامرأة معنفة، وهناك مؤسسات تلعب دورا سلبيا من خلال التكتم على المعلومة وعدم إظهارها» .[١٦]

وثمة إقرار عام أن هناك تفاوتا ما بين شكل وآخر من أشكال العنف الأسري من حيث نسبة الحدوث

---

١٥ مقابلة مع المستشار القانوني في محافظة طوباس خالد الملاح، شباط ٢١٠٢

١٦ مقابلة مع المحامية غادة شديد، محامية جمعية طوباس الخيرية.

والتكـرار، وبالإجمال هناك مـا يشبه الإجماع في الرأي أن الشكل الأبـرز في المحافظة هو العنف اللفظي ومن ثم الجسدي فالاقتصادي.

"بالنسبـة للعنف الجنسي لم يسجل سـوى حالة واحدة تقدمت للشؤون الاجتماعية بشكوى وتم متابعة حالتها"[١٧]. وعند الاستفسار من خلال المقابلات لممثلي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تبين أن هناك إشكاليـة في هـذا الجانـب إذ لا يتـم الإفصاح عن أشكال محددة مـن العنف «إذ لا يوجـد لدينا شكاوى تتعلـق باعتداءات جنسية ولا نعلم بالضبط إن كان هـذا الشكل من العنف لا تتحدث عنه النساء لأنه من المحظـور أن يتحدثن عنه باعتباره جزءاً من ثقافة العيـب أم انه غير موجود في المحافظة أو نادر الوجود ولا يستدعي الاهتمام.»[١٨]

وبالعـودة إلى ما قالته إحدى الناشطات النسويات بأن الإشكالية الأكبر في العنف ضد النساء في طوباس تتمثل في أن ٩٠٪ من النساء لا يدركن معنى العنف ولا يميزن ما يمارس عليهن من عنف، يمكن الاستنتاج أن عـدم الإفصاح عن العنف الجنسي أو غيابه تقريبا عن قائمة العنف ضد النساء سببه محدودية وعي النساء أنفسهن، وطبيعة المجتمع والثقافة السائدة، وموقع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. وإذا كانت النسـاء لا يفصحـن عن انتهاكات عنفية بحقهن في أمور لا تعتبر مـن المحرمات فما بالكم إذا كان الأمر يمس إحدى المحرمات في عرف المجتمع والمرأة؟ لذا من الطبيعي أن لا نجد من يتحدث عن هذا الموضوع الذي وصفه بعض من قابلناهم بأنه خط أحمر يحذر الحديث عنه هنا بحكم ثقافة العيب.

وبالنسـبة للعنف الاقتصـادي فهناك العنف المتأتي من الحرمان من الميراث للنساء بحجج وذرائع لا أسـاس لهـا سوى هضـم حقوق النساء من قبل الأخـوة الذكور، مستندين في ذلك إلـى منظومة القيم السائـدة في المجتمـع الفلسطينـي عموما وليـس المحلي فحسب، والتـي تعطي الأحقيـة للرجال في الإرث وتحجـب هذا الحق عن النسـاء، وفي طوباس هناك وجهتـي نظر حول موضـوع الإرث؛ فرجال الإصلاح علـى سبيـل المثال يقولون أن الغالبية في المحافظة باتوا يقـرون بحق النساء في الإرث، وقلة قليلة هي التي لا زالـت تحـرم النساء، «اليوم الأغلبية من العائلات باتت تعطـي النساء حقوقهن بالميراث، والنساء بتن يطالبن بهذا الحق وهناك ما لا يقل عن ٣٠٪ من العائلات في طوباس تحرم المرأة من حقها بالميراث.»[١٩] وهنـا يجـب الإشارة إلى انه وفي حال الإقرار بما ذكره رجال الإصلاح، فـان ما يجب التنويه له أن هناك فارقا في الواقع ما بين الإقرار النظري من جهة، وحصول النساء على هذا الحق واقعيا من جهة ثانية.

وعلـى الضد من رأي رجال الإصلاح، فإن ممثلات المنظمـات والجمعيات النسوية القاعدية في محافظة طوبـاس يعتـبرن أن المـرأة في طوباس لا زالـت تواجه مشكلة جديـة في موضوع حصولهـا على حقها في المـيراث، «نتيجـة سيـادة عقلية الهيمنـة الذكورية التي تمنع المـرأة وتحرمها مـن الإرث أو تجبرها على التنـازل عن حقها تحت الضغط الاجتماعـي»[٢٠]. وإذا ما تم الأخذ أو التسليم بوجهة نظر النساء ممثلات الأطر والجمعيات النسوية فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن النساء في طوباس يعانين من عنف اقتصادي، لكـن على ما يبدو أنـه في تراجع وتقلص من خلال الإقرار النظري بحق النسـاء في الإرث، وهذا الإقرار

١٧ مقابلة مع مسئولة الإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية بطوباس، مصدر سابق

١٨ المصدر السابق

١٩ مقابلة مع عدد من رجال الإصلاح في المحافظة، مصدر سبق ذكره

٢٠ مقابلة مع رئيسة جمعية طوباس الخيرية مها دراغمة.

على علاته ورغم ما يعتريه من ثغرات إلا أنه مكسب يجب البناء عليه وتكريسه حتى لا يبقى هذا الإقرار هو الوجه الآخر للحرمان الفعلي.

ويجب الإشارة إلى انه ونتيجة المقابلات تبين أن هناك نوعا آخر من أنواع العنف الاقتصادي ضد النساء في محافظة طوباس؛ ويتمثل في عمل النساء الشاق في الزراعة دون أجر «العنف الأبرز في المحافظة يتمثل في إجبار المرأة على العمل في المزارع، وعملها لا يحسب ضمن العمل المنتج، وهناك من الرجال من يعتمد كليا على عمل النساء في العمل الزراعي والحقول، ولا يكلف نفسه البحث عن عمل.»[٢١] وبحسب العارفين في مواضيع الزراعة في طوباس فان «أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على عمالة النساء بدلا من العمالة مدفوعة الأجر لكي يوفروا على أنفسهم النفقات التي لا تستفيد النساء من مردودها إلا الفتات.»[٢٢]

أسباب العنف

إن الوقوف على أسباب العنف ضد النساء وتشخيصها بشكل دقيق وموضوعي يعني انجاز نصف الطريق نحو إيجاد حلول ناجعة من أجل مواجهة هذا العنف الواقع على النساء، وبعد التمحيص والتدقيق خلال المقابلات المعمقة سواء مع الأفراد، أو ممثلي المؤسسات الرسمية، أو ممثلات المؤسسات القاعدية النسوية في طوباس، تبين أن هناك أسبابا متعددة تعد بنظرهم أسبابا تقف وراء العنف ضد النساء في طوباس والتي تم توثيقها وحصرها على النحو التالي:

- الأسباب الاقتصادية تعد عاملا محفزا على العنف الأسري، ويقصد هنا بالأسباب الاقتصادية الفقر والبطالة وضيق أو صعوبة الحياة المعيشية والتي تعد من ابرز العوامل التي تؤدي إلى العنف الأسري.
- الأبناء وتربيتهم وتعليمهم وشؤون أسرية كثيرة تلعب دورا في توليد العنف الأسري ويشكل الصراع في الولاية على الأبناء عند حصول خلافات أسرية سببا للعنف الأسري.
- التنشئة الاجتماعية نفسها تلعب دورا في العنف الأسري خاصة وان هناك من يعتقد أن الضرب هو الوسيلة الفضلى للتربية. «وبالمناسبة الضرب غير مرتبط بمستوى التعليم فمن خلال متابعاتنا اكتشفنا أن هناك حملة شهادات جامعية عليا يمارسون العنف ضد زوجاتهم وهناك من يدعي بأنه يحمل أفكارا تحررية وتقدمية ومع هذا يمارسون العنف ضد زوجاتهم «[٢٣].
- مرض الزوج وعجزه الجنسي يتحول إلى عنف ضد المرأة لان الزوج يفرغ غضبه من خلال ضرب الزوجة.
- ومن الأشياء التي يجب تسجيلها أن تعليم المرأة أيضا لا يمنع العنف بل قد يكون سببا فيه خصوصا إذا كانت المرأة أكثر تعليما من زوجها.
- هناك أسباب أخرى وراء العنف ضد النساء منها العقلية التقليدية للمرأة واعتبار ضرب الزوج

---

٢١ مقابلة مع خالد منصور، مصدر سبق ذكره.

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ مقابلة مع المحامية غادة شديد، مصدر سابق.

لزوجته شيئا عاديا ومقبولا ارتباطا بالعرف والثقافة السائدة وان كانت هؤلاء النساء قلائل جدا.

- كذلك فان العائلة الممتدة تشكل عاملا محرضا في توليد العنف ضد النساء نتيجة تعدد المرجعيات في العائلة، والتدخل في شؤون الأسرة ليس من قبل الزوج أو الأب بل الأخوة والجد زعيم العائلة أو الحمولة الذي تعد سلطته الاجتماعية أعلى من أي سلطة أخرى وفقا للنظام العشائري.
- غياب الزوج بسبب الاعتقال أو الوفاة أو السفر الطويل يعد سببا للعنف الأسري نتيجة تدخل العائلة في شؤون الزوجة والأبناء، والتدخل هنا يأخذ شكل الوصاية وإفقاد الزوجة القدرة على إدارة شؤون بيتها وأسرتها الصغيرة بطريقة مستقلة، وتزداد التدخلات بشكل ملحوظ كلما كانت الأسرة بحاجة إلى دعم اقتصادي والعكس صحيح أيضا، فالأسرة التي تحظى باستقلال اقتصادي في ظل غياب الزوج تنأى بنفسها بشكل ما عن التدخلات السافرة للمتنفذين من العائلة.
- وبطبيعة الحال عندما نتحدث عن العنف الأسري فإننا لا نستطيع إغفال دور الاحتلال كمسبب لهذا العنف ليس من باب الإسقاطات السياسية والمبالغات كما يحلو للبعض أن يفعل، بل من باب تحليلي حيث يخلق عنف الاحتلال المباشر مناخا عاما مشحونا بالعنف فيما تشكل سياسات الإفقار والإغلاق والعقاب الجماعي ضغطا نفسيا كبيرا يؤدي بالمحصلة إلى عنف اسري.
- كما أن ثقافة المجتمع واعتماد الرجولة كمعيار في الثقافة يعني بالتالي إعطاء الحق للرجل ليفعل أي شيء باعتباره حق له، والمساس بهذا الحق يشكل سببا برأيه لممارسة العنف ضد المرأة.
- العنف في المدارس وضعف التوعية والإرشاد المدرسي هو الآخر يلعب دورا في توليد العنف لان السلوك العنيف هو سلوك لا يمكن تجزئته، وهو ما يعني انه سيعكس نفسه على الأسرة و البيت والمحيط.
- النقص الكبير في أماكن الترفيه والمتنزهات العامة أيضا يتحمل مسؤولية في العنف ضد المرأة، لان غياب مثل هذه المرافق الحيوية والضرورية للأطفال ولكل أفراد الأسرة يرفع من التوتر والاحتقان الداخلي للأسرة.

وبالمحصلة يتبين أن الأسباب التي ساقها لنا ممثلو المجتمع المحلي في طوباس حول العنف ضد النساء تبدو أسبابا متباينة، وليست كلها بذات القدر من التأثير؛ فمنها ما هو رئيسي ومنها ما هو ثانوي، وعليه فان الجهات والمؤسسات التي تعنى بالتثقيف والتوعية وتمكين النساء بإمكانها أن تضع خططها وسياساتها الإرشادية والتوعوية بناء على قاعدة المعلومات والمعطيات المتوفرة من عملية البحث هذه أو سواها من دراسات أخرى بذات الاتجاه.

القوى المجتمعية والعنف ضد النساء

من الطبيعي الافتراض أن يكون للقوى المجتمعية من مؤسسات أهلية وقوى وأحزاب وتشكيلات شعبية دورا في موضوع العنف ضد النساء، على اعتبار أن تلك التشكيلات لها برامج اجتماعية أو أنها تعد من المفاعيل الاجتماعية التي تشكل تقليديا مرجعيات اجتماعية في المجتمع، والبحث هنا سيركز على طبيعة وماهية الدور الذي تلعبه، وهل هذا الدور لتلك القوى والتجمعات يبقى ثابتا وصالحا لكل زمان ومكان أم انه قابل للتغيير تبعا للظروف وما ينشأ من مستجدات؟

لجان الإصلاح والمخاتير

لا زال المجتمع المحلي في طوباس يعطي لجان الإصلاح دورا يمكن وصفه بأنه دور واسع ومتشعب، ويتداخل عملها مع المخاتير الذين كان لهم دور كبير في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي لكنه تقلص بعد قدوم السلطة الوطنية، لان مؤسسات السلطة الرسمية أخذت من سلطة المخاتير واختصاصاتهم الكثير عدا عن الأطر الجديدة التي نشأت وأضحت جزءا من بنيان النظام الاجتماعي والسلطة كلجان الإصلاح والخير في المحافظات هي الأخرى حدت من دور المخاتير.

بداية كان لنا أن نستوضح هل للجان الإصلاح دور في الشأن الاجتماعي؟ وكانت الإجابة نعم لها دور نشط، وماذا عن دورها بما يتصل بالعنف ضد النساء؟ وكانت الإجابة واضحة لا لبس فيها نعم لجان الإصلاح في محافظة طوباس تلعب دورا مهما في هذا الموضوع، نظرا لطبيعة المجتمع أو خصوصية محافظة طوباس التي تغلب عليها البنية العشائرية.

ولتوضيح ماهية عمل لجان الإصلاح فيما يتعلق بالعنف ضد النساء أجرينا عدة مقابلات مع أهم الشخصيات التي وصفت بأنها ضليعة في هذا المجال، وبهذا الصدد يقول احد رجال الإصلاح الذي ورث هذه الوظيفة الاجتماعية أبا عن جد «هنا في طوباس نتعاون مع المحافظة (المقصود مؤسسة المحافظة) ومعظم القضايا في محافظة طوباس تحل عن طريق العشائر، ولا أغالي حين أقول لكم أن ما يزيد عن ٧٠٪ من القضايا تحل بطريقة عشائرية والمحاكم تعود للعشائر كمحكمين، لان العشائر مكملة للقانون والتحكيم العشائري يطال مختلف القضايا.»[٢٤]

وحول آلية العمل التي تنشط من خلالها لجان الإصلاح العشائري يقول: «في قضايا العنف ضد النساء وفي حال تعرض أي امرأة للتعنيف وترغب في التقدم بشكوى، فإنها تتوجه إلى رجال الإصلاح حتى لو كانوا من عائلة أخرى غير عائلتها، وبعدها يقوم رجال الإصلاح بطرح القضية مع أهل وعائلة الرجل المعتدي أو المعنف (بكسر النون) للمرأة، ويتم أخذ تعهد شفوي عليه بأن لا يكرر فعلته مرة ثانية، وفي حال التمادي وقررت المرأة رفع شكوى ضده إلى الشرطة فنحن لا نعارض هذا التوجه بل ندعمها علما بأنه من النادر جدا أن تتوجه النساء إلى الشرطة «[٢٥].

ويتفق رجل إصلاح آخر من طوباس مع ما قاله زميله حيث يرى «أبو قدري» أن العنف ضد النساء لا يشكل ظاهرة مقلقة برأيه لان المرأة لها مكانتها وان وجد عنف فهو بسيط، مضيفا أنهم كلجان إصلاح «نتلقى سنويا ما بين ١٠-١٥ حالة تعاني من العنف الجسدي في المدينة، واللفظي هو الأكثر انتشارا والمعلن من العنف بتقديري لا يتجاوز ٢٠-٣٠ ٪ فقط.»[٢٦] وإذا كان المعلن يساوي النسبة المصرح بها فان العنف ضد النساء يبدو أنه مدعاة للقلق، ولا اعلم ما هو المعيار الذي تم اعتماده للقول انه غير مقلق.

ويفصل جمعة الخراز وهو من رجال الإصلاح المعتمدين في المحافظة في آلية عمل لجان الإصلاح ومنهجها في متابعة قضايا العنف المتعلقة بالنساء بالقول: «إن هناك تعاونا ما بين رجال الإصلاح والأحزاب السياسية، وكلجان إصلاح نتدخل في حل النزاعات على أساس اجتماعي وليس على أساس سياسي،

---

٢٤ مقابلة مع عادل محسن رجل إصلاح ومختار مقيم في مدينة طوباس

٢٥ المصدر السابق

٢٦ مقابلة مع عارف يونس «أبو قدري « رجل إصلاح مقيم في طوباس.

الإجـراءات والتدخـلات التـي نقوم بهـا تبدأ بالتهدئـة أولا ومن ثـم التباحث بشكل هادئ مـع المعتدي، والمرحلـة الثالثـة إعادة المرأة إلى بيتها مع اخذ تعهدات على الرجل بعـدم تكرار فعلته». ويضيف الخراز «كفالتنـا كلامية ومربوطة بتوفير كل المتطلبات الحياتية والإنسانية للمرأة، في حال تكرار الاعتداء يمكن التهديـد بطـلاق المرأة، وممكن أن نطلب من المرأة العودة إلى بيت أهلها لفترة من الوقت أو ترك الأبناء أو نصفهم كعقوبة للزوج الذي يمارس العنف ولا يتوقف عنه.»[٢٧]

وبالمحصلـة فـان لجـان الإصـلاح والعشائر لا زالت تلعـب دورا نشطـا في قضايا العنف ضـد النساء في محافظـة طوباس، لان بنية المجتمـع المحلي تعطي مساحة اكـبر للجان الإصـلاح باعتبارها لجان تقوم بمهـام اجتماعية داخلية تحظى بتأييد وثقة المجتمع المحلي، ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أن غالبية المؤسسـات النسويـة والمجتمعيـة يعتبرون أن الدور الـذي تقوم به لجان الإصـلاح في موضوع العنف ضد النساء هو دور ايجابي حتى وان كانت تلك اللجان تعمل على تقديم حلول على حساب المرأة.

دور فصائل العمل الوطني

في سيـاق البحث المعمق لكل فاعل اجتماعي في المجتمع المحلي بهدف تقصي دوره أو برنامجه الاجتماعي فقـد كان من المفيـد والحيوي للدراسة التوقف أمـام فصائل العمل السياسـي في محافظة طوباس، وان نحاورهـم لنتبين حقيقة دورهم في الموضوع الخاصـ بالعنف ضد النساء بالمحافظة، وبعد لقاءات شملت الفصائـل السياسية الرئيسيـة المنضوية في إطار منظمـة التحرير الفلسطينية فقـد أوضح ممثلوها أن دورهـا الاجتماعي قد تقلص بعد قدوم السلطة الوطنية، حيث كانت الفصائل تشكل مرجعية عليا وطنيا وسياسيا ومجتمعيا في ظل الاحتلال، لكن في الوقت الراهن ونتيجة وجود مؤسسات حكومية وسن قوانين وتشريعات، فقد تراجع دورها على الصعيد الاجتماعي ومن ضمنها قضايا المرأة بطبيعة الحال.

وبهـذا الصـدد يقول عائد صبيح عضو قيـادة إقليم حركة فتح في طوباس «بعد مجـيء السلطة الوطنية الفلسطينيـة اختلـف الوضـع عما كان عليـه سابقا، حيث كنـا كفصائل نتابع المشـاكل ونحلها من خلال لجـان الإصلاح، بينمـا اليوم نعمل على أساس القانون العشائري». ويضيـف « قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينيـة كـان دور الفصائل أعلى مما هو عليه اليوم في متابعـة القضايا المجتمعية لأنها كانت بمثابة السلطة البديلة للاحتلال.»[٢٨]

وفي ذات الاتجاه يقول مسئول جبهة النضال الشعبي في طوباس «ما يصلنا من شكاوى مباشرة ضئيل جدا وقـد تراجـع دور التنظيمات في هذا الجانب بعد قيام السلطة الوطنية ووجود وزارات اختصاص وتدخلنا يأتي عادة من موقع فرض الوجود نتيجة وجود من يعمل على تهميش دورنا».[٢٩]

وعلـى مـا يبدو أن الفصائل السياسية ليست متفقة تماما في نظرتها للجان الإصلاح حيث يعتبرها ممثل الجبهـة الشعبيـة بطوباس أنها تكرس مفهومـا يقوم على أساسـ القيادات التقليديـة في العشيرة وقمع الشبـاب لان زعيـم العشيرة هو من يبت بالأمـور ولان لجان الإصلاح والعشائر تعالـج النتائج لا المشكلة

---

٢٧ مقابلة مع جمعة الخراز رجل إصلاح مقيم في طوباس

٢٨ مقابلة مع ممثلي إقليم فتح بطوباس، مصدر سابق.

٢٩ مقابلة مع موفق دراغمة ممثل جبهة النضال الشعبي.

نفسها وهنا نختلف معها.»[٣٠]

ورغم الخلاف أو التباين في بعض المواضيع المتعلقة بالعنف ضد النساء فان الفصائل السياسية بطوباس متفقة جميعها على دعمها للمرأة ومناصرة حقوقها «نحن نحارب كل أنواع العنف وكل أشكاله فيما يتعلق بالمرأة ونؤكد على أن المرأة يجب أن تأخذ دورها الطبيعي في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.»[٣١]

وينفي العضو القيادي في حزب الشعب أي دور فعال للأحزاب والفصائل السياسية في محافظة طوباس بما يتعلق بقضية العنف ضد النساء «لا اذكر أي نشاط قامت به الفصائل تحت هذا العنوان ولا يوجد من يتبنى إستراتيجية واضحة حتى من المؤسسات النسوية في هذا المجال وهذا خلل واضح، ما يحصل هو شعارات وليس برامج تنفيذية».[٣٢]

دور المؤسسات النسوية

المنظمات والمراكز والمؤسسات النسوية في طوباس هي الأخرى لها رؤيتها الاجتماعية والتي تتلخص في تقديم خدمات متنوعة للنساء من أجل النهوض بهن وتمكينهن بما يعزز من مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، لكن هذه التوجهات يبدو أنها تصطدم بالواقع الاجتماعي الذي يحد أحيانا ويقف بمواجهتها، وهو ما يجعل المؤسسات النسوية لا تستطيع أن تجاهر في مواقفها تجاه مواضيع مهمة من ضمنها العنف ضد النساء.

وبهذا الصدد تقول إحدى الناشطات النسويات "النساء في القرية والمنطقة يعتبرن التصريح حول العنف أمرا حساسا، وحتى عندما تقوم امرأة بطلب المساعدة فإنها تقوم بمراجعة مسئولة المركز النسوي حصرا، وتطلب منها أن تبقي الأمر شخصيا بدون توثيق وبدون تبن رسمي من قبل المركز وعلى أساس إرشادي عام وطلب نصيحة ليس أكثر."[٣٣]

وذات الشيء تقوله مسئولة نسوية في مركز نسوي آخر «حذرين جدا في التعامل مع قضايا المعنفات بسبب الأوضاع الاجتماعية، حيث يعتبر المجتمع المحلي أي تدخل أو مساندة من أي نوع كان للنساء اللواتي يتقدمن بشكوى حول تعرضهن لعنف اسري، هو بمثابة تحريض على الرجال وهو ما يتسبب لنا كناشطات بإشكاليات قد لا نقوى على تحمل نتائجها».[٣٤]

والأساس هنا أن العنف الأسري في طوباس له مسار متدرج وروتيني في المعالجة حيث يبدأ الحل في إطار العائلة الأوسع أولا، وان تعذر ذلك فيمكن الاستعانة الانساب وبرجال الإصلاح والخير، وان لم يتم التوصل إلى حلول يتم أخيرا التوجه إلى الشرطة والقضاء.

ومن خلال المناقشات والحوارات مع مختلف الأطر والجمعيات النسوية في طوباس اتضح أن هناك وجهتي نظر حول دور الأطر المجتمعية، فبعض الجهات النسوية تعتبر الحلول التي تقدمها لجان الإصلاح حول النساء المعنفات بأنها مساندة للمرأة وتصب في صالحها، بينما ترى وجهة نظر نسوية أخرى أن دور لجان

٣٠ مقابلة مع سمير بني عودة مسئول الجبهة الشعبية في طوباس.

٣١ مقابلة مع ممثلي الفصائل بطوباس، مصدر سابق.

٣٢ مقابلة مع خالد منصور، مصدر سابق.

٣٣ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق.

٣٤ مقابلة مع مسئولة مركز الفارعة النسوي، مصدر سابق.

الإصـلاح ليس كذلك لأنه «في إطار الحلول التي تطرح فان ٩٩٪ من النساء المعنفات تحل قضاياهن على حسابهن لان الأطر التي تساهم في الحلول هي تقليدية أولا ولان الحلول تطرح على أساس عشائري».[٣٥]

ومـع ذلك فان مختلف الجمعيات والأطر النسوية تتفـق فيما بينها على أن تسوية قضايا النساء المعنفات مـن دون تقديم شكاوى للشرطة تعتبر بالنسبة لهن الخيار الأفضل. وتبريرهن لهذا التوجه هو "لا نتبنى توجه النساء إلى الشرطة لسببين: السبب الأول أن ثقافة المجتمع المحلي لا تستوعب هذا التوجه وتعارضه بشـدة، وتبنينا لـه يعني الدخول في صدام مع المجتمع ومع وجهاء العائـلات وهذا ليس خيارنا، وهو ليس هينـا علينـا أن ندخل في صراع مـع كل المجتمع، والسبب الثـاني يتعلق بالنساء أنفسهـن اللواتي يحتجن إلـى وقت أطول لكي يقتنعن للدفاع عن حقوقهن ويواجهن العنـف الموجه إليهن، لذا نعتبر كمؤسسات أن المرحلة الراهنة هي مرحلة الإعداد والتحضير للنساء ثقافيا ومعرفيا." [٣٦]

هل المؤسسات في طوباس مؤهلة لتقديم الخدمات للنساء المعنفات؟

أصبح متعارفا عليه في أوساط المؤسسات التي تعمل مع النساء المعنفات بشكل عام أن هناك مجموعة من الاشتراطـات المؤسساتية الواجب توافرها كي تستطيع تلك المؤسسات القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجـه، كي تجد النساء المعنفات اللواتـي يطلبن خدمة المساعدة البيئة المهنيـة المناسبة؛ كتوفر أخصائية اجتماعيـة لاستقبال الحالات، وتوفير غرفة منفصلة للحفاظ على السرية والاطمئنان إلى قدرة المؤسسة على عدم تسريب أية معلومة قد تضر بالمراجعة بدلا من الفائدة التي قد تحصدها.

مديريـة صحـة طوباس لديها قسم خاص بالصحة النفسيـة وبحسب هذا الاختصاص فمن المفترض أن يكـون مهيئا مـن الناحية العمليـة والمهنية لاستقبال النسـاء المعنفات وتقديم الإرشـاد والعلاج لهن، لكـن هـذا القسم حتى الآن لا يقوم بأي من المهـام الافتراضية له، والسبب انه حديـث العهد -كما تقول رئيسـة القسـم، التي أضافت أن النساء اللواتـي يراجعن القسم في مديرية الصحـة يرفضن رفضا باتا التسجيـل كحالة عنف، بل التسجيل بمسميـات أخرى». وتضيف «لا يوجد نظام للتحويل ولا يوجد تشبيك مـع مؤسسات أخرى بالموضوع، بدأ الاهتمام بقضايـا النوع الاجتماعي من فترة وجيزة في وزارة الصحة وهناك تدريبات بدأنا نتلقاها للتعامل مع موضوع العنف والنوع الاجتماعي.»[٣٧]

وتوفيـق الكيلاني عضو قيـادة إقليم فتح بطوباس أوضـح أن الإقليم يستقبل نسـاء معنفات ولكن ضمن شـروط «فالقضايـا التي تتعلق بالنسـاء تبحث مباشرة مع أمين سر الإقليـم، وفي حال التوصل إلى حلول تغلـق القضية، لكـن أحيانا يتطلب الأمر تحويلها إلى الجهات الرسميـة بسبب وجود خطورة على حياتها وفي هـذه الحـالات تحول عادة إلى المحافظة. وبالنسبة إلـى الاشتراطات المهنية وهل هي متوفرة في مقر الإقليـم يقول في مقر التنظيم يوجد غرفة للاستقبال والحفاظ على الخصوصية لكن لا يوجد مختصون مهنيون للإرشاد في مكتب التنظيم.»[٣٨]

لكـن تبدو المفارقـة في مقر وزارة الشؤون الاجتماعيـة بطوباس والتي تقوم بـدور رئيس في مجال العنف

---

٣٥ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق.

٣٦ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سبق ذكره.

٣٧ مقابلة مع مسئولة قسم الصحة النفسية في مديرية الصحة بطوباس

٣٨ مقابلة مع عائد صبيح، عضو إقليم فتح بطوباس.

ضـد النساء سواء كبرامج أو كسياسات أو إجراءات، ومع هذا فان الاشتراطات المهنية غير متوفرة حيث تشـرح مسئولة قسـم الإرشاد النفسي في المديرية «لا تتوفر بيئة مهنيـة في المديرية بسبب محدودية عدد الموظفين، وبسبب ضيق المكان حيث لا يوجد غرفة كافية لاستقبال المراجعات أو اللواتي يحتجن إلى خدمة من المديرية» [٣٩].

في مقـر محافظة طوباس، الوضع ليس أفضل كثيرا مـن ناحية توفر الاشتراطـات المهنية حيث "يتوفر في المقـر غرفـة خاصة لاستقبال الحـالات التي تصل إليها، لكـن لا يوجد موظف مختصـ لمتابعة هكذا حالات، والمستشار القانوني مطلوب منه أن يتابع كل شيء"[٤٠]، علما أن المستشار لا يوجد لديه من يساعده في الدائـرة القانونيـة ولا يوجـد لديه سجل لتوثيق الحـالات التي تصل للمحافظة مـن النساء المعنفات، والذي على أساسه يمكن عمل إحصاءات وإعداد بيانات تفصيلية تخدم الباحثين أو تشكل أساسا لرسم سياسات وتوجهات تخص النساء في المحافظة.

بخـلاف المحافظـة والشـؤون الاجتماعية، فان مديريـة الشرطة في طوباس يتوفر لديهـا الاشتراطات المهنية لاستقبال النساء المعنفات حيث "يوجد غرفة لاستقبال الحالات التي تصل، وموظف مؤهل، ويتم كتابـة محضر وتنظيم السجلات الخاصة بموضوع العنف."[٤١] وهنـا يجب الإشارة إلى أن جهاز الشرطة الفلسطينـي وضمن تطويـر أدوات العمل المجتمعية له استحدث قبل عدة سنـوات وحدة الأسرة والطفل، وهـذه الوحـدة يوجد بها قسم يختصـ بقضايا العنف ضد النساء، كمـا أن الشرطة وضمن هذه الوحدة لديهـا برنامج توعـوي لطالبات المدارس حول العنف ضـد النساء، وهو ما يؤكـد أن جهاز الشرطة يعمل بشكل مهني لتحقيق الغايات والأهداف التي حددها.

أمـا مركز الفارعـة النسوي في مخيم الفارعة فتقول رئيسته "نستقبل حالات ونستقبل برامج أيضا تعنى بالعنـف ضـد النساء، ونستقبل نساء بشكل فردي من خلال ورش العمل التي يقيمها المركز، لدينا غرفة مجهـزة لاستقبال أي حالة ولدينا أيضا خبيرة هي الأخصائية الاجتماعية التي تستقبل الحالات المعنفة، وبعـد الجلوس معهـا تقوم بتحويلها إلى جهات الاختصاص، إرشاد نفسـي أو غيره لكننا كمركز نسوي لا نلجأ إلى الشرطة لتحويل المعنفات بسبب التحفظات المجتمعية."[٤٢]

أمـا مركـز نسـوي الفارعة الموجود في قريـة الفارعة فتقول رئيسـة المركز: «لا يوجـد طواقم لدى المركز لاستقبـال الحالات التي قد تأتي إلى المركز من أجـل الإرشاد أو تقديم شكوى، ولا يوجد مكان مخصص لاستقبـال الحـالات نتعامل مع المعنفات في البيـت أو المركز حسب رغبة المرأة لكـن لا نعلن تبنينا رسميا لقضايا العنف ضد النساء لاعتبارات اجتماعية.»[٤٣]

وبالنسبـة لجمعية طوباس الخيرية، وعلى لسان رئيسة الجمعية ومحاميتها، فإنها مهيئة مهنيا لاستقبال النسـاء المعنفات «نستقبل كجمعية النساء المعنفـات وتتوفر في الجمعية بيئة مهنية مناسبة، فلدينا غرفة خاصـة لاستقبال أي مراجعة ولدينا أخصائية اجتماعية ونفسيـة تقوم بعقد جلسات مع المراجعات، وفي

---

٣٩ مقابلة مع مسئولة الإرشاد في مديرية الشؤون الاجتماعية بطوباس.مصدر سبق ذكره

٤٠ مقابلة مع المستشار القانوني بمحافظة طوباس، مصدر سابق

٤١ مقابلة مع مسئول قسم الأسرة والطفل في شرطة طوباس، النقيب لؤي وهدان.

٤٢ مقابلة مع ليلى سعيد رئيسة الاتحاد العام للمرأة في طوباس ومديرة مركز الفارعة النسوي.

٤٣ مقابلة مع سميرة زيد رئيسة مركز نسوي الفارعة.

حال تطلب الأمر متابعات قانونية وخلافه نتابع أيضا، إضافة إلى أن الجمعية حاليا لديها برنامج لمتابعة العنف ضد النساء من شقين اجتماعي توعوي وقانوني.»[٤٤]

أمـا رئيسة جمعية طمون الخيرية فتقول: «النسـاء اللواتي يزرن المركز النسوي يحدثننا عن العنف الذي يتعرضـن لـه بما في ذلـك العنف الجنسي، لكـن ونظرا لمحدودية دخـل الجمعية فإننـا لا نستطيع توفير أخصائية اجتماعية أو غرفة استقبال خاصة أو سكرتيرة لتنظيم وفهرسة الملفات.»[٤٥]

العنف إلى أين هل هو بتصاعد أم بتراجع؟

كان من المهم ونحن نقوم برصد وتحليل واقع العنف ضد النساء في طوباس أن نعير اهتماما إلى موضوع مهـم في هـذا المجال وهو هل المؤشرات المتوفرة تشير إلى أن العنف ضد النساء يسير في منحى تنازلي أم تصاعـدي؟ والسـؤال لا يبدو تعسفيا بل سؤال مشروع لأنه يهدف إلى استكمال الصورة بما يتعلق بالعنف ضـد النسـاء في طوباس من خلال المؤشرات المتوفرة، وتاليا اشتقـاق سياسات وتوجهات عملية وتدريبية وتوعوية تعزز النشاط المجتمعي والمؤسساتي الهادف إلى إنهاء العنف أو الحد منه إلى أقصى حد ممكن.

في طوباس ورغم قناعة كل الأطراف والأشخاص والمنظمات القاعدية النسوية انه من الصعب الاستناد إلى بيانات يمكن الوثوق بها أو الركون إليها باعتبارها معطيات تعكس واقع العنف، لأسباب توقفنا أمامها قبـلا، إلا أن تلـك الأطـراف ذاتها بدت متوافقة وهي اقـرب إلى القبول بفكـرة أن العنف في تصاعد في محافظة طوباس، استنادا إلى مؤشرات أمكن استخلاصها من خلال واقع عمل ومتابعة تلك المؤسسات.

رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بطوباس تقر بأن العنف ضد النساء في تصاعد وتستند في موقفها إلـى ملاحظاتها المدرسية «العنف موجود وكمديرة مدرسـة في طوباس المس انه موجود وهو بتصاعد مع نـوع من التهديد في حـال التصريح بذلك». وتضيف ممكن أن نعتمد مؤشرا آخر إذ نقوم بدعوة أكثر من ١٠٠ سيـدة علـى أي ورشة عمـل ننظمها كمركز نسوي، ولكـن من يلبي الدعوة لا يزيـد عددهن عن ٢٠ امـرأة، والسبب خـوف النساء من عنف الرجال الذيـن يقومون بتعنيفهن بسبـب المشاركة وبحجة ماذا قدمت لنا تلك الندوات وورش العمل؟ لذا مطلوب جرأة من النساء لتجاوز الخوف من خلال الإقدام على التسجيل في دورات توعوية وتدريبية.»[٤٦]

وكذلـك يقول أحد رجـال الإصلاح في طوباس: «هناك عنف ضد النساء والقلة القليلة من النساء اللواتي يتعرضـن للعنف يراجعن الشرطة أو يقدمن شكاوي، وهنـاك ارتفاع في نسبة الطلاق وخاصة في أوساط الشباب وبرأيي أن التقدم التكنولوجي زاد من المشاكل داخل الأسرة.»[٤٧]

ولا يختلـف رئيـس الهلال الأحمر الفلسطيني بطوباس مع من سبقوه في أن العنف يسير باتجاه تصاعدي إذ يقـول: «الملاحـظ أن العنـف في ازدياد في المحافظة وهذا نلمسه من خلال حجـم اللواتي يترددن على عيـادة الهلال واللواتي يعانين مـن إصابات وكدمات في الجسم، وبخبرتنا الطبيـة نشتبه أنهن معنفات، ولكنهن يرفضن تسجيل الإصابات كعنف اسري ويحبذن تسجيل أي سبب آخر.» ويضيف «نقيم شراكات

٤٤ مقابلة مع محامية جمعية طوباس الخيرية للنساء، مصدر سابق.

٤٥ مقابلة مع ربحية بني عودة، رئيسة جمعية طمون الخيرية.

٤٦ مقابلة مع ليلى سعيد، رئيسة الاتحاد العام للمرأة بطوباس.

٤٧ مقابلة مع رجل الإصلاح عارف يونس.مصدر سابق

مـع الجمعيات وكافة المؤسسـات الرسمية والأهلية من أجل مناهضة العنف ضـد النساء وشكل الشراكة يتم في الخدمات، كما أننا وضمن التخطيط الاستراتيجي لنا نضع النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، نرصد العنف لكننا لا نشارك الآخرين في المعطيات.»[٤٨]

مديـر اللجنة الشعبية للخدمات في مخيم الفارعة يـرى أن العنف في تصاعد في المحافظة وان تباين بين موقـع وآخر، «بالنسبة للعنف في المحافظـة فالوضع مختلف وتقديري أن النسبة ترتفع في المخيم وهذا له أسبابه المرتبطة بطبيعة تركيبة السكان في المخيم.»[٤٩]

وفي هذا الصدد تقول ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية بطوباس «نسبة قليلة جدا من النساء اللواتي يفصحـن عن العنـف الذي يتعرضن له، والغالبيـة الكبرى يفضلن الصمـت، أو معالجته في إطار عائلي وعشائـري، وفقط النساء اللواتي يصلن إلى طريق اللاعودة يلجأن إلى الشرطة أو المؤسسات المجتمعية، النسـاء في المحافظة يواجهن عنفا متزايدا علـى المستوى الأسري ويحتجن إلى دعم وتشجيع وتوعية لكي يقمن برفع دعاوى على المعنفين (بكسر النون)»[٥٠]

وفي ذات السيـاق فـإن إحدى الناشطات النسويات في منطقة طوباس تقول: «الأكثر شيوعا في العنف هو العنـف الأسري، والإشكالية التي نواجهها هنـا في طوباس تتمثل في عدم القدرة على تحديد نسبة العنف الأسري، وقناعتي أن العنف ضد النساء هو في تصاعد استنادا إلى المؤشرات، ومن هذه المؤشرات الطلب المتزايد من النساء لتنظيم المزيد من الندوات حول العنف.»[٥١]

ولرئيس قسم حماية الأسرة في الشرطة رأي لا يبتعد كثيرا عن مجمل الآراء التي تم استعراضها إذ يقول: «لا يوجـد تقديـرات واضحة وجازمة حول المنحى العام للعنف ضد النساء في المحافظة، لكن إذا استندنا إلى المؤشرات فإنها تشير إلى أن العنف يسير بمنحى تصاعدي، ومن هذه المؤشرات الإقبال المتزايد على مراكـز الشرطة والشؤون من قبل نساء معنفات، مع العلم أن حجم التحفظات في المحافظة على الوصول إلى الشرطة كبير وكبير جدا لدى مختلف الأوساط والفئات الاجتماعية في المجتمع المحلي بطوباس.»[٥٢]

وتجـزم ناشطة نسوية ومديرة جمعيـة طمون الخيرية أن العنف ضد النسـاء في طوباس هو في تصاعد، «نعـم العنـف ضد النسـاء في تصاعد بدليل انه وخـلال العام ٢٠١١ قامت ما يزيد عـن ٤٠ حالة بزيارة الجمعيـة طلبا للمساعـدة، وهذا العدد بطبيعة الحال لا يعكس كل الحـالات التي واجهت عنفا ضدها في القرية بل نسبة منها فقط». [٥٣]

ويفسـر لنا الإعلامي والكاتب الشاب من طوباس ما قد يبدو فيه بعض الالتباس بالقول «الأرقام المتوفرة لا تعكـس واقع العنف لأنه قد يمارس العنف بأوسع أشكالـه ولكن بذهنية المجتمع لا يعتبر عنفا، وبالتالي الرقم لا يعكس حجم الظاهرة لذلك هناك حاجة إلى صياغة تعريف واشتقاقات للعنف جديدة بعد تطور

---

٤٨ مقابلة مع الدكتور جمال دراغمة رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني بطوباس.

٤٩ مقابلة مع عاصم أبو الحسن، مصدر سابق.

٥٠ فاطمة عبد الرازق وأخريات، مصدر سابق

٥١ مقابلة مع سميرة زيد وأخريات، مصدر سابق.

٥٢ مقابلة مع شمس صلاح الدين، مصدر سابق.

٥٣ مقابلة مع ربحية بني عودة مصدر سبق ذكره

الإعلام وحالات العنف».[٥٤]

وبـرأي ممثـلات إحدى المؤسسات النسويـة الناشطة في طوباس فان «التصريـح بالعنف من قبل النساء هـو مكان اختبار للمؤسسة واحـترام الخصوصية والخشية من عدم احـترام تلك الخصوصية، نحن في الجمعية نوفر بيئة آمنة للمرأة لكي تتعاون معنا من خلال فريق مهني وسرية المعلومة، ويمكن القول ومن خـلال التقارير المتوفـرة لدينا أن العنف في تزايد في المجتمع المحلي وقد أحصينا خلال شهرين ٣٠ حالة ما بين استشارة تلفونية وحضور مباشر».[٥٥]

هل تعرف النساء المؤسسات التي تقدم لها خدمات؟

افتراضـ أن النسـاء في محافظـة طوباس لديهن علـم ودراية بالمؤسسـات التي تقدم خدمـات إرشادية وحمائيـة للنساء افتراضـ فيه من التفاؤل الكثير، وهو ما يتطلب مناقشـة خصوصا داخل المدينة، حيث يختلف الأمر في القرى لندرة الجمعيات وشغف النساء بوجود أي مؤسسة يمكن اللجوء إليها.

ولحـل الإشكاليـة أو لنقل عدم إلمام النساء بشكل كافي بالمؤسسات التي يمكـن أن تلجأ لها طلبا للخدمة، فـان جهدا منظما وممنهجا على صعيد وسائل الإعـلام المختلفة ووسائل الاتصال المكنة يجب أن يبذل مـن أجـل رفع نسبة النسـاء اللواتي يعلمن أو هن على درايـة بشكل عام بالمؤسسـات النسوية والمجتمعية والرسمية، وكيفية الوصول إليها في حال واجهت المرأة مشكلة وتحتاج إلى من يرشدها أو يساعدها.

في طوباسـ تبدو هذه المسالة المهمة والضرورية غير خاضعة لخطة أو إستراتيجية ما بقدر خضوعها إلى الصدفة والعفوية، وهو ما يعني أن هناك إشكالية بالتواصل المنتظم مع جمهور النساء من قبل المؤسسات المعنية.

خلال المقابلات المعمقة مع ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية وممثلي المؤسسات الرسمية تم مناقشة خطـط وبرامـج تلـك المؤسسـات، للتيقن من أن هنـاك جهودا تبذل مـن أجل تحسين مستـوى الحضور والانتشار وتعميم الخدمة للجمهور أم أن المسالة متروكة دون تنظيم؟ تباينت الإجابات وأيضا التبريرات، ولا سيما أن السمة العامة كانت عدم وجود خطة واضحة واليات عمل منظمة للتعريف بدور تلك المؤسسات وبرامجها.

«تتمكـن النساء المعنفات من معرفة المؤسسات التي بالإمكـان أن يلجأن إليها من خلال الورش والندوات ومـن خـلال الإعلانات، وأنا أحبذ أن تعلن كل المؤسسات النسوية أو المجتمعية التي تستقبل نساء معنفات بـان تضع إعلانا واضحـا يقول أننا نستقبل نساء معنفات، وذلك لكي نفحص توجهات النساء والتي على أساسهـا يمكـن وضع التصورات واستخلاصـ رؤية واضحة المعالم.»[٥٦] ويفهم من هـذا الكلام أن المسالة تتخذ أشكالا متعددة من التواصل لكن معضلة هذه الأشكال أنها ليست دائمة من جهة، كما أنها لا تشمل سـوى جـزءا من النساء وغالبا اللواتـي يتمكن من الخروج إلى الحياة العامـة والمشاركة فيها، لكن ربات البيـوت والنسـاء المهمشات لا يعلمن على الأغلب بما هو موجود ومطـروح من برامج وتوجهات وسياسات لدى تلك المؤسسات.

---

٥٤ مقابلة مع جميل ضبابات، مصدر سابق.

٥٥ مقابلة مع غادة شديد وأخريات.مصدر سابق.

٥٦ مقابلة مع ممثلات المؤسسات القاعدية النسوية، مصدر سابق.

رئيسة الجمعية النسوية في قرية تياسير تقول أن الجمعية معروفة لكل النساء في القرية لأنها الجمعية الوحيدة ولان الأنشطة التي تقوم بها الجمعية تصل إلى مختلف القطاعات في القرية والقاعدة النسوية.»[٥٧]

ورئيسة وعضوات الهيئة الإدارية للمركز النسوي بمخيم الفارعة يؤكدن أن المركز معروف لكل النساء في المخيم، وهو يقدم العديد من الخدمات التعليمية والتدريبية والبيئية، وتشمل خدماته المخيم والمنطقة المجاورة وهو المركز الوحيد الذي يقدم خدمات للمرأة، وهو مدعوم من وكالة غوث التابعة للأمم المتحدة. نستقبل حالات ونستقبل برامج أيضا تعنى ببرامج العنف ونستقبل نساء بشكل فردي من خلال ورش العمل.»[٥٨]

ورئيسة مركز الفارعة النسوي في قرية الفارعة هي الأخرى تؤكد أن المركز معروف لنساء القرية «النساء في القرية جميعهن على علم بالمركز وبأنشطته المختلفة، والتواصل مع النساء يتم عادة من خلال إعلانات ومنشورات نضعها على باب الجامع منشور أو من خلال الاتصال المباشر.» [٥٩]

وثمة إقرار من قبل ممثلي المؤسسات الحكومية من أن عناوين المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات غير معروفة «عناوين المؤسسات العاملة في مواجهة العنف ضد النساء ليست واضحة بشكل كافي والتقدير أن نسبة ٥٠٪من النساء حسب تقديرات مديرية الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية لديهن معرفة بالمؤسسات التي يجب مراجعتها في حال تعرضها للعنف.»[٦٠]

ويوضح رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كيفية وصول النساء ومعرفتهن بخدمات جمعية الهلال بالقول: «تتعرف النساء على خدماتنا من خلال برامج الهلال الأحمر ومراكزه ومن خلال برامج الصحة النفسية لطلاب المدارس، وفي السنتين الأخيرتين وسعنا من أنشطتنا باتجاه توعية «المجتمع» الأنثوي لقضايا العنف في المجتمع.»[٦١]

رئيسة قسم الصحة والإرشاد في وزارة الصحة بطوباس قالت أن «النساء يعرفن عن خدماتنا من خلال الدورات والبروشورات والبوسترات في المدارس ومن خلال وسائل الإعلام والصحة المدرسية أيضا.»[٦٢]

وأكدت رئيسة جمعية طوباس الخيرية أن النساء على علم بجمعية طوباس لأنها الأقدم في المحافظة ولأنها أيضا لديها برامج تقدم خدمات للنساء ومنها البرنامج القانوني، هذا البرنامج استحدث بالشراكة ما بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية طوباس، ابتدأ البرنامج في شهر آب ٢٠١١ ويقدم خدمتين للنساء خدمة اجتماعية من خلال الأخصائية الاجتماعية وخدمة قانونية من خلال محاميتين، تم الإعلان عن البرنامج بلقاء جماهيري لرئيسة الجمعية، اللواتي يراجعن الجمعية من جهتين إما محولات من مؤسسات نسوية وحكومية من أجل الإرشاد أو بشكل مباشر من خلال الأنشطة والفعاليات.“ [٦٣]

---

٥٧ مقابلة مع فائدة الديك مصدر سابق

٥٨ مقابلة مع رئيسة وأعضاء الهيئة الإدارية للمركز النسوي في مخيم الفارعة

٥٩ مقابلة مع رئيسة مركز الفارعة النسوي، مصدر سابق.

٦٠ مقابلة مع الشؤون والشرطة، مصدر سابق.

٦١ مقابلة مع مدير الهلال الأحمر بطوباس، مصدر سابق.

٦٢ مقابلة مع عبلة يونس رئيس قسم الإرشاد الأسري في وزارة الصحة بطوباس.

٦٣ مقابلة مع رئيسة جمعية طوباس، مصدر سابق

ومما سبق يستنتج أن هناك مستويين على الأقل من المعرفة بالمؤسسات النسوية التي تقدم خدمات للنساء المعنفات؛ مستوى أول غير معروف بشكل كاف للنساء، وهذه المؤسسات موجودة في المدينة، ومستوى ثاني معروف بشكل جيد للنساء، وهذه المؤسسات موجودة عادة في القرى والتجمعات السكانية الصغيرة.

المحور الثاني

الخدمات والأولويات للنساء في المحافظة

ما هي الخدمات التي تتلقاها النساء عموما والنساء المعنفات بوجه خاص؟

الخدمات العامة للنساء:

من حق النساء في المجتمع الفلسطيني تلقي خدمات على أساس المواطنة أو هكذا يفترض، وطالما هو حق لهـا فهو ليس منة من احد، وبالتالي هو التزام من قبل المؤسسات سواء الرسمية أو سواها تجاه قطاعات اجتماعيـة محددة والذي يندرج ضمن نظام الخدمات العامة التي تلتزم بها مؤسسات الدولة، وتتشارك معها أو تتكامل معها مؤسسات العمل الأهلي التي تعنى بمجالات محددة وغالبا ما تكون خدماتية.

لكـن ما يجب التنويه لـه حقيقة أن مستوى الخدمات وجودتها تتفاوت في واقـع الأمر من دولة إلى أخرى ومـن مجتمـع إلى آخر، وفي أحيان كثيرة داخل المجتمع الواحد أيضـا إذ يوجد تفاوت في الخدمات نتيجة ما يسمى بنظام المركز والمحيط، حيث يحظى المركز بخدمات أفضل كما ونوعا بينما الأطراف تعاني من التهميش ونقص بالخدمات بدرجات متفاوتة تبعا للقرب والبعد من المركز.

وبدون شك أن الارتقاء في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وشمولها المجتمع بكل فئاته بطريقة شفافة ومتوازنة يشكل معيارا مهما يمكن البناء عليه في قياس مدى ديمقراطية وتقدم المجتمعات والدول، ومدى اقتراب النظام السياسي من احتياجات المجتمع ومتطلبات ازدهاره.

في محافظة طوباس وفي ضوء المقابلات المعمقة والمناقشات مع ممثلي المؤسسات القاعدية كان الاستنتاج الأولي أن بنيـة المؤسسات في المحافظـة سواء أكانت مؤسسات حكوميـة أو مؤسسات مجتمعية تعاني من الضعف العام، بسبب محدودية الإمكانيات والنقص في الكادر البشري وهذا الواقع من المنطقي أن يترتب عليه ضعفا في مستوى الخدمات المقدمة للنساء بشكل عام وللنساء المعنفات بشكل خاص.

أمـا بالنسبة للخدمات التي تتلقاها النساء في محافظة طوباس فهناك عدد من الخدمات التقليدية التي تتلقاها النساء وهي على النحو التالي:

الخدمات التمكينية وهي من نوعين:

١. الخدمات التمكينية والبرامج التثقيفية والتوعوية

وتتمثـل تلك الخدمات في إكسـاب مهارات من خلال الدورات التدريبية التـي تقيمها المؤسسات والمراكز النسويـة تقليديـا، ومن خلال ورش العمل والندوات التوعوية والإرشاديـة التي تتنوع في مواضيعها. وهذه الـدورات عموما تقوم بهـا مختلف المؤسسات النسويـة القاعدية، إضافة إلى المؤسسـات الحكومية التي تعنى بمواضيع المرأة كدائرة المرأة في المحافظة، ومن خلال الشؤون الاجتماعية، ووحدة شؤون الأسرة في الشرطة، كما تشارك الأحزاب السياسية في هكذا أنشطة.

تعتـبر رابعـة الزعبي مـن رائدات العمـل المجتمعي في محافظة طوباس وهي من أسـس جمعية طوباس الخيريـة في الستينات من القرن الماضي، وعنـد مقابلتها شرحت بشكل مسهب تداعيات العمل والعقبات التـي واجهتهـا كامرأة وجمعية في البدايات «مـا فعلته الجمعية تجاه النسـاء في طوباس أنها ساهمت في

إخـراج المرأة من المنزل لأنها كانت لا تخرج، وقد لقيت البرامج الصحية التثقيفية التي إدارتها الجمعية آنذاك إقبالا منقطع النظير إذ وصل العدد إلى ٢٠٠ امرأة، كن يشاركن في دورات التثقيف الصحي الذي كنا نعقده مرتين أسبوعيا، وكنا نجمع مصاريف الجمعية والبرامج التشغيلية من خلال التبرعات.»[٦٤] كما أن مسئولات المؤسسات والمراكز النسوية في قرى طمون وتياسير ووادي الفارعة ومخيم الفارعة أكدن أن مؤسساتهـن تنظم دورات وأنشطة تستهـدف المرأة وتمكينها وتعزيز دورهـا ومكانتها وتوعيتها لحقوقها الأساسية في المجتمع.

المؤسسـات الحكوميـة في طوباس تقدم هي الأخرى خدمات تمكينية للمـرأة بحسب مسئولة دائرة شؤون المرأة بالمحافظة «تقدم المحافظة من خلال دائرة المرأة الخدمات التي تتعلق بالتنمية والتمكين من خلال برامـج ومشاريع تنفذ مـع جهات دولية (مشروع التعـاون الايطالي)، إضافة إلى ورشـات عمل إرشادية وتوعوية تعقد بالشراكة مع المؤسسات المحلية في المحافظة.»[٦٥]

أمـا المنظمات غير الحكومية فهـي أيضا لها مساهماتها في مجال الخدمات التـي تقدم للنساء ولا سيما الخدمـات التوعويـة ولكنها بنظـر الناشطات في المنظمـات النسوية بطوباس لا تعتـبر خدمات يعتد بها بسبب الانقطاع وعدم التواصل، "عمل مؤسسات العمل الأهلي غير مفيد للنساء لأنه يفتقد للاستمرارية وينقطـع بانتهاء المشروع، ومعلوم أن الثقافة المجتمعية السائـدة تحتاج إلى عمل متراكم من أجل التأثير فيها وتغييرها وهذا ما تعجز عن فعله المنظمات غير الحكومية والأهلية."[٦٦]

ولا يقتصـر النشاط التمكيني للمرأة في طوباس على المنظمات النسوية والمؤسسات الحكومية بل تشارك بـه الفصائل السياسية أيضـا، احد القياديين في جبهة التحرير الفلسطينيـة بطوباس أوضح ما تقوم به الفصائل تجاه المرأة من خدمات قائلا: "نحن كتنظيمات سياسية تنحاز إلى الفكر التقدمي نعتبر المرأة رافـدا رئيسيا لعملنا ونشاطنا الحزبي والوطني، ونعتمد معيار القدرة القيادية ونسج علاقات مع النساء بهدف النهوض بدورهن وتمكينهن ثقافيا، نعقد ندوات سياسية وورش عمل متنوعة لتوعية المرأة." [٦٧]

ولا يختلف معه احد قيادي إقليم حركة فتح بطوباس والذي أكد أن حركة فتح «تقف موقف الداعم للمرأة وتقلدهـا مناصب قياديـة في التنظيم وغيره وتنظيم ورش عمـل ودورات تستهدف تمكين المرأة والارتقاء بوعيها.»[٦٨]

٢. الخدمات التمكينية التنموية

والتـي تقـدم للنساء في محافظـة طوباس عبر جهات محليـة وبتمويل غالبا من مؤسسـات أجنبية، وهي خدمـات تنمويـة تصـب في التمكين الاقتصـادي للمرأة وذلـك من خـلال المشاريع الصغـيرة التي تتم إقامتهـا في مناطق مختلفة من المحافظة، وتستفيد منها شريحـة النساء اللواتي يعانين من الفقر والعوز الشديديـن، بالتعـاون مع مؤسسات دولية حيـث تقوم المراكز والمؤسسات النسويـة القاعدية في محافظة طوباسـ بالتوسط ما بـين جمهور النساء في المحافظـة وما بين الجهات الممولة، كمـا يقول الحاج سامي

٦٤ مقابلة مع رابعة الزعبي، وهي من رائدات العمل الخيري والمجتمعي بطوباس وأول رئيسة لجمعية طوباس الخيرية.

٦٥ مقابلة مع نهيل صوافطة، مديرة دائرة المرأة بمحافظة طوباس.

٦٦ مقابلة مع سلوى شاكر، ناشطة نسوية ومجتمعية وعضو هيئة إدارية في مركز الفارعة النسوي.

٦٧ مقابلة مع هيثم أبو عرة مسئول جبهة التحرير الفلسطينية بمحافظة طوباس

٦٨ مقابلة مع احمد صبيح، مصدر سابق

صـادق «لدينا روضة أطفال فيها ٧ موظفات ومخيطـة للنساء تصل العاملات فيها إلى ٤٠ امرأة وهناك تخطيـط لافتتاح مصنع للأعشاب الطبية سيقوم هـذا المصنع بتغليف وتبكيت أعشاب طبية وسيستوعب ١٠ عاملات.»[٦٩]

تتلقـى النسـاء دعمـا اقتصاديا وهذا الدعم لا يتم وفـق خطة، وهو ليس متواصلا، ويتخـذ طابعا إغاثيا أكـثر منـه تنموي، «الدعم التنمـوي غير متوفر ونحن نطالـب بتوفير مثل هذا الدعـم ونتمنى أن يصبح واقعـا، تم لمـرة واحدة حيث قامت مؤسسة أجنبية بتوفير دعـم لعائلتين، وهو عبارة عن عدد من الأغنام وعـدد من الدجاج البياض، نحن نطالب بمصنـع فوط صحية تديره مجموعة من النساء ولكن حتى الآن لم يستجـاب لطلبنـا، ونطالب أيضـا بالحديقة المنزلية وهي عبـارة عن دونم من الأرض يزرع بالزعتر والميرمية والبابونج ويتم بيع المنتج في السوق والاستفادة من مردوده.»[٧٠]

وتشـرح رئيسـة جمعية طمون الخيرية ربحيـة بني عودة بشكل مسهب ما تقوم بـه جمعية طمون النسوية في موضـوع التمكـين الاقتصادي»نقدم للنساء حدائق منزلية ومناحل وبيـوت بلاستيكية وتصل قيمة كل مشـروع إلـى ٣٠٠٠ دولار أمريكـي، وتستفيد ما بين ٣٠-٤٠ امـرأة من هذه المشاريع سنويـا، وتوضح أن اختيـار المستفيدين يتم من خلال دراسات تقوم بها الجمعية وبعد الاختيار نقوم بإخضاع النساء اللواتي حصلـن على مشاريع لدورة تدريبية في إدارة المشاريع.»[٧١] وتضيف «الخدمات التي تقدم للنساء سواء من قبل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية نعتبرها غير كافية ودليل ذلك أن المركز النسوي يقدم خدمات بمـا معدلـه ٥٠٠ امرأة يراجعن المركز سنويا ومع هـذا لا يوجد سكرتيرة متفرغة ولا يوجد دعم مالي لنا وأجرة المركز لا تدفع منذ سنوات بسبب عدم وجود تمويل للمركز.»[٧٢]

وذات الشيء في قرية تياسير حيث توضح فائدة الديك رئيسة جمعية تياسير النسوية ما تقوم به الجمعية مـن مشاريع تنموية تستهدف المرأة «لدينـا مشروع حدائق منزلية مع اليابان تستفيد منه ٧ نساء ولمدة ٣ سنوات بمساحة تتراوح ما بين ٣٠٠ م إلى دونم، وتزرع فيها عدة محاصيل منها؛ الزعتر الذي يتم تصنيع جـزء منه وبيعه، أيضـا لدينا مشروع صناعة صابون من مواد طبيعية مـن الأعشاب وزيت الزيتون وهذا المشروع يتم بيع منتجاته في الخارج وفي رام الله لان كلفته عالية.»[٧٣]

وفي قريـة وادي الفارعـة حيث توجد جمعية الفارعة النسوية التي تعمـل من أجل النهوض بواقع المرأة في القريـة، من خـلال أنشطة متنوعة أبرزها التمكـين التنموي كما تقول سميرة فايز زيـد رئيسة الجمعية «نعمـل من خلال شركـاء في موضوع التمكين الاقتصادي للنساء في القرية ومـن هذه المؤسسات مؤسسة «معـا « التـي مولت ١٠ عائلات بواقع كل عائلة خمس خلايـا نحل، و٥ عائلات أخرى حصلت على حدائق عائلية بمساحة نصف دونم، مع توفير مهندس زراعي يشرف عليها، كما قمنا بضمان ٥ مقاصف مدرسية حيث يذهب ريعها لتمويل أنشطة الجمعية ودعم النساء في القرية.»[٧٤]

---

٦٩ مقابلة مع الحاج سامي صادق، مصدر سابق.

٧٠ مقابلة مع فاطمة رشدي وأخريات، مصدر سبق ذكره.

٧١ مقابلة مع ربحية بني عودة، مصدر سابق.

٧٢ مقابلة مع ربحية بني عودة، مصدر سابق.

٧٣ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق

٧٤ مقابلة مع سميرة حافظ زيد، مصدر سابق.

الخدمات الصحية

لا يوجد مشافٍ حكومية أو خاصة في محافظة طوباس كحال غالبية المحافظات في الوطن، وتحول الحالات المرضية إلى مستشفيات نابلس الحكومية، وهذا بطيعة الحال يزيد من معاناة المواطنين في تلك المحافظة وتعاني المرأة من هذا النقص بطبيعة الحال، ويغطي النقص في الخدمات الصحية الحكومية «من خلال المؤسسات الأهلية والنسوية التي تقدمها تلك المؤسسات وهي خدمات لا تكتسي صفة الديمومة بل تعتمد على حملات ومشاريع معينة.»[٧٥]

وتوضح مسئولة الإرشاد في مديرية الشؤون الاجتماعية ما تقوم به الوزارة تجاه النساء اللواتي يحتجن إلى خدمة صحية وتقوم الوزارة بمتابعة ذلك «مجالنا أوسع من الجهات الأخرى حيث نقدم الخدمات الصحية من خلال التعاون مع مستشفيات وعيادات معينة، ونقوم بتغطية النفقات المترتبة على التحويل ولكن هذا الإجراء ليس إجراء عاما بل يقتصر على النساء اللواتي يعتبرن نساء معوزات.»[٧٦]

ويوضح مدير الهلال الأحمر الفلسطيني بطوباس الدكتور جمال دراغمة ما يقوم به الهلال الأحمر من خدمات صحية تتعلق بالنساء «في العام ٢٠٠٣ انطلق مشروع الدعم النفسي الذي يديره الهلال الأحمر في جميع المدارس، ولكن بدأ الممولون بعد عدة سنوات بتخفيض دعمهم للبرنامج تدريجيا وهو ما اثر عليه سلبا وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تراجع الخدمات المقدمة لكننا مع ذلك مصرين على الاستمرار فيه.»[٧٧]

وعددت مسئولة قسم الصحة النفسية في وزارة الصحة بطوباس طبيعة الخدمات التي تقدمها الوزارة للنساء بطوباس «نحن نقدم خدمات رعاية حوامل، توعية وإرشاد قبل الولادة وما بعد الولادة، نقوم بتثقيف صحي من خلال المراكز الصحية في المواقع، ويقوم بهذا الدور قسم التثقيف الصحي والتوعية والإرشاد، كما نقوم بتنظيم دورات صحية في الصحة الإنجابية والكشف المبكر عن السرطان، تنظيم الأسرة وأهمية الرعاية للأطفال.»[٧٨]

ومن الخدمات الإرشادية تلك التي تقدم من قبل المراكز والجمعيات النسوية كمشاريع صحية توعوية حيث تشرح رئيسة مركز تياسير النسوية الأمر كالتالي: "يدير المركز النسوي برنامج تطوير القطاع الصحي لمدة ٨ شهور، ويتضمن البرنامج دورات تدريبية وبناء قدرات وإسعاف أولي ومحاضرات في المدارس عن طريق التثقيف الصحي والطب الوقائي، كما قمنا من ضمن المشروع بحصر الإمكانيات الصحية والبيئة في القرية. وتضيف ندير حملات توعية مثل حملة توعية ضد السكري وضغط الدم، وننظم أياما طبية مجانية بالاستعانة بشركات أدوية، كما أننا نقوم بإقامة أيام مفتوحة في المدارس والروضات ويتم خلالها بإقامة برامج ترفيهية، كما وننظم دورات للنساء حول الصحة النفسية."[٧٩]

وأشارت رئيسة مركز الفارعة النسوي بمخيم الفارعة إلى أن المركز يدير عدة برامج منها «برنامج مهم يعتني بالأطفال والشابات، وبرنامج الصحة النفسية وهو برنامج إرشادي والتدخل وقت الأزمات ويأتي

---

٧٥ مقابلة مع سلوى شاكر، مصدر سابق.

٧٦ مقابلة مع شمس صلاح الدين مصدر سابق.

٧٧ مقابلة مع الدكتور جمال دراغمة مدير الهلال الأحمر لفلسطيني بطوباس

٧٨ مقابلة مع الدكتورة عبلة يونس، مصدر سابق.

٧٩ مقابلة مع فائدة الديك مديرة جمعية تياسير النسوية.

من خلال لقاءات وندوات أو تفريغ نفسي وتشبيك من أجل النساء الأرامل.»[٨٠]

الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات في المحافظة

رصد وتوثيق الخدمات التي تقدم للنساء المعنفات في محافظة طوباس تبدو مسالة مهمة لأنها في صلب الدراسة الراهنة.

فكيف هو حال الخدمات الضرورية التي يجب تقديمها للمعنفات في محافظة طوباس؟ وما هي تلك الخدمات؟ وهل خدمة الإرشاد والتوجيه، والخدمة الصحية، والخدمة القانونية وخدمة الحماية هي خدمات في متناول النساء في عموم مناطق المحافظة؟ أم أنها مقتصرة على مناطق دون الأخرى بحكم الوعي والمعرفة وقرب أو بعد تلك الخدمات عن أماكن سكنهن؟ وما هو تقييم النساء أنفسهن للمؤسسات التي تقدم خدمات لهن؟

بكل الأحوال هناك تنوع في احتياجات النساء المعنفات للخدمات ولكن هناك عدد من الاحتياجات الرئيسية التي لا بد من توفرها فما هي تلك الخدمات ؟

إنها خدمات صحية، وخدمات قانونية، وخدمات إرشادية، وخدمات اقتصادية، وخدمة الحماية في البيت الآمن، ويعني توفير هذه الخدمات للنساء من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أمر في منتهى الأهمية، حيث تشكل تلك الخدمات مسالة حيوية بالنسبة لهن. وفي محافظة طوباس تتوفر كل هذه الخدمات للنساء المعنفات لكنها ليست بذات السوية حيث تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى، وبعض الخدمات لا تتوفر إلا في عدد محدود من المؤسسات رغم حاجة النساء لها كالخدمة القانونية.

خدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية

أوجزت مسئولة الإرشاد الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية مجمل الخدمات التي تقدم من قبل الوزارة للنساء المعنفات بالتالي: «مجالنا أوسع من الجهات الأخرى حيث تشمل خدماتنا الخدمات الصحية من خلال التعاون مع مستشفيات وعيادات معينة، وخدمات إرشادية من خلال برامج ومتابعات مباشرة، وخدمات اقتصادية إغاثية من خلال الدعم النقدي، وخدمات قانونية بالتنسيق مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومن خلال التعاون مع جمعية الشبان المسيحية. كما نقدم خدمات تتعلق بتامين الحماية للمعنفات بالتعاون مع الشرطة والمحافظة.»[٨١]

أما الشرطة فقد لخص رئيس قسم حماية الأسرة في شرطة طوباس النقيب لؤي وهدان الخدمات التي يقدمونها للنساء المعنفات قائلا: "نقدم خدمة صحية مجانية للمعنفات من خلال الطب الشرعي (فحص العذرية) بموافقة المعنفة وبخيارها، كما نقدم خدمات صحية من خلال الخدمات الطبية العسكرية، وخدمات إرشادية وقانونية على شكل محاضرات وندوات في مدارس الإناث إضافة إلى خدمة البيت الآمن في حال تطلب الأمر ذلك."[٨٢]

محافظة طوباس ومن خلال الدائرة القانونية والمستشار القانوني في المحافظة تقدم خدمات للنساء

---

٨٠ مقابلة مع ليلى سعيد وأخريات، مصدر سابق.

٨١ مقابلة مع شمس صلاح الدين مسئولة الإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية بطوباس.

٨٢ مقابلة مع النقيب لؤي وهدان من شرطة طوباس، مصدر سابق.

المعنفـات لها طابع قانوني حيث تتكفل المحافظة بحماية النسـاء المعنفات استنادا إلى القوانين السارية، كما أنها تقوم بالترتيب مع الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحويل النساء اللواتي يحتجن إلى الحماية في البيـت الآمـن في نابلس أو أريحـا، نظرا لعدم وجود بيت آمن في محافظـة طوباس. ويضيف المستشار القانوني في المحافظة المستشار خالد الملاح أن المحافظة تقوم بادوار أخرى أو تقدم خدمات إضافية حيث تقـدم خدمات إرشادية وتوعويـة من خلال الندوات وورش العمل بالتعاون مـع مختلف المؤسسات المعنية بقضايا المرأة» [٨٣]

الخدمات الإرشادية

إن الشكـل السائد في المحافظة هو الإرشاد من خلال ورش توعية وإرشاد تتعلق بحقوق المرأة بشكل عام وبمواضيـع العنف ضد النساء. وهذه الخدمة تتوفر عموما في مختلف المؤسسات سواء الحكومية وخاصة المحافظـة والشرطة والشؤون الاجتماعية والمؤسسات النسوية القاعدية، والمؤسسات المجتمعية والأحزاب السياسيـة والأطـر النسوية والجماهيريـة. «نستقبل حـالات ونستقبل برامج أيضا تعنـى ببرامج العنف ونستقبل نساء بشكل فردي من خلال ورش العمل، لدى المركز غرفة مجهزة ولديه خبيرة هي الأخصائية الاجتماعية التي تستقبل الحالات المعنفة وبعدها تقوم بتحويلها إلى جهات الاختصاص كالإرشاد النفسي أو غيره.» [٨٤]

لكـن في واقـع الأمر فان المؤسسات التي تقدم توعية وإرشاد نفسي للنسـاء في المحافظة على أصولها، أي مـن خـلال مختصات أو مختصـين في هذا المجال فهي معـدودة على الأصابع، والسبـب يعود لإمكانيات المؤسسات ومحدودية الكادر البشري المدرب والمؤهل فيها.

فعلـى سبيل المثال بعض المؤسسات يوجد لديهـا مرشدات اجتماعيات لكن لا يوجـد لديها غرفة خاصة لاستقبـال الحـالات بشكل ملائم كمـا في وزارة الشـؤون الاجتماعية، والعكس صحيـح أيضا حيث توجد مؤسسـات أخرى لديها التجهيزات الفنيـة والإدارية واللوجستية إلا أنها تفتقر للكادر البشري المؤهل كما غالبيـة المؤسسات القاعدية بالمحافظة، وهذا الواقع بطبيعـة الحال لا يساعد تلك المؤسسات على القيام بدورها بشكل مناسب تجاه النساء.

أمـا مـن هن تلـك النسـاء اللواتي يصلن إلـى المؤسسات مـن أجل الإرشـاد والنصح وكيـف يصلن إلى المؤسسـات؟ فـان مسئولة برنامج النـوع الاجتماعي في مركز نسوي مخيم الفارعـة تجيب قائلة «اللواتي يراجعـن الجمعيـة من جهتين: إما محولات مـن مؤسسات نسويـة وحكومية من أجل الإرشـاد، أو بشكل مباشـر من خلال الأنشطة والفعاليات، حيث وبعد انتهاء الورشـة أو الندوة تقوم النساء اللواتي يواجهن عنفا اسريا بطلب المساعدة ونحن بدورنا نقدم لها كل ما يمكن تقديمه من أجل حل مشكلتها.» [٨٥]

الخدمات القانونية

بعـد التقصـي والبحـث في طبيعة الخدمـات التي تقـدم للنساء المعنفـات في محافظ طوباس تبين أن

---

٨٣ مقابلة مع خالد الملاح المستشار القانوني في محافظة طوباس.

٨٤ مقابلة جماعية مع طاقم مركز الفارعة النسوي، مصدر سابق.

٨٥ مقابلة ليلى سعيد وأخريات، مصدر سابق

الخدمـات القانونية نـادرة ومحدودة وتقتصـر على مؤسستين أو ثـلاث مؤسسـات في أحسن الأحوال. فالمحافظـة والشرطة تقدمان هذه الخدمة كجهات حكوميـة وغالبا ما يكون تدخلهما من خلال شكاوى تردهمـا، أما وزارة الشؤون الاجتماعية فتقدم هذه الخدمة من خلال التشبيك مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

وعلـى مستوى المؤسسات النسوية فان جمعيـة طوباس الخيرية تنفرد في تقديم هذه الخدمة على مستوى المحافظة، من خلال برنامج خاص تديره بالشراكة مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

محامية الجمعية غادة شديد شرحت آلية عمل الجمعية مع النساء المعنفات فيما يخص الخدمة القانونية بالقـول: «نقـدم خدمة قانونية من خـلال محاميتين وتتنوع تلـك الخدمة من خلال ورشـ عمل قانونية، ونـدوات ولقاءات جماهيرية، ولقاءات توعوية، والجزء الثاني يتمثل في تمثيل النساء مجانا أمام المحاكم مـن خلال محاميتي الجمعيـة ويشمل التوكيل قضايـا أحوال شخصية وقانون عقوبـات.»[٨٦] ومن الجدير ذكره أن هذا الخدمة هي جديدة وهي جزء من برنامج تم استحداثه في شهر آب ٢٠١١ بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

الأخصائيـة الاجتماعية في مركـز الفارعة النسوي بمخيـم الفارعة حِسن الشافعـي أوضحت أن المركز وضمـن الخدمات التي يقدمها للنساء المعنفات الخدمة القانونية «نقوم بتحويل الحالات إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خصوصا في المواضيع القانونية.»[٨٧]

رئيسـة جمعيـة تياسير النسوية تشـير إلى النقص في الخدمـات القانونية بالقـول «لا يوجد أية خدمات قانونية مجانية تقدم للنساء في القرية، وهذا يعني أن النساء اللواتي يحتجن إلى خدمات قانونية عليهن اللجـوء إلـى محام خاص بمن فيهن تلـك النساء اللواتي يحتجـن إلى التقاضي من أجـل الحصول على حقهـن في الإرث، حيـث تحسن مستوى الاستجابة في المنطقة من أجل الإقرار بحصة المرأة في الإرث لكن النساء لا زلن بحاجة لمن يقف بجانبهن.»[٨٨]

خدمات الحماية

حماية النساء من العنف الذي قد يصل أحيانا حد القتل أمر معمول به في مختلف محافظات الوطن، وقد انتشـرت فكرة البيوت الآمنة للنساء المعنفات مع وجود مؤسسات السلطـة الوطنية الفلسطينية، وفلسفة هـذه البيوت هيتقديم الحمايـة المؤقتة للنساء المعنفات أو اللواتي يواجهـن وضعا يتهدد حياتهن بالخطر مما يضطر الجهات المعنية وضعهن تحت حماية مباشرة إلى حين إيجاد حل لحالتهن.

من هي الجهات التي تتولى عملية التحويل والشروط التي تتم فيها هذه العملية؟

على المستوى الرسمي «هناك ثلاثة جهات تتعاون فيما بينها في حال تطلب الأمر توفير حماية لامرأة معنفة وهذه الجهات هي: المحافظة، والشرطة، والشؤون الاجتماعية. وبالنسبة إلى الدائرة القانونية في المحافظة فإنها تقوم بمتابعة كل الحالات التي تصلها وتتابع مع الجهات المعنية أية إجراءات تتعلق

---

٨٦ مقابلة مع غادة شديد، مصدر سابق.

٨٧ مقابلة مع حسن الشافعي أخصائية اجتماعية في مركز الفارعة النسوي.

٨٨ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق.

بالحمايــة ســواء بتأمينها في بيوت الحماية إذا تطلب الأمر، أو بحــل المشكلة بموافقة الأهل وإعادتها إلى المنزل.»[٨٩]

أما الشرطة فإنها تتكفل بتقديم الحماية «من خلال التطبيع مع الأهل واخذ ضمانات بعدم الاعتداء على المعنفــة التي تقدمت بشكــوى للشرطة، وفي الحالات التــي تواجه فيها المعنفات خطــر على حياتهن نقوم وبالتعاون مع الشؤون في تأمينهن في بيوت الأمان الموجودة في المحافظات الأخرى.»[٩٠]

وفيمــا يتعلــق بالشؤون الاجتماعية ودورها في حماية المعنفات فانه «يتم التنسيق معنا في كل الحالات التي يتطلب تامين حماية لها، ونحن نقوم بمتابعة الأمر مع مديرية الشؤون بنابلس، وتقوم الشرطة بتامين خط سيرها ونقلها بأمان إلى هناك.»[٩١]

كذلــك فان جهات أخرى وبحكم واقع المحافظة تقوم بتوفــير الحماية للمعنفات أو اللواتي يتهدد حياتهن الخطــر، حيث تقوم لجان الإصلاح في المحافظة بتوفير حماية مؤقتة بحسب رجل الإصلاح عادل محسن «في حــال قضايا الشرف يتــم حل القضية من خلال تزويج الفتاة الشاب الــذي خرجت معه دون موافقة عائلتهــا، ونقوم كلجان إصلاح بحماية الفتاة واخذ تعهــدات على الأهل أن لا يؤذوا الفتاة وبعدها نفرض علــى الفتــاة فترة التزام في منزلها قد تمتــد لسنتين.» ويضيف محسن «وفي الحــالات التي تتطلب تدخل السلطــات الرسمية نقوم بذلك بالتنسيق مع المحافظة أما الحــالات التي يتم حلها وديا لا ننسق.»[٩٢] وأفاد عضو إقليم حركة فتح في طوباس أن الإقليم يتدخل في توفير بعض الخدمات للنساء «القضايا التي تتعلق بالنســاء تبحــث مباشرة مع أمين سر الإقليم وفي حال التوصل إلى حــل تغلق القضية، لكن في حال تطلب الأمر تحويلها إلى الجهات الرسمية بسبب وجود خطورة على حياتها تحول إلى المحافظ.»[٩٣]

بروتوكول التحويل للبيت الآمن

كمــا هــو معلوم فــان عملية تحويل المعنفات أو ممن يحتجــن إلى حماية وإيواء في البيــوت الآمنة يجب أن تخضــع لنظام متفق عليه ما بين الأطراف المعنية بهذا الأمر، نظرا لتكرار هذه العملية وبالتالي تنظيمها في بروتوكول واضح يحدد طبيعة الأدوار والمهام والصلاحيات أمر ضروري.

في طوباس، فان الأطراف التي تتشارك في الحماية هي المحافظة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والشرطة، وبعد البحث والتقصي تبين أن تلك الأطراف لا يوجد بينها آلية أو بروتوكول متفق عليه كتابيا في التعامل مــع المعنفــات وتحويلهن من قبل المؤسسات الرسميــة «وكل ما هو موجود آلية شفويــة مرتبطة بأشخاص متوافقــين في العمــل بحكم التعود.»[٩٤] وبحسب ممثلــة الشؤون الاجتماعية «فان هنــاك بروتوكولا للتعاون موقــع ما بــين وزارة الشؤون الاجتماعية والشرطة وهو مفعل، وهنــاك اتفاقية تعاون ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ولكنها في الواقع من حيث الترجمة في طوباس فهي صفر.»[٩٥]

٨٩ مقابلة مع المستشار القانوني للمحافظة، مصدر سابق.

٩٠ مقابلة مع النقيب لؤي وهدان من شرطة طوباس

٩١ مقابلة مع شمس صلاح الدين مسئولة الإرشاد الأسري في وزارة الشؤون الاجتماعية بطوباس

٩٢ مقابلة مع عادل محسن رجل إصلاح ومختار في طوباس

٩٣ مقابلة مع عضو إقليم فتح بطوباس، مصدر سابق.

٩٤ مقابلة مع المستشار القانوني لمحافظة طوباس، مصدر سبق ذكره.

٩٥ مقابلة مع شمس صلاح من الشؤون الاجتماعية بطوباس، مصدر سابق

باقـي المؤسسـات والأطر الشعبية فإنها تقوم بعمليـة التحويل بناء على توافق عـام غير موثق ببروتوكول أو سـواه، حيث يتم تحويـل القضايا المعقدة إلى المحافظة كمؤسسة بصفتهـا أعلى مؤسسة مرجعية على مستوى المحافظة.

وبحسـب ممثلـي المؤسسات الثلاث فـان آلية التحويل «تبـدأ الحالة من قبل الشرطة التـي تعطي تقدير موقف للشؤون والمحافظة من خلال مؤتمر حالة وتتم عملية المتابعة بناء على تقرير الشرطة.»[٩٦]

هل الخدمات نوعية أم عامة للنساء؟

فحصـ حقيقة الخدمات المقدمة للنساء المعنفات أمر حيوي لأنـه يكشف ويبين عدد من القضايا المهمة، ومنهـا هـل هي خدمات تشمل مختلف النساء أم أنها تقتصر على نساء دون غيرهن؟ وهل تلك الخدمات تقـدم مجانـا أم بمقابل مـادي؟ وقد تبين مـن خلال المقابـلات مع ممثلـي المؤسسات التـي تعنى بتلك الخدمات ما يلي:

مسئولة الإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية أوضحت التالي "بالنسبة للشؤون الاجتماعية فان الخدمات تقـدم إلى النساء عموما ولا يوجـد شروط معينة لاستقبال نساء ورفض أخريـات. يمكن للنساء التعرف على خدماتنا من خلال وسائل الإعلام والندوات التي تقوم بها المديرية. لا يوجد رقم مجاني في المديرية بطوباس ولكن يوجد مثل هذا الرقم في المحافظات الكبرى مثل نابلس وغيرها."[٩٧]

أمـا الشرطة فقد أوضح رئيس قسم حماية الأسـرة في الشرطة «انه لا يوجد تفريق في الخدمات المقدمة للنسـاء المعنفـات نستقبل كل من يطرق بابنا. يمكـن للنساء أن يتعرفن على الخدمـات التي نقدمها من خلال البروشورات التي أعددناها بالقسم، ومن خلال الإعلام المحلي، وبرامج التوعية في المدارس، ومن خلال الموقع الالكتروني للشرطة ومن خلال الرقم المجاني للشرطة الموجود في الخليل حاليا ضمن الإدارة هناك.»[٩٨]

أمـا المستشار القانوني في محافظـة طوباس فقد أوضح أن «المحافظة تتعامل مـع كل النساء دون تمييز، ويمكـن للنساء من مختلـف المواقع والتجمعات السكانية في المحافظة التعرف على الخدمات التي نقدمها من خلال الندوات وورش العمل»[٩٩].

قياس مدى الرضا

وخـلال المقابلات تبـين أن المؤسسات الحكومية الثـلاث (المحافظة والشـؤون الاجتماعية والشرطة) **لا تسـتخدم أي من مواقع التواصـل الاجتماعي للتعريف على الخدمات التي تقدمها للنساء المعنفات وإرشـادهن للوصول إلى الجهة التي تقدم لهن الخدمة المطلوبة**، وتلقي تغذية راجعة من خلال جمهور النساء.

كمـا لا يوجد لديها خطة إعلامية ترويجية تهدف إلى التعريف بالخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات

---

٩٦ مقابلة مع لؤي وهدان من شرطة طوباس، مصدر سابق

٩٧ مقابلة مع شمس صلاح،مصدر سابق

٩٨ مقابلة مع الشرطة، مصدر سابق.

٩٩ مقابلة مع المستشار القانوني خالد الملاح.، مصدر سابق.

للنســاء المعنفــات، وهو ما يعني أن منهجية العمل في تلك المؤسســات تقوم على الارتجال والعشوائية أكثر من التخطيط والبرمجة.

كذلــك لا يوجــد لدى أي طرف مــن الأطراف الأربعــة (المحافظة بشقيهــا والشؤون والشرطــة) أية آلية منهجيــة لفحص مدى الرضا عــن الخدمات التي تقدم للنساء بشكل عام و للنساء المعنفات بشكل خاص مــن قبــل هذه المؤسسات أو سواهــا. وكل ما يوجد لديها هو عبارة عن مؤشــرات يمكن الاعتماد عليها في قــراءة رأي النســاء حيث «يوجــد إقبال متزايد من قبــل طالبات المدارس على المحاضــرات التي تقدمها الشرطــة حول العنف ضــد النساء ويلاحظ إقبال متزايــد أيضا من قبل أمهات الطالبــات اللواتي يأتين لحضور المحاضرات التوعوية. «[١٠٠]

وكذلــك الأمر بالنسبة إلى وزارة الشــؤون الاجتماعية التي تستند إلى المؤشرات أيضا وتبني استنتاجاتها الأوليــة بنــاء على عدد المراجعات أو المشاركــات في الأنشطة التي تدعو لها الــوزارة والتي تفيد أن هناك "إقبــالا متزايــدا مــن النساء على طلب الإرشــاد وكذلك تزايد أعداد النســاء اللواتي يحضرن ندوات وأنشطة تقيمها المديرية في القرى."[١٠١]

ولا يختلف الوضع في محافظة طوباس حيث لا تمتلك المحافظة آلية عمل واضحة لقياس مدى رضا النساء عــن الخدمات التي تقدمها المحافظة سواء تلــك المتعلقة بالخدمات القانونية والحماية أو المتعلقة بالعمل الإرشادي والتوعوي والتمكيني، ولهذا فان الأمر يبقى خاضعا للتخمينات كما يقول كل من مسئولة دائرة المرأة في المحافظة والمستشار القانوني "بالنسبة للمحافظة فهذا يعتمد على طبيعة الخدمة أحيانا يوجد رضا وأحيانا لا يوجد."[١٠٢]

وعلــى مستــوى المؤسسات القاعدية النسويــة فالأمر يتفاوت بين جمعية وأخــرى؛ فبعضها لا يكترث بهذا المعيــار وبالتــالي لا يعير اهتماما لرأي النســاء، فيما البعض الآخر يحرص على ســماع رأي النساء "من خــلال اللقــاء المباشر سنويا وقبيل وضع الخطــة السنوية كما في مركز الفارعــة النسوي بمخيم الفارعة الذي لديه نظام ثابت سنويا للقاء النساء وسماع احتياجاتهن وتضمين ذلك في الخطة السنوية."[١٠٣]

رئيسة جمعية طمون النسوية ترى أن «الخدمات التي نقدمها تعتبر خدمات جيدة وتحظى برضا النساء وهــذا نلمسه من خلال الإقبال المتزايد مــن قبل النساء على أنشطة الجمعية.»[١٠٤] وهنا يجب التنويه أن وضــع الجمعيــات في القرى أفضل حالا من حيث العلاقة مــع النساء في القاعدة بسبب ندرة الجمعيات ونــدرة الخدمــات وهو ما يجعــل جمهور النســاء يتوجهن إلى تلــك الجمعية لأنها الوحيــدة التي تشكل متنفسا لهن.

«لا يوجــد آليــة واضحــة لفحص رضــا النســاء في الجمعيــات النسوية، يمكــن للنساء المعنفــات معرفة المؤسسات التي يمكنها أن تلجا لها من خلال الورش والندوات، ومن خلال الإعلانات، وأنا أحبذ أن تعلن كل المؤسسات النسوية أو المجتمعية التي تستقبل نساء معنفات وان تضع إعلانا واضحا يقول أننا نستقبل

---

١٠٠ مقابلة مع النقيب لؤي وهدان، مصدر سابق

١٠١ مقابلة مع شمس صلاح، مصدر سابق.

١٠٢ مقابلة مع المستشار القانوني ومديرة دائرة المرأة بالمحافظة.مصدر سابق

١٠٣ مقابلة جماعية مع ممثلات المؤسسات النسوية. مصدر سابق

١٠٤ مقابلة مع ربحية، مصدر سابق مصدر سابق.

نســاء معنفات وذلك لكي نفحص توجه النساء وبعدها يمكننا البناء عليه واستخلاص رؤية.»[١٠٥] ويستدل من هذا القول أن المؤسسات النسوية القاعدية ليس لديها خطة تواصل واضحة ودائمة مع النساء وبالتالي تبقى العلاقة غير مؤطرة بشكل منهجي بل خاضعة للتذبذب صعودا وهبوطا.

آلية تلقي الشكاوى على الخدمات

آليــة تلقي الشكــاوى من قبل المؤسســات تعكس طبيعة العلاقة مــا بين المؤسسة وجمهورهــا فكلما نوعت المؤسســة من الأشكــال والطرق التي يمكن من خلالها أن يتقدم المواطن بشكــواه إليها، كلما كانت معنية بتعزيــز حالــة التواصل مع الجمهور أو الفئة التي تمثلها أو القطــاع الاجتماعي ووجود صندوق شكاوى في المؤسســة يمكــن لمن يرغب من المواطنين أن يضع فيها شكواه دون إعلان عــن اسمه أو عنوانه، إذا رغب، أمرا بات مألوفا في عمل المؤسسات.

وحصيلــة النقاش مع المؤسسات الرسمية التــي تعنى بموضوع العنف في محافظــة طوباس حول موضوع الشكــاوى كانــت أن الشرطة "لدينا صندوق شكــاوي" في مديرية الشرطة ونتلقى شكــاوى متنوعة."[١٠٦] أمــا محافظة طوباس فــلا يوجد لديها صندوق لتلقــي الشكاوى من المواطنين «المحافظــة لا يوجد لديها صنــدوق لتلقي الشكاوى، ونتلقى الشكاوى من خلال اليوم المفتوح الذي تركزت فيه الشكاوى على الوضع الاقتصادي والمساعدات بغالبيتها.»[١٠٧]

أمــا مديرية الشؤون الاجتماعية بطوباس فقد أكدت مسئولة الإرشاد في المديرية "لدينا صندوق شكاوى ولكــن هــذا الصندوق يفتح في مركز الوزارة برام الله ويرســل للمديرية الشكاوي التي تخصنا من خلال وحدة الشكاوى في الوزارة."[١٠٨]

لم تول المؤسسات الأهلية والقاعدية في المحافظة أي اهتمام لموضوع صندوق الشكاوى وعلى ما يبدو أنها لا تعتبر أن صندوق الشكاوى احد المداخل المهمة للتفاعل مع جمهور النساء وسواهن، لأنه يسمح للمواطنين بإبداء آرائهم في سياسات وتوجهات المؤسسة تجاه جمهورها.

التشبيك المجتمعي لمواجهة العنف

تعــد مسألــة التشبيك في العمل المجتمعي من المسائل المهمة التي يجــب مراعاتها والحرص على تحقيقها بأفضــل صيغة ممكنة، لأن التشبيك يعني القدرة علــى صياغة شراكات متعددة المستويات، ويعني تجاوز العمــل المنفرد والعشوائي باتجاه البرمجــة والتخطيط، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبــار أن موضوع النقاش يتعلــق بالمرأة فــإن أهمية وملحاحية العمل المشترك تــزداد أكثر وأكثر، لأن التغيــير أو التأثير في العقلية والذهنيــة والثقافة المجتمعية السائدة بحاجة إلى جهد جماعي شامل، سواء على مستوى الخطاب المنتج أو على مستوى برامج العمل والسياسات.

في طوباس وعلى ما يبدو نتيجة لضعف بنى المؤسسات القائمة في المحافظة فإن العمل التنسيقي والتشبيك فيمــا بين المؤسسات يغلــب عليه الضعف ويكاد لا يرى في الواقع إلا ما ندر، وهذا يعني أن مناهضة العنف

١٠٥ مقابلة مع غادة شديد، مصدر سابق.

١٠٦ مقابلة مع الشرطة، مصدر سبق ذكره.

١٠٧ مقابلة مع المستشار القانوني لمحافظة طوباس، مصدر سبق ذكره.

١٠٨ مقابلة مع الشؤون، مصدر سبق ذكره.

ضـد النسـاء لا تسير بوتيرة وخـط ثابت ضمن رؤية وبرنامـج عمل متفق عليه، بل تتـم على شكل هبات وغالبا ما تكون من خلال برامج ممولة أو في موسم محدد.

ولفحص والتيقن أكـثر حول واقع الشراكات ما بـين المؤسسات المحلية والحكوميـة في محافظة طوباس سنعرض إلى ما قاله ممثلو تلك المؤسسات.

الناشطـة النسويـة سلـوى شاكر أوضحـت الأمر على النحـو التـالي: «التنسيق على مستـوى المؤسسات الأهليـة، هنـاك تنسيق ما بين تلـك المؤسسات ولكن لا يوجد مثل هذا التنسيق مـع المؤسسات الحكومية، وهنـاك أسباب كثيرة تمنع من التنسيق أبرزها اهتمـام المؤسسات أن تعمل ضمن خطط المؤسسة نفسها وهـذا يعنـي أن التنسيق يقتصر على خطوات معينة فقط وتبقـى في كل الأحوال ما دون التخطيط ورسم السياسات.»[١٠٩]

وأضافـت شاكـر "أشارك في مسـيرات وفعاليات ضد العنف لا سيما تلك التـي تقام في كل عام بمناسبة اليـوم العالمـي لمناهضة العنـف ضد المرأة، وتشمـل الأنشطة مسيرات وندوات وورشـ عمل، وقمنا خلال السنـة الماضية بمسيرة نحـو الأغوار لمساندة النسـاء العاملات في الزراعة اللواتـي يعانين من تمييز في الأجور واضطهاد من قبل الأزواج في أن معا."[١١٠]

وفي ذات السيـاق أكـدت ممثلات المؤسسـات القاعدية النسوية في طوباس أن هنـاك ضعفا في التنسيق "لا يوجد تنسيق فعال أو عمل تشبيكي منهجي ما بين المؤسسات، والتنسيق يتم في نطاق العمل الميداني أحيانـا وليس غالبا وفي ورش العمل، أما على صعيـد التخطيط ورسم السياسات فلا يوجد أي شكل من أشكال التنسيق."[١١١]

وتوضـح رئيسـة جمعية تياسـير النسوية الخيريـة أبعاداً أخـرى لإشكالية العمل التنسيقـي على مستوى المحافظة بالقول «لا يوجد شراكات ما بين مختلف المؤسسات التي تعمل في موضوع المرأة وعموما التنسيق يتـم مـع المؤسسات الرسمية، الأنشطـة حول العنف ضد النساء هي أنشطة مركزيـة أي تتم على مستوى المدينـة، أم في القرى والأطراف فلا يوجد أنشطة إلا بحدود الندوات، نشارك كجمعية في مؤتمرات حول العنف في حال دعوتنا إليها.»[١١٢]

وما قالته رئيسة جمعية طوباس الخيرية لا يبتعد كثيرا عما سبقها «الجهود مشتتة لدى العاملين في مجال المـرأة وقضية العنف ضدها، وهي أنشطة تفتقد لرؤيـة موحدة وإستراتيجية محددة المعالم، يتم التعاون مع باقي المنظمات والجمعيات النسوية من خلال الندوات والمؤتمرات.»[١١٣]

القيـادي في حزب الشعب خالد منصور علـق على موضوع العمل التشبيكي في موضوع العنف ضد النساء بروح نقدية «النساء لا زال دورهن محدودا ومؤسسات العمل الأهلي وغير الحكومي لم تتطور في المحافظة بالشكل المطلوب، ونشاطاتها محصورة في ندوات واحتفالات وعادة ما يكون الحضور ضعيفا، لم أشهد أي

---

١٠٩ مقابلة مع سلوى شاكر، مصدر سبق ذكره.

١١٠ المصدر السابق.

١١١ مقابلة مع فاطمة رشدي وأخريات، مصدر سابق.

١١٢ مقابلة مع فائدة الديك، مصدر سابق.

١١٣ ١٣٣مقابلة مع مها دراغمة، مصدر سابق.

نشـاط نسـوي له علاقة بحقوق المرأة بمعني الدفاع العلني أو التبنـي لقضية نسوية في طوباس سواء ضد عنف أو غيره.»[١١٤]

وأعـرب ممثلو فصائل النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، والجبهـة الشعبية، عن عـدم رضاهم عن مستـوى التنسيق الحاصل في قضايا العنـف ضد النساء في المحافظـة كاشفـين «لا نشارك بأي نشاط له علاقة بالعنف، نشـارك في القضايا التي لها علاقة بالعنـف ضـد النساء مع لجان الإصلاح والوجهـاء (عقد صلح أو ما شابـه)، شاركنا في أنشطة مع مركـز شمـس للدفاع عن حقـوق الإنسان في نـدوات ضد اضطهـاد المرأة ومع عدد مـن الجمعيات النسويـة لكنها برامج تبدأ وتنتهي، وكمكونـات محلية لا يوجد نشاط مشترك ولا نشارك بأي نشاط له علاقة بالعنف ضد النساء.»[١١٥]

ومـا تقولـه الناشطة النسوية مسعـدة بشارات يؤكـد ما سبق الإشـارة له بوجود تعثر في حالـة التنسيق والتشبيـك «لا يوجد تنسيق فعال أو عمل تشبيكي منهجي يتم التنسيق في نطاق العمل الميداني أحيانا وفي ورش العمل أما على صعيد التخطيط ورسم السياسات فلا يوجد أي شكل من أشكال التنسيق.»[١١٦]

وفي مقابـل وجهـة النظر التي قيمـت التنسيق ما بين المؤسسـات بما يتصل بمناهضة العنـف ضد المرأة في طوباس بأنـه غير فعال، هنـاك رأي آخر يرى أن الوضـع ايجابي وان هناك تعاونا مـا بين المؤسسات والفعاليات بهذا الشأن.

فعضو إقليم حركة فتح بطوباس عائد صبيح يؤكد أن التنظيم يتدخل بالتعاون مع لجان الإصلاح وهناك تنسيـق معها على مختلـف المستويات، مضيفا أنهـم كتنظيم موجودون في جميع الأنشطـة سواء أقامتها مؤسسات حكومية أو مؤسسات أهلية.»[١١٧]

ورئيسـة الاتحـاد العام للمـرأة في طوباس ليلى سعيد ترى أن هناك تعاونا مـع مختلف المؤسسات والأطر «لجـان الخدمات والتنظيم والعشائر دورهم مسانـد لعملنا وهم يتعاونون معنا في كل ما نطلبه ونتشارك في مختلـف الخطـوات والإجراءات، والمؤسسـات النسوية لها دور ايجابي وموقـف موحد، والاتحاد العام يقوم بدور توعوي مهم.»

ومديـر الهلال الأحمر الفلسطينـي في طوباس الدكتور جمال دراغمة يقف مع الاتجاه الذي يرى التنسيق بأنـه موجود وقائم «نقيـم شراكات مع الجمعيات النسويـة وكافة المؤسسات الرسميـة والأهلية من أجل مناهضـة العنـف ضد النسـاء وشكل المشاركة يتـم في الخدمات والأنشطـة، وبالنسبة لنـا فإننا وضمن التخطيـط الاستراتيجي للهلال الأحمر نضع النوع الاجتماعي بعـين الاعتبار فخططنا وبرامجنا وهو ما يؤكد أننا نتعامل مع العنف بمنظور استراتيجي.»[١١٨]

وعلـى المستـوى الحكومي فإن المؤسسـات المعنية بقضايا المرأة تقيـم شراكات متفاوتة، فـوزارة الشؤون

---

١١٤ مقابلة مع خالد منصور، مصدر سابق

١١٥ ممثلو عدد من الفصائل بطوباس، مصدر سابق.

١١٦ مسعدة بشارات، ناشطة نسوية مقيمة بطوباس.

١١٧ مقابلة مع عضو قيادة إقليم فتح بطوباس، مصدر سابق.

١١٨ مقابلة مع الدكتور جمال دراغمة، مصدر سابق.

الاجتماعيــة تقيم شراكات مع كل المؤسسات الرسمية وغـير الرسمية مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعـي، وجمعية الشبان المسيحية. أما الشرطة فإنهـا تقيم شراكات مع المؤسسات الرسمية فقط. فيما محافظة طوباس فإنها تقيم «شراكات مع المؤسسات الحكومية والأهلية، ولا يوجد شبكات تعمل من أجل الحد من العنف ضد النساء أو سواها حيث تبدو صيغ التشبيك ضعيفة وغير معممة في المحافظة.»[١١٩]

التوعية مجتمعية أم نسوية؟

كيـف تثقـف المؤسسات التـي تنشط في مجال مناهضــة العنف ضد النساء في محافظــة طوباس، هل تثقـف فقط النساء والفتيات في المدارس أم أن التوجه في التثقيف يشمل عموم المجتمع بإناثه وذكوره وبمختلف فئاته؟

في واقع الأمر فإن التثقيف ضد العنف في طوباس في غالبيته يتجه نحو الفتيات في المدارس وللنساء بشكل عـام، وقلة قليلة من المؤسسات هي التي توجه خطابهـا وأنشطتها التوعوية بشكل مجتمعي وهو ما يحتاج إلى مراجعة وتقييم.

«من المفروض أن تتوجه التوعية للذكر والأنثى وعلى أساس رؤية مجتمعية لكن ما يحصل أن التوعية تأخذ اتجاهـا واحدا هو النساء فقـط»[١٢٠] هذا ما قالته ممثلات المؤسسات والأطر النسوية في محافظة طوباس وهو ما يعني أن هناك إقرارا من قبلهن بوجود ثغرة في عملية التثقيف والتوعية.

ماذا عن المؤسسات الحكومية، هل هي الأخرى تقوم بعملية تثقيف مجتمعية أم أن التثقيف محصور فقط بالنســاء؟ «نحن نوجه التوعية للمرأة فقط» تجيب ممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية ومسئولة الإرشاد في ا لوزارة. أما الشرطة فيقول مسئول وحدة الأسرة في شرطة طوباس «الشرطة تتوجه بالتثقيف والتوعية إلى مدارســ الفتيات بنسبة ٩٠٪ وإلــى مدارس الذكور بنسبة ١٠٪ فقط.»[١٢١] وهو ما يعني أن الجهد الرئيسي المبــذول يتم توجيهه نحو الفتيات والباقي نحو الذكور، وان كانــت هذه المعادلة غير متوازنة إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار أن التثقيف يجب أن يكون مجتمعيا لكي يؤثر في الثقافة والسلوك العام في المجتمع.

محافظة طوباس وعلى لسان مسئولة دائرة المرأة والطفل في المحافظة أوضحت «إنه لا يوجد اتجاه محدد في التثقيف والتوعوية «[١٢٢] وبالتالي من الممكن أن يشمل النساء وأيضا من الممكن أن يشمل الرجال وعموم فئات المجتمع. مع الإشارة إلى أن ما هو قائم حاليا يغلب عليه الطابع النسوي.

أكـد ممثلو الفصائل السياسيــة في طوباس أن التوعية التي يقومون بهــا في المنظمات الحزبية تقوم على أساس منظور مجتمعي باعتبار المرأة «بنظرنا هي جزء أصيلا من المجتمع وانطلاقا من إيمان الفصائل وقناعتهــا بالحقوق المتساوية للمرأة»[١٢٣]، لكن مــا يجب لفت النظر له هنا أن الحديث يدور حول التثقيف الحزبي بشكل عام وليس التثقيف الموجه إن جاز التعبير أي التثقيف الهادف إلى التوعية في مجال العنف ضد النساء.

---

١١٩ مقابلة مع ممثلي الشرطة والمحافظة والشؤون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره.

١٢٠ مقابلة جماعية مع ممثلات المؤسسات النسوية.مصدر سابق.

١٢١ مقابلة مع الشرطة بطوباس، مصدر سابق

١٢٢ مقابلة مع شيرين صوافطة من محافظة طوباس.

١٢٣ مقابلة مع ممثلي الفصائل، مصدر سابق.

وكـذا رئيسة جمعيـة طمون الخيرية التي تؤكد على أهمية التثقيف والتوعية الشاملة إذا تقول: «المفروض أن توجـه عمليـة التوعية والتثقيـف إلى الذكور والإناث وعلـى أساس رؤية مجتمعية، لكـن ما يحصل أن التوعية تأخذ اتجاها واحدا هو النساء فقط وهذا لا يفيد كثيرا في تغيير العقلية والثقافة. «

وتقـر رئيسـة جمعية طوباس النسوية الخيرية مها دراغمـة أن الأشكال القائمة مـن التثقيف تعاني من إشكاليـة ولا بـد من التفكير بتعديلها «التوجـه الدائم لمخاطبة النساء مشكلة ويجـب أو من المفروض أن نفكـر بطريقة صحيحة مـن أجل الوصول إلى الجيل الجديد وكيف نثقفه ضـد العنف، ومن المفترض أن تتضمن المناهج المدرسية ما يؤكد النوع الاجتماعي وحماية النساء من العنف ورفض التمييز ضد النساء، نحـن كجمعية نخاطـب النساء لكن في القضايا التي تتعلق بالعنف نخاطـب الجنسين، لأننا مقتنعين أننا بالتثقيـف الشامـل للمجتمـع في العنف من ممكن بل من الأكيد أن نجند أنصـارا لرؤيتنا وان نخفف من التحريض الذي يدفع النساء لمقاطعة الأنشطة التوعوية.» [١٢٤]

بالخلاصـة يتبين مما سبق ذكره من مواقف ومعطيات حول واقع التثقيف والتوعية أن هناك خللا ينتاب هـذه العملية من حيـث اقتصارها على النساء غالبا، وهذه السياسات لا تـؤدي الغرض المطلوب منها في إحداث تغيير في النظرة إلى المرأة وفي التعامل معها، باعتبارها كيانا اجتماعيا محميا ولها نفس الحقوق وعليها ذات الواجبات استنادا إلى مفهوم المواطنة، حيث يبقى الرجال والذكور بعيدين عن عملية التوعية علمـا بأنهم طرف رئيسي في هذه الإشكالية الأمر الذي يحتـاج إلى إعادة نقاش لأشكال التوعية القائمة حاليا هناك باتجاه توعية مجتمعية شاملة.

أولويات النساء في المحافظة

إن تحديد الأولويات بالنسبة للنساء في محافظة طوباس تتجاذبه وجهتا نظر سواء في أوساط المؤسسات النسوية أو في أوساط المؤسسات والأطر الجماهيرية.

وجهـة النظر الأولـى وهي التي تمثل الأكثريـة في المؤسسات النسوية والمجتمعية تـرى أن أولويات النساء ليست مناهضة العنف ضد النساء ويسوق أصحاب وجهة النظر هذه أسبابا ومبررات يسندون فيها وجهة نظرهم كما سنرى.

ووجهـة النظـر الثانية وهي تكاد تكون تمثل الأقلية من المؤسسات وممثليهـا سواء لدى مؤسسات المجتمع المـدني والأطـر الجماهيرية أو لدى المؤسسات النسوية، والتي تعتبر أن مناهضة العنف هي أولوية للنساء في طوباس وليس سواها من أولويات وتستند وجهة النظر هذه إلى أن المرأة في طوباس تعاني مثل غيرها اقتصاديا وهي ليست استثناء.

١. وجهة النظر التي تقول بأولوية التنمية الاقتصادية والثقافية

يستند أصحاب الرأي القائل بأولوية التنمية وتقديم المساعدات الإغاثية للنساء إلى أن المرأة في محافظة طوباس تعاني من الفقر والبطالة ومحدودية الفرص الاقتصادية التشغيلية، وبالتالي فان النهوض بواقع النسـاء الاقتصـادي وتحسين وضعهن يشكل مدخلا مهما من أجـل الارتقاء بوعيهن ودفعهن نحو الدفاع عن حقوقهن.

١٢٤ مقابلة مع مها دراغمة، مصدر سابق.

محافظة طوباس ووزارة الشؤون الاجتماعية بطوباس وحسب ممثلي المؤسستين ومن واقع المعايشة للنساء وتقديـر احتياجاتهـن يريان أن «الاحتياجات والأولويـات لدى النساء هي للمساعـدات العينية والإغاثية والتنموية بسبب حالة الفقر الموجودة في المحافظة وفي أوساط النساء.»[١٢٥]

وفي ذات السيـاق يأتـي حديث رئيس اللجنـة الشعبية في مخيم الفارعة «بطالـة المتعلمات تعليم عالي في المخيـم عالية جدا ولا بـد من حلول تقدم لهؤلاء النساء من أجل إدماجهن في سوق العمل بطريقة لائقة.» ويضيـف هناك «ضـرورة لإيجاد مراكز تعليمية تقنية ومهنية ومشاغـل خياطة وتجميل ومشاريع صغيرة تساعد النساء وربات الأسر على مواجهة تحديات الحياة وتوفير حياة كريمة للعائلة.»[١٢٦]

ويـرى الحاج سامي صادق رئيس المجلس القروي لقرية العقبة والمشـرف على الجمعية التنموية النسوية هناك أن أولويات النساء في قريته هي أولويات اقتصادية «العقبة لها وضع خاص عندنا الزراعة والمواشي وهمـا معرضتـين من قبل الاحتلال، لذا نحتـاج إلى مصنع ألبان لأنه أكثر ثباتـا ويشغل النساء، كما أننا بحاجة إلى ورش عمل توعوية وإرشادات نفسية للطلبة والنساء.»[١٢٧]

ورئيسة الجمعية النسوية بطمون ربحية بني عودة تؤكد أن الأولوية للنساء اقتصادية أيضا بقولها «الأولوية في طمون والمنطقة هي أولوية اقتصادية بسبب الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية لمختلف الأسر.»[١٢٨]

ولا تختلـف آراء ممثـلات المؤسسات القاعدية النسوية بطوباس عن الآراء السابقة التي تم عرضها «أكثر شـيء تعاني منه النسـاء في المحافظة هو الفقر وبالتالي الاحتياج أو الأولويـة للنساء هي اقتصادية ومن ثـم المشـاكل الأسرية، ولا سيما التسـرب من المدارس والعنف في أوساط الطلبـة والزواج المبكر، والعنف الاجتماعي كالإرث حيث لا زالت غالبية العائلات تمارس الحرمان من الإرث للنساء، ونسبة من يقر بحق المـرأة في الإرث لا تتجـاوز أل ٣٠٪ في أحسن الأحـوال، والنساء يلذن بالصمـت لأنهن لا يستطعن تحمل تبعـات المطالبـة ولا يستطعن متابعة حقوقهـن من خلال المحاكم لنقص التمويل وغيـاب المؤسسات التي تقدم لهن خدمة قانونية مجانية.»[١٢٩]

ويتفـق عضـو قيادة إقليم فتـح في طوباس مع من سبقوه والـذي يحدد أولويات النسـاء بمشاريع تنموية، «بتقديرنـا أن العنـف ليـس هاجسـا أو أولويـة للنسـاء في المحافظة بل هنـاك أولويات أخـرى كالتوعية والتثقيف، والمشاريع التنموية والإرشاد القانوني.»[١٣٠]

وكـذا موقـف ممثلي عدد مـن الفصائل السياسيـة بطوباس الذين حـددوا أولويات النسـاء بـ «التمكين الاقتصـادي من خلال مشاريع صغيرة للخريجات وتوسيع قاعـدة الحريات والاستقلالية للنساء وتعزيز الثقة بالذات.»[١٣١]

أمـا الكاتب والصحفي جميل ضبابات، فبرأيه أن «أولويات المـرأة البحث عن عمل خصوصا للخريجات

١٢٥ مقابلة مع ممثلي المحافظة والشؤون الاجتماعية بطوباس، مصدر سابق.
١٢٦ مقابلة مع ممثل اللجنة الشعبية بالفارعة، مصدر سبق ذكره.
١٢٧ مقابلة مع سامي صادق، مصدر سبق ذكره.
١٢٨ مقابلة مع ربحية بني عودة، مصدر سبق ذكره.
١٢٩ مقابلة مع ممثلات المؤسسات القاعدية بطوباس، مصدر سابق
١٣٠ مقابلة مع احمد صبح عضو إقليم فتح.
١٣١ مقابلة مع ممثلي الفصائل بطوباس، مصدر سابق.

من الفتيات، ومواجهة العنف أولوية متأخرة.»

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن قطاعا مهما من ممثلي المؤسسات والأطر الشعبية -وهم يشكلون الأكثرية- يقدمون أولوية التنمية الاقتصادية والثقافية على أولوية العنف ومناهضته، علما بأن بعض الآراء الواردة أشارت بشكل أو بآخر أن سبب المعاناة للمرأة في طوباس هو الفقر والسؤال أليس هذا الفقر في جزء منه متأتي أصلا من الحرمان الاجتماعي للمرأة من حقها في أن تتمتع بحصتها من الإرث؟ والحرمان من الإرث هو عنف ضد المرأة وهو عنف اجتماعي يترتب عليه عنف اقتصادي أيضا لان الإفقار أو التسبب فيه هو أيضا عنف سواء ضد المرأة أو بشكل عام.

٢. وجهة النظر التي ترى أولويات النساء بمناهضة العنف

استندت وجهة النظر الثانية والتي ترى أن مناهضة العنف أولوية للمرأة في طوباس إلى معطيات تم استخلاصها بناء على دراسات كما تقول الناشطة النسوية سلوى شاكر «الأطر النسوية تركز على الندوات والمؤتمرات والمسيرات التي تأتي ضمن أولويات مختلفة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في طوباس قام العام الماضي بدراسة احتياج لخمسين صبية من المحافظة وكانت الأولوية العمل لمناهضة العنف ضد المرأة، وتم اشتقاق برنامج جماهيري لكن التوعية والحماية القانونية كانت غائبة عن البرنامج.»[١٣٢]

كما استندت وجهة النظر تلك إلى الميدان والعلاقة المباشرة مع جمهور النساء، فرأي كل من رئيسة جمعية طوباس الخيرية والمستشارة القانونية للجمعية يصب في ذات الاتجاه الذي يؤكد أن الأولوية للنساء في طوباس هي مناهضة العنف «هناك مبالغة في تقديم العامل الاقتصادي كاحتياج رئيسي للنساء في طوباس، لان أوضاع النساء في محافظات الوطن متقاربة نسبيا وبالتالي طوباس ليست استثناء، والذين يقدمون الاقتصادي على مواجهة العنف يعتبرون أن مواجهة العنف ضد النساء هو شكل من أشكال الترف الفكري، وهناك سبب آخر وراء هذا الموقف وهو أن منشأ الحديث عن العنف ضد النساء كان أهليا أي ابتدأته المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وهو ما وصم هذا التوجه بأنه مشروع غربي وإسقاط ثقافي على المجتمع.»[١٣٣]

صحيح أن المؤسسات النسوية التي اعتبرت أولوية النساء في طوباس مواجهة العنف أقلية لكن هذه الأقلية برأيي استندت إلى معايير أكثر موثوقية من وجهة نظر الأكثرية، ومن هذه المعايير الدراسة التي تم إجراؤها على النساء من قبل المؤسسات النسوية القاعدية وتبين فيها أن أولوية النساء هي في مواجهة العنف، إضافة إلى خبرة ممثلي الجمعيات خصوصا جمعية طوباس الخيرية التي تعد من أقدم الجمعيات النسوية على الإطلاق وهي الأكثر قدرة على التشخيص والتحليل الخروج باستنتاجات بحكم تخصصها في قضايا العنف، وتبنيها بشكل علني ومهني دون موارية لقضايا النساء المعنفات في وقت أعلنت فيه جمعيات نسوية قاعدية بطوباس، عدم اقتناعها أو خشيتها من تبني قضايا العنف ضد النساء بشكل معلن ولهذا فهن وضمن هذا المنهج في التفكير يملن أكثر لتغليب أولويات غير العنف كي ينأين بأنفسهن عن ميدان قد تأتيهن منه الريح لذا فإغلاقه بالنسبة لهن أفضل.

---

١٣٢ مقابلة مع سلوى شاكر، مصدر سابق.

١٣٣ مقابلة مع مها دراغمة مصدر سبق ذكره

القوانين السارية

كـان مـن الضروري التأكد مـن إلمام قادة الـرأي العام وممثـلات المؤسسات النسويـة القاعدية والأطر الجماهيريـة وكذلك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانـون في المؤسسات الحكومية بالقوانين السارية المتعلقة بالمرأة، لان الجهل فيها من قبل هؤلاء يعني أن هناك إشكالية من نوع لسبب بسيط هو أن هؤلاء بشكل أو بآخر وبحكم وظائفهم مضطرين للتعامل مع القانون.

وبعد البحث والتحري ومن خلال المقابلات تبين أن هناك الماما عاما بمضمون القوانين السارية من بعض ممثلـي المؤسسات، وهناك أيضـا مؤسسات نسوية أو مجتمعية لا تملك الحد الأدنى من الوعي بخصوص القوانين السارية وأثرها السلبي على المرأة.

معلـوم أن الشرطـة الفلسطينية ومن خلال استحداث وحدة حماية الأسـرة والطفل أصبحت على تماس مباشـر بالقوانين المتعلقة بالمرأة في القوانين السارية، وهـذا يعني أنهم بشكل أو بآخر بحاجة إلى معرفة بتلـك القوانـين، النقيب لؤي وهدان من شرطة طوباس أوضح انه «ملم بالقوانين السارية ويدرك ثغراتها ومشاكلهـا وتقادمها وغيـاب الحماية للأطفال فيها، وجهـاز الشرطة هو من يوفر لنـا القوانين السارية للعاملين في وحدة حماية الأسرة.»[١٣٤]

أمـا مسئولـة الإرشـاد في وزارة الشؤون الاجتماعيـة بطوباس فقالت انه "لا يتم توفـير القوانين السارية للموظفين ولكنني استطعت الإلمام بالقوانين السارية وأشكالياتها من خلال الدورات التدريبية التي تعطى للعاملات في مجال الحماية."[١٣٥]

وفيما يتعلق بالمحافظة فالقوانين موجودة وهناك إلمام بها من قبل المستشار القانون الذي أفاد بان الثغرة الأكـبر في القوانين النافذة هو تقادمها حيث القوانـين السارية تعود للحقبة الأردنية في الستينات وقد تم تعديل القانون الساري عندنا عدة مرات في الأردن بينما بقي كما هو لدينا وأضاف أن إشكالية أخرى في القوانين السارية الخاصة بالمرأة تتمثل في عدم وجود حماية للأطفال.

عـبرت ممثـلات المؤسسات القاعديـة النسوية في طوباس بشكل واضح عن عدم رضاهـن عن القوانين الساريـة المتعلقة بالمـرأة بالقول "القوانين الساريـة التي تتعلق بالمرأة عفا عليهـا الزمن، قانون الأحوال الشخصيـة قديم ولا تنطبق نصوصه علينا، وكامرأة فلسطينية لا يوجد قانون أحوال شخصية فلسطيني وكاتحـاد عام للمرأة نعتبر وجـود القوانين السارية نقيصة ولإصلاح ما يمكـن إصلاحه ريثما يتم إقرار قانـون أحـوال شخصية فلسطيني نتوجـه إلى الرئيس محمـود عباس بمذكرات باسـم الحركة النسوية تتضمن مطالب محددة ومنها ما أخذ به كالموافقة على اتفاقية سيداو وغيرها."[١٣٦]

وتضيـف رئيسة الاتحاد العام للمـرأة بطوباس «يوجد اهتمام في التثقيف حـول القوانين السارية للنساء لتوعيتهـن بالثغرات والإشكالات التي تتضمنها تلك القوانين ولماذا نريد قانون أحوال شخصية فلسطيني ديمقراطـي يحمي مصالح النسـاء وحقوقها، وهنـاك دورات تثقيفية وبرامج توعويـة تختص بالقوانين والتشريعـات ونحن نعاني من ضعـف إقبال للسيدات على هذه الـدورات، وبالنسبة للموظفات العاملات

١٣٤ مقابلة مع رئيس قسم حماية المرأة والطفل بوزارة الصحة بطوباس، مصدر سابق.

١٣٥ مقابلة مع مسئولة الإرشاد في الشؤون الاجتماعية بطوباس، مصدر سابق.

١٣٦ مقابلة مع ممثلات المؤسسات النسوية القاعدية بطوباس مصدر سابق.

في الجمعيات النسوية لديهن اطلاع على القوانين وتقادمها وهناك متابعة من قبل المؤسسات لتطوير الاستجابة النسوية لمتطلبات تطوير القوانين.»[١٣٧]

الناشطة النسوية سلوى شاكر تجزم أن «القوانين السارية ليست لصالح المرأة لذا تبقى المرأة ضعيفة حتى لو كانت في موقع صنع القرار، والإجراءات الحكومية بنظري ليست كافية لأنها تصل إلى مرحلة تصطدم بالقانون القديم وتتوقف عندها.»[١٣٨]

الصحفي والكاتب جميل ضبابات يرى أن هناك ضرورة ماسة لتغيير القوانين التي تخص النساء «تحديد سن الزواج مثلا بحاجة إلى تغيير وهذا يتطلب تغيير في القانون ويجب أن يكون تغيير قانون الأحوال الشخصية أولوية، لان القوانين السارية فيها قصور كبير بالنسبة للنساء وحقوقهن ونحن كإعلاميين نلمس هذا الموضوع بشكل واضح.» [١٣٩]

التدخلات

ما هو المقصود بالتدخلات وما هي نوعية التدخلات التي تتم في محافظة طوباس من قبل المؤسسات والفعاليات المجتمعية؟ وهل التدخلات تتم بشكل استراتيجي أم أنها تتم وفق مراحل متقطعة وموسمية؟ ومن هي الجهات التي يمكنها أن تقوم بتدخلات لها تأثير واضح في الثقافة المجتمعية السائدة؟

هذه الأسئلة كانت مدار بحث ونقاش معمقين مع ممثلات المؤسسات القاعدية في طوباس من أجل أن نستشرف الاتجاهات العامة الموجودة من سياسات وتدخلات تستهدف الحد من العنف وما يعتريها من ثغرات.

الأخصائية الاجتماعية في مركز الفارعة النسوي تفصل وتوضح التدخلات التي يقوم بها المركز بالقول «تتمثل التدخلات بشكل رئيسي في برنامج النوع الاجتماعي وهو برنامج كامل وثابت اسمه النوع الاجتماعي، وهناك موظفة مختصة من قبل وكالة الغوث، ونضع البرامج بالتوافق معها بناء على احتياجات النساء المحددة من خلال دراسة الاحتياج ومن خلال تقييمنا كمركز لأبرز الظواهر التي تتطلب التدخل.»[١٤٠]

وتضيف لدينا برنامج آخر نعتبره أيضا مهم ويعتني بالأطفال والعجزة والشابات وهو برنامج الصحة النفسية، وهذا البرنامج هو برنامج إرشادي ندرب فيه المشاركين على التدخل وقت الأزمات وغيره من خطط طوارئ، وننفذه من خلال لقاءات وندوات، كما ويتضمن تفريغ نفسي وتشبيك من أجل النساء الأرامل.»[١٤١]

وعلى مستوى المؤسسات الحكومية فإن التدخلات التي تقوم بها تلك المؤسسات تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى فالشرطة تتدخل «من خلال البرامج التوعوية التي يتم إقامتها وتنظيمها من قبل وحدة حماية الأسرة في المدارس، وأية مؤسسة أخرى تطلب التعاون في هذا المجال». ويضيف «هناك إستراتيجية على

١٣٧ مقابلة مع ليلى سعيد رئيسة، مصدر سابق.

١٣٨ مقابلة مع سلوى شاكر ،مصدر سبق ذكره

١٣٩ مقابلة مع جميل ضبابات، مصدر سبق ذكر

١٤٠ مقابلة مع عاصم أبو حسن من مركز الفارعة – مخيم الفارعة

١٤١ المصدر السابق.

مستوى المركز حيث يتم إعداد كادر ووحدة خاصة بحماية الأسرة وهناك دورات تأهيل للعاملين.»[١٤٢]

أما مديرية الشؤون الاجتماعية فلا يوجد لديها برنامج للتدخل والسبب «لا نتدخل لعدم وجود كادر كافي في الوزارة، ولكن هذا الواقع لا يلغي أن لدى الوزارة توجه استراتيجي في متابعة العنف ضد النساء، ولكن تتباين الجهود من محافظة إلى أخرى فطوباس تعد من المحافظات المهمشة عموما.»[١٤٣]

فيما محافظة طوباس فلا يوجد لديها أية توجهات إستراتيجية تتعلق بالعنف ضد المرأة «ولا يوجد لدينا برنامج للتدخل التوعوي أو الوقائي.»[١٤٤]

ممثلات المؤسسات النسوية أوضحن أن "لدينا توجهات إستراتيجية على صعيد مناهضة العنف ضد المرأة، لكن حتى الآن لم ننجح في وضع إستراتيجية على مستوى المحافظة تعتمد على الإمكانيات الوطنية لمواجهة العنف وهذا خلل يجب تداركه والعمل على التفكير بالاستدامة."[١٤٥]

ويؤكد مدير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بطوباس بأن الجمعية تتعاون مع باقي المؤسسات «نقيم شراكات مع الجمعيات وكافة المؤسسات الرسمية والأهلية من أجل مناهضة العنف ضد النساء وشكل المشاركة يتم في الخدمات والأنشطة، ضمن التخطيط الاستراتيجي لنا نضع النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.»[١٤٦]

وتشكك إحدى الناشطات النسويات بالتدخلات الموجودة «بنظري التدخلات القائمة ليست كافية لأنها تصل إلى مرحلة تصطدم بالقانون النافذ، وهو ضد المرأة ويميز ضدها، دور المؤسسات غير مكمل لبعضه، والخدمات التمكينية غير كافية ودون الاحتياج ويغلب عليها الطابع الاغاثي، والناس ترغب أكثر في توفير الاغاثي على التمكيني لأنها تعتقد انه أسهل وأسرع.»[١٤٧]

وفيما يخص وزارة الصحة بطوباس فقد أوضحت مسئولة قسم صحة الأسرة فيها أن التدخلات محدودة جدا وهي مستحدثة بأية حال «بدأ الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي من جديد في المديرية هنا، وهناك تدريبات بدأنا نتلقاها للتعامل مع موضوع العنف والنوع الاجتماعي.»[١٤٨]

رئيسة جمعية طوباس الخيرية أكدت أن الجمعية خطت خطوات متصاعدة باتجاه تطوير دورها والتدخلات التي تقوم بها "قمنا بتشكيل لجنة طوارئ لمعالجة الحالات الطارئة التي تصل الجمعية، مكونة من الطاقم الفني وعضوات الجمعية لتحويل الحالات بشكل سريع ودون أي تأخير، إضافة إلى ما سبق فقد تم اتخاذ قرار في الجمعية بتوسيع برنامج مناهضة العنف في المحافظة باتجاه محافظة جنين حيث نقدم يوم واحد أسبوعيا يخصص للإرشاد القانوني والاجتماعي، وممكن أن نطور مستقبلا في البرنامج وفق الاحتياج."[١٤٩]

---

١٤٢ مقابلة مع مسئول وحدة الأسرة في شرطة طوباس مصدر سبق ذكره

١٤٣ مقابلة مع مسئولة الإرشاد في وزارة الشؤون مصدر سبق ذكره

١٤٤ مقابلة مع المستشار القانوني للمحافظة ومسئولة دائرة المرأة، مصدر سبق ذكره.

١٤٥ لقاء مع فاطمة رشدي وأخريات مصدر سبق ذكر.

١٤٦ مقابلة مع الدكتور جمال دراغمة مصدر سبق ذكره.

١٤٧ مقابلة مع سلوى شاكر مصدر سبق ذكره.

١٤٨ مقابلة مع عبلة يونس، مصدر سبق ذكره.

١٤٩ مقابلة مع مها دراغمة مصدر سبق ذكره.

استنتاجات وتوصيات

أولا: الاستنتاجات

- هناك عنف ضد النساء ولا سيما العنف الأسري، وهو موجود في محافظة طوباس سواء على مستوى الممارسة، حيث أعرب الجميع عن قناعتهم بوجود عنف بمختلف أشكاله يمارس ضد النساء في طوباس، وعلى المستوى الثقافي الفكري، حيث تلعب طبيعة بنية العلاقات الاجتماعية ونمط العلاقات العائلية دورا مؤثرا في إنتاج ثقافة عامة محافظة تقوم على أساس الثقافة الأبوية، التي تسمح موضوعيا بنمو سلوك عنفي تجاه المرأة من منطلق تمييزي ونظرة قاصرة لا ترتقي إلى الإقرار بكيانية المرأة على أساس مفهوم المواطنة.يبدو تحديد نسب ومعطيات دقيقة حول العنف في طوباس أمرا غير متاح على الإطلاق، في ظل واقع مؤسسات المحافظة الراهن، بغض النظر إن كانت حكومية أو أهلية، فالتجربة في طوباس حول رصد العنف ضد النساء وتوثيقه والتعامل معه بشكل إحصائي لا زالت تجربة جنينية، والمعطيات والأرقام المتناثرة هنا وهناك لدى بعض المؤسسات لا تشكل في واقع الأمر قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها في الخروج باستنتاجات حاسمة، بل يمكن البناء عليها كمؤشرات على أن يعاد بناؤها وتنظيمها لكي تشكل مستقبلا قاعدة معلومات موثقة ومدققة حول العنف ضد المرأة في طوباس تكون قابلة للقياس والقراءة والمقارنة. صحيح أن الدراسة لم تصل إلى نتائج حاسمة بخصوص نسبة العنف في طوباس لكن ما أكدته المقابلات أن العنف هو في تصاعد، ارتباطا بمؤشرات معينة منها ازدياد إقبال النساء على الندوات التي تتحدث عن العنف، وارتفاع نسبة وعدد النساء اللواتي يراجعن المؤسسات النسوية من أجل طلب الإرشاد والتوعية، وتزايد إقبال الطالبات وأمهاتهن على الأنشطة والفعاليات التوعوية والإرشادية التي تقيمها المؤسسات الرسمية كالشرطة وغيرها من المؤسسات الأهلية، وارتفاع عدد الحالات التي تتقدم بشكاوي نتيجة تعرضها للعنف.لا يمكن إسقاط حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي كان ولا زال هو المسبب الأول للعنف السياسي في محافظة طوباس، وهذا الأمر يمتد ليطال كافة المحافظات والأراضي الفلسطينية، وهناك العديد من التجليات التي تعكس حقيقة هذا العنف، ابتداء من الحواجز العسكرية وليس انتهاء بهدم المنازل، والتوغلات الليلية، ومصادرة الأراضي وتخريب جهود المجتمع الفلسطيني في تحقيق تنمية مستدامة، الأمر الذي يتطلب العمل من أجل الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي كأولوية، كي يستطيع المجتمع الفلسطيني التقدم على طريق التنمية، ومواجهة العنف ضد النساء بكل أشكاله دون مطبات وعقبات تفسد جهوده وربما تجهضها. على مستوى العنف السياسي الداخلي كان من الواضح أن هناك مظاهر تمييزية ضد المرأة تحمل في مضمونها عنفا سياسيا، ومنها التمييز في الاختيار في حال كان الموقع يتطلب تحديد رجل أو امرأة على سبيل المثال، وكانت طوباس من المحافظات التي لم تترشح فيها نساء في الانتخابات التشريعية الأولى والتي اعتمدت نظام الدوائر بسبب أن المرأة لم يكن لديها أي خيار في المنافسة، فيما الانتخابات الثانية أجبرت فيها المرأة على التقيد بخيارات الزوج أو العائلة أو العشيرة في التصويت، وهو ما يعني أن حق المرأة في الاختيار الحر قد صودر

منها تحت طائلة الضغط الاجتماعي. وهذا بدون شك افقد المرأة شخصيتها المستقلة وفرض عليها وصايـة اجتماعيـة تقيد قراراتها، الأمر الذي يتطلب جهودا مكثفـة ومتراكمة من أجل تمكين المرأة ثقافيـا ومعرفيا وتأهيلها من أجل أن تنخرط في الحيـاة العامة والسياسية، وعلى قاعدة القبول بها كشريك متساوي.أسباب العنف كما بينت الدراسة كثيرة ومتعددة لكن هناك أسبابا رئيسية للعنف الأسـري وهناك أسباب ثانوية وما يهمنا الرئيسية التـي أبرزها الفقر والعوز الاقتصادي، والتنشئة الاجتماعيـة المستمدة مـن النظام الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمـع. ومعلوم أن الحد من اثر هذين العاملين في توليد العنف الأسري ضد النساء، يتطلب بذل المزيد من الاهتمام من قبل راسمي السياسات على المستوى الوطني والمحلي أيضا، من أجل النهوض بواقع المحافظة الاقتصادي بحدود مـا هو ممكن واقعيا، وكـذا الأمر بالنسبة للتنشئة الاجتماعية التـي يتطلب تعديلها تدخلا في نظام التربية الذي يعتمد على الضرب والتعنيف بدلا من الحوار والمناقشة والقبول بوجود الآخر. العشيرة لها وجهان متناقضان في طوباس بما يتعلق بقضايا المرأة وتعنيفها؛ وجه ايجابي، ووجه سلبي. الوجه الايجابـي يتمثل في تشكيل شبكة أمـان عامة للنساء بعدم تعرضهن لعنف مجتمعي من نوع التحرش أو بعضـ التعديـات الأخرى، نتيجة رفض النظام العشائري لأي عنف من هذا القبيل، وهو ما يعطي النساء الأمان أكثر نحو الانخراط في الحياة العامة و الخروج من المنزل. أما الوجه السلبي للعشيرة فيتمثـل في أن الأسـرة الممتـدة أو نظام العشيرة والحمولـة يحمل معه ضغطا محتمـلا على النساء نظـرا لكون منهج العشـيرة يقوم على أساس التدخل في حياة الأسرة بغضـ النظر إن كانت الأسرة راغبة في مثل هذا التدخل أم غير راغبة، لان المنهج العشائري يقوم على أساس إطلاق دور العشيرة وزعيمها انطلاقا من مفهوم الوصاية وتبعية الرعية للزعيم. المؤسسات الرسمية والمنظمات الأهلية ومؤسسـات المجتمـع المدني في طوباس تعاني مـن حالة ضعف عام، وهذا الضعـف يتجلى في غياب التخطيـط والبرمجة والتشبيك وضعـف المهنية...الخ وهذا له أسبابه بالطبع في مقدمتها محدودية الدعـم المالي ونقصـ الكادر المتمرس والخبير، وهذا الواقع هو نتيجـة طبيعية لحالة التهميش التي تعيشهـا المحافظة وهو مـا يتطلب إعطاؤها أولوية لدى صانع القرار علـى صعيد خطط التنمية بكل معانيهـا الإدارية والسياسية والمجتمعيـة. ينبغي إحداث تغيير في منهجية عمليـة التثقيف والتوعية المتبعـة راهنا حيث ينتابها خلل كبير نتيجة اقتصارها على النسـاء غالبا، وهذه السياسات لا تؤدي الغرضـ المطلوب منها في إحداث تغيير في النظرة المجتمعية إلى المرأة وفي التعامل معها، باعتبارها كيانـا اجتماعيا محميا ولها نفس الحقوق وعليها ذات الواجبات استنادا إلى مفهوم المواطنة، وعليه هناك ضرورة لإشراك الرجال في برامج التثقيف والتوعية حول العنف ضد النساء، لان بقاء الرجال والذكـور بعيدين عن عملية التوعية يفقدها القدرة على تحقيـق أهدافها المرجوة منها، لان الرجال طـرف رئيسي في الإشكالية القائمة، وتغييبهم من التثقيف يعني أن عملية التثقيف تتم باتجاه واحد فقط وهذا لا يخدم قضية المرأة وحقوقها.

- في طوباس وعلى ما يبـدو نتيجة لضعف بنى المؤسسات القائمـة في المحافظة، فان العمل التنسيقي والتشبيـك فيمـا بـين المؤسسات بما يتعلق بالعنف ضـد النساء يغلب عليه الضعـف ويكاد لا يرى في الواقـع إلا مـا ندر، وهذا يعني أن مناهضة العنف ضد النساء لا تسير بوتيرة وخط ثابت ضمن رؤية

وبرنامـج عمـل متفق عليه، بل تتـم على شكل هبات وغالبـا ما تكون من خلال برامـج ممولة أو في موسم محدد.

- غيـاب آليـة واضحة لفحص مدى رضا النسـاء عن الخدمـات المقدمة لهـن في المحافظة من قبل المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية سواء بسواء، يعني وجود إشكالية جدية لدى تلك المؤسسات تتمثـل في غياب القدرة على تحديد اتجاهات العمل مع النسـاء بشكل ممنهج ومدروس، وقائم على أساس خيارات النساء وأولوياتهن وهذا الغياب يعني تاليا الاحتكام إلى آلية عمل عشوائية تقوم على التقديـر أو تأخذ ببعض المؤشرات بديـلا للمعطيات الحاسمة.هناك تبايـن داخل الحركة النسوية ومؤسساتهـا في طوباس حول أولويـات النساء، حيث تتجاذبها وجهتا نظر، تقـف أغلبية المؤسسات القاعديـة النسوية والمجتمعية إلى جانـب وجهة النظر التي تعتبر التنمية الاقتصادية وتحسين وضع النساء اقتصاديا هو الأولوية للنساء، فيما تأتي مسالة مناهضة العنف في مكان متأخر.

- مقابـل وجهـة النظر هـذه تقف أقلية مـن المؤسسـات النسوية إلـى جانب وجهة النظـر التي تعتبر مناهضـة العنف أولوية أولى للنساء، وتعلل انحيازها لهـذه الأولوية بالقول أن النساء في محافظات الوطـن لديهـن نفس الحالة اقتصاديا تقريبا ومع ذلك فان أولوياتهن هي مناهضة العنف، عدا عن ذلك فان الدراسات التي أجريت على النساء بمبادرات محلية بينت أن الأولوية هي مناهضة العنف.

- في كل الأحـوال كـلا وجهتـي النظر تستحق المناقشـة لان العنف هو الوجه الآخـر للفقر والحرمان، وبالتـالي فالفقـر والعنـف هما وجهـان لعملة واحـدة اسمها ظلـم النساء وتغييـب حقوقهن، وعلى المؤسسـات العاملة مع النساء التعامل بجدلية ما بين الأمريـن دون أن نضعهما في مواجهة بعضهما البعض. الخدمات المقدمة للنساء المعنفات من قبل المؤسسات كافة ليست بذات السوية وهي متباينة في مستواها ومضمونها وانتظامها، وهذا يعني أن الخدمات لا تسير وفق منظور استراتيجي ولا على أساس الاحتياج الفعلي للنساء، بل على أساس توفر المشاريع أو في أوقات معينة من السنة.

- ينبغـي توفـير آلية واضحـة للتعريف بالمؤسسـات التي تقدم خدمـات للنساء من خـلال كل وسائل التواصـل سـواء الإعلام المرئي أو المقروء أو اللوحات العامـة أو وسائل التواصل الاجتماعي كالفيس بـوك وغيرها، أو من خـلال إعلانات عامة داخل المؤسسات، وهذا الواقـع يعني أن النساء المعنفات بعضهـن يعلـم أين يتجه في حال واجهتها مشكلة لها علاقة بالعنف وبعضن الآخر لا يعلم أين يذهب ومـع مـن يتحدث. الأمر الذي يتطلب أن تبذل المؤسسات جهـدا منظما ومدروسا ومتراكما من أجل توسيع جسور التواصل مع النساء.

- هنـاك إجمـاع أن القوانين السارية تعد مـن العقبات الكبرى التي تقف في وجه المـرأة المعنفة وتحد مـن حمايتها قانونيا، وهو ما يتطلب العمل على أكـثر من مستوى سواء على صعيد القاعدة النسوية التي من المفترض أن تكون مدركة ولو بالاتجاهات العامة لماذا تطالب المؤسسات النسوية والمجتمعية بتغيير القوانين السارية المتعلقة بالنساء، وعلى مستوى ثان إقامة دورات تثقيفية توعوية لكل الجهات المؤثرة في الرأي العام حول القوانين السارية وأولوية تغييرها وتحديثها.

- التشبيك سواء في القضايا التي تخص العنف ضد النساء أو أية مواضيع مجتمعية يلعب دورا في تنسيق الجهود وتجاوز التكرار والاهم أن التشبيك يضاعف القوى ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة، وفي طوباس لا يبدو التشبيك واضحا في موضوع مناهضة العنف بل على العكس يبدو أن هناك تشتتا في الرؤى والجهود والسياسات والتوجهات ما بين الأطراف المعنية بقضية المرأة.

- آلية تلقي الشكاوي لدى المؤسسات النسوية والمجتمعية والرسمية غير مرضية ولا ترتقي إلى مستوى التنويع في آليات التواصل وسماع شكاوى النساء، وبحسب المنهج الحديث في الإدارة والمتابعة فان المؤسسة تعمل على تنويع مصادر التواصل مع الجمهور من صندوق شكاوي إلى مواقع الكترونية ووسائل تواصل اجتماعي وتحديد دوائر لتلقي الشكاوي بهدف الوصول إلى أوسع قاعدة اجتماعية ممكنة.

- ينبغي توفير بروتوكول للتحويل إلى البيت الآمن أو التعامل مع الحالات المعنفة من النساء كبديل للبروتوكول الشفوي الموجود، والذي قد يحل قضايا محددة ويتعثر في أخرى، فيما وجود بروتوكول تعاون يحدد مجمل القضايا التي تشكل ميدان عمل مشترك يسهل العمل ويجعل الخدمة أكثر رقيا ومهنية.

- لجان الإصلاح كجزء من الأطر الشعبية بطوباس لا زالت تلعب دورا مهما لا بل يمكن اعتباره محوريا في متابعة قضايا العنف ضد النساء بحكم خصوصية المجتمع في طوباس والتي تخدم بنيته العشائرية وجود لجان الإصلاح.

- وثمة وجهتي نظر بشأن تدخلات لجان الإصلاح وجهة نظر أولى يعتبرها ضرورية ومهمة وتحل قضايا النساء المعنفات بهدوء وبدون خسارات كبيرة، وهي وجهة نظر أغلبية، وهناك من يعتقد أن لجان الإصلاح تعمل وفق منظور تقليدي لا يرى أن تعنيف النساء يشكل انتهاكا لحقوقها ولكيانها وبالتالي مهما قدموا من حلول فإنهم يقدمونها بناء على منظورهم التقليدي المحافظ وعلى حساب النساء بالدرجة الأولى.

ثانيا: التوصيات

- زيادة الجهد التنموي من خلال المشاريع الصغيرة التي تستهدف النساء بشكل عام والنساء المعنفات بشكل خاص.
- إعطاء المزيد من الجهد التوعوي الذي يستهدف القائمين على المؤسسات النسوية إضافة إلى المجتمع المحلي.
- تعزيز بنية المؤسسات في محافظة طوباس إداريا ومهنيا.
- تعزيز دور القانون المدني على حساب العشائر حتى وان كانت العشائر تلعب دورا في قضايا العنف لان الثقافة المدنية والقانون المدني هو الملاذ الأخير للمجتمع وللمرأة بشكل خاص.
- العمل على التأثير الايجابي في ثقافة المجتمع من خلال التمكين الاقتصادي للنساء.
- العمل على إيجاد آليات عمل أكثر رقيا على صعيد المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف.
- العمل على حماية النساء العاملات في الزراعة من العنف الاجتماعي والاقتصادي من خلال النقابات والمنظمات النسوية.
- فصل مقر الشرطة المجتمعية عن مراكز الشرطة.
- تعزيز القناعة لدى النساء بالحفاظ على سرية المعلومات.
- اعتماد التخطيط في عمل الهيئات والمؤسسات.
- إشراك النساء في اللجان التي تناقش قضايا مجتمعية.
- إدراج رفض منهج العنف ضد النساء في مناهج التعليم.
- المزيد من الشراكات ما بين المؤسسات القاعدية المحلية والمؤسسات المجتمعية المتخصصة.
- وضع بروتوكولات لتحديد ادوار الجهات بشكل متفق عليه.
- إيلاء اهتمام اكبر بموضوع التواصل مع النساء من خلال خطط وبرامج خاصة بهذا الشأن.
- إيلاء التنسيق في رصد العنف ضد النساء في طوباس من خلال آلية عمل منسقة تشمل مختلف المؤسسات التي تعنى بهذا الشأن بهدف توفير قاعدة بيانات موثوقة حول العنف.

المراجع

١. إعلان منهاج بيجين ١٩٩٥. (١٩٩٥). بيجين، الصين.

٢. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (نيسان ٢٠١١). كتاب محافظة طوباس الاحصائي السنوي ٣.

٣. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (٢٠١٠). كتاب محافظة طوباس الاحصائي السنوي ٢.

٤. تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في مناهضة العنف ضد المرأة. (٢٠١٠). وزارة شؤون المرأة.

٥. تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة الاورومتوسطية ٢٠٠٨-٢٠١١. (٢٠١٠). تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي. تركيا: الالية الاوروبية للجوار والشراكة.

٦. د. جولتان حجازي ود. عبد الرؤوف الطلاع. الاساءة الزوجية واثرها النفسي على النساء في قطاع غزة. غزة: جامعة الأقصى.

٧. د. نادرة شلهوب كفركيان. (٢٠٠١). قتل النساء. رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

٨. شذى عودة، و د. محمود بيضون. (٢٠١٠). تقرير حول الخدمات للنساء المعنفات في الضف الغربية. رام الله: وزارة شؤون المرأة.

٩. شمخي جبر. (١٥ ٣، ٢٠٠٨). العنف ضد المرأة أشكاله وانواعه. الحوار المتمدن.

١٠. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (٢٠٠٩). النساء ومسودة دستور فلسطين. رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

١١. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (٢٠٠١). تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال ال تمييز ضد المرأة. القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

١٢. منظمة الصحة العالمية. (٢٠١١). العنف الممارس ضد النساء. مجلة وقائع ٢٣٩.

١٣. منظمة الأمم المتحدة، ١٩٤٨الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٤. منظمة الأمم المتحدة ١٩٦٦، العهد الدولي لخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٥. منظمة الأمم المتحدة ١٩٦٦، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٦. منظمة الأمم المتحدة، ١٩٥٢، اتفاقية بشان الحقوق السياسية للمرأة.

١٧. الأمم المتحدة، ١٩٦٧، اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

١٨. الأمم المتحدة، ١٩٧٩، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

١٩. الجمعيــة العامــة للأمم المتحدة، ١٩٧٤، إعــلان بشان حماية النساء والأطفــال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة.

٢٠. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣، بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا

المقابلات

١. مقابلة مع جميل ضبابات، كاتب وصحفي مقيم في طوباس.

٢. مقابلة مع خالد منصور عضو مكتب سياسي لحزب الشعب الفلسطيني مقيم في مخيم الفارعة.

٣. مقابلة مع رابعة الزعبي من المؤسسات للعمل النسوي والمجتمعي في محافظة طوباس.

٤. مقابلة مع مها دراغمة رئيسة جمعية طوباس الخيرية.

٥. مقابلة مع المحامي خالد الملاح المستشار القانوني لمحافظة طوباس.

٦. مقابلة مع شمس صلاح الدين مسئولة الإرشاد في وزارة الشؤون الاجتماعية بطوباس.

٧. مقابلة مع شيرين صوافطة مسئولة المرأة في محافظة طوباس.

٨. مقابلــة مع ليلى سعيــد رئيسة الاتحاد العام للمــرأة الفلسطينية في طوباس رئيســة مركزة الفارعة النسوي بمخيم الفارعة.

٩. مقابلة مع ربحية بني عودة رئيسة جمعية طمون النسوية.

١٠. مقابلة مع فائدة الديك رئيسة جمعية تياسير النسوية الخيرية.

١١. مقابلة مع الدكتور جمال دراغمة مدير جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بطوباس.

١٢. مقابلة مع النقيب لؤي وهدان مسئول قسم حماية الأسرة بشرطة طوباس.

١٣. مقابلة مع نادية قصراوي رئيسة جمعية سارة النسوية بطوباس.

١٤. مقابلة مع نهيل صوافطة مديرة دائرة المرأة و الطفل في المحافظة.

١٥. مقابلة مع جمعة الخراز مختار ورجل إصلاح من طوباس.

١٦. مقابلة مع عارف محمد يونس رجل إصلاح مقيم في مدينة طوباس.

١٧. مقابلة مع عادل أبو محسن مختار ورجل إصلاح مقيم في مدينة طوباس.

١٨. مقابلة مع عاصم أبو الحسن رئيس لجنة مخيم الفارعة.

١٩. مقابلة مع سلوى شاكر ناشطة نسوية وعضو هيئة إدارية في مركز الفارعة النسوي في مخيم الفارعة.

٢٠. مقابلة مع فاطمة رشدي عبد الرازق عضو هيئة إدارية في جمعية طوباس الخيرية.

٢١. مقابلة مع الحاج سامي صادق رئيس مجلس قروي العقبة ورئيس جمعية العقبة الخيرية.

٢٢. مقابلة مع سمير صوافطة ممثل الجبهة العربية الفلسطينية بطوباس.

٢٣. مقابلة مع موفق دراغمة مسئول جبهة النضال الشعبي بطوباس.

٢٤. مقابلة مع هيثم أبو عرة ممثل جبهة التحرير الفلسطينية بطوباس.

٢٥. مقابلة مع سمير بني عودة ممثل الجبهة الشعبية في طوباس.

٢٦. مقابله مع عائد صبيح عضو هيئة إقليم فتح بطوباس.

٢٧. مقابلة مع توفيق الكيلاني عضو هيئة إقليم فتح بطوباس

٢٨. مقابلة مع مسعدة احمد بشارات ناشطة مجتمعية بطوباس.

٢٩. مقابلة مع فادية صديق عبد الرازق موظفة في جمعية سيدات طوباس.

٣٠. مقابلة مع سميرة فايز زيد رئيسة مركز نسوي الفارعة.

٣١. مقابلة مع حِسن محمود شافعي أخصائية اجتماعية في مركز الفارعة النسوي في مخيم الفارعة.

٣٢. مقابلة مع إيمان خورشيد مبسلط أخصائية اجتماعية في جمعية طوباس الخيرية.

٣٣. مقابلة مع عبلة يونس مسئولة قسم الإرشاد الأسري في وزارة الصحة بطوباس.

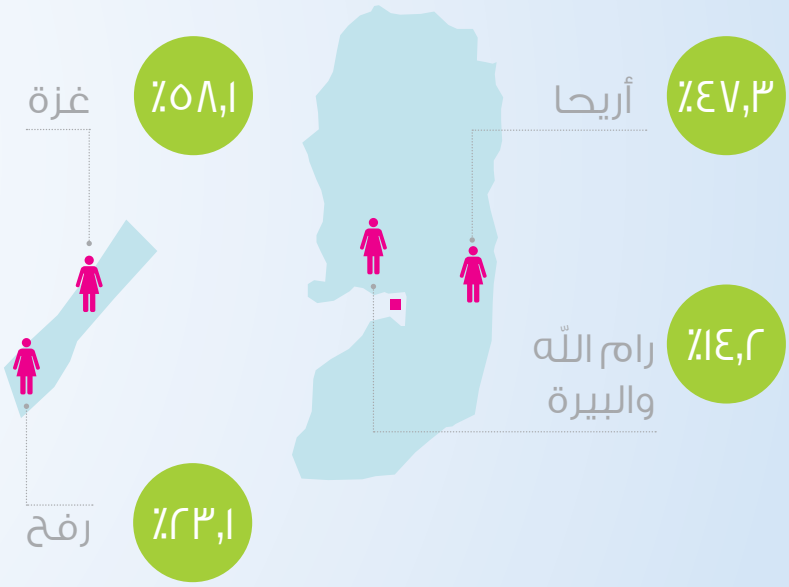

العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني

وبلغت أعلى نسبة عنف موجه من الأزواج ضد زوجاتهم في محافظة أريحا والأغوار في الضفة الغربية؛ ٤٧,٣٪، وأدناها في محافظة رام الله والبيرة؛ ١٤,٢٪، أما في قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة عنف في محافظة غزة؛ ٥٨,١٪، وأدناها في محافظة رفح ٢٣,١٪».